

أكذوبه الإستعمار المصري للسودان

(رؤية تاريخية)

د. عبد العظيم رمضان

الطبعة الثانية



اهداءات ٢٠٠٢

أ.د/محمد العظيم رمضان
القاهرة

تاريخ المصريين

١٣

رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

الافراج الفنل : محمد قطب

الغلاف : اسامة سعيل

أكذوبة الاستعمار المصري للسودان (رؤية تاريخية)

بقلم

د . عبد العظيم رمضان

الطبعة الثانية



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٤

تقديم

ظهرت فكرة نشر هذا الكتاب في إحدى حلقات
سمنار التاريخ الحديث بكلية بنات جامعة عين شمس
في هذا العام ، أثناء مناقشة حول علاقات مصر
الأفريقية . فقد وقع الاتفاق في الرأي بين كل
من الدكتور يونان لبيب والدكتور صلاح العقاد على أن
العلاقة بين مصر والسودان لا تندرج في إطار علاقات
مصر الأفريقية ، وإنما هي شيء فريد قائم بذاته - أو
هي علاقات خاصة ، تدخل في إطار الوحدة الوطنية
أو الوحدة القومية ، ولا تدخل في إطار العلاقات بين
الأمم المختلفة - عن بعضها جنسا .

ومعنى ذلك أن دراسة العلاقات المصرية السودانية

لا تخضع لنفس مقاييس دراسة العلاقات المصرية
الأفريقية ، لأنه فى حين أن الدول الأفريقية تفتقر
فيما بينها الى عناصر الوحدة ، سواء فى المرحلة القبلية ،
أو المرحلة الاستعمارية ، أو مرحلة التحرر الوطنى ،
أو مرحلة الاستقلال الذى تم فى اطار التقسيمات التى
رسمها الاستعمار - فان هذه الوحدة بين مصر والسودان
كانت قائمة عبر العصور .

وكان من الطبيعى أن يتطرق الحوار الى الأسباب
التي عطلت قيام دولة واحدة تشمل كلا من مصر
والسودان، بعد أن أتيحت لها الفرصة بعد الاستقلال؟ .
وقد رأت بعض الآراء الناقدة أن ممارسات السياسة
المصرية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، أتاحت
الفرصة للعناصر الانفصالية فى السودان ، كما أتاحت
الفرصة أيضا للسياسة الانجليزية للحديث عن استعمار
مصرى ، وهيأت التربة لما جرى فيما بعد الاستقلال من
انفصال !

وقد كان رأى أن الأمر على العكس من ذلك . فان
الفترة بعد الحرب العالمية الثانية قد شهدت المد الوحوى
على طول قارتي أفريقيا وآسيا ، الذى كان يسير جنبا
الى جنب مع حركة التحرر الوطنى . فقد شهدت تلك

الفترة قيام جامعة الدول العربية فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وشهدت فكرة التضامن الآسيوى بعد استقلال كل من بورما وسيلان وباكستان فى الفترة من ١٩٤٦ الى ١٩٤٩ . وفى عام ١٩٤٩ عقد المؤتمر الآسيوى الأفريقى فى نيودلهى ، الذى كان أول مؤتمر يجمع دولا آسيوية وأفريقية وعربية

كذلك قلت ان الوحدة المصرية السودانية كادت تتحقق بالفعل بعد قيام ثورة يوليو واتفاقية السودان التى عقدت فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، لولا بروز الوجه العسكرى الدكتاتورى لثورة يوليو ، فأراد الوجدويون السودانيون تجنب السودان المصير الذى يتجه اليه اخوتهم المصريون .

وهنا أصر البعض على أن السودانين لم يتجهوا أبدا الى الوحدة مع مصر ، حتى الوجدويين منهم ! - وذلك لما ترسخ فى ضميرهم القومى من مظالم الحكم المصرى للسودان ، ومن قبله مظالم الفتح المصرى . وقال هذا البعض ان الادارة المصرية للسودان اتسمت بالقسوة والاستغلال - وهذا على كل حال هو مفهوم السودانين للحكم المصرى ! -

وقد رددت بأنه من سوء الحظ أن هذا المفهوم هو الذى أراد الاستعمار البريطانى أن يزرعه فى شعور السودانيين . وهذا ما جعل بعض المؤرخين السودانيين يتحدث عن استعمار مصرى للسودان ، فى الندوة التى عقدها معهد الدراسات الأفريقية عن حوض النيل فى مارس ١٩٨٧ ، مما دعانى الى الرد بأن استخدام مصطلح « الاستعمار » ، فى الحديث عن الحكم المصرى للسودان ، هو استخدام خاطئ تماما ، لأن كلمة « الاستعمار » هى مصطلح يطلق على الاستعمار الأوروبى لشعوب العالم الثالث منذ مطلع العصور الحديثة ، وهو مرتبط بظهور الطبقة الرأسمالية الأوروبية فى أواخر عصر الاقطاع ، وتأسيسها الدولة القومية ، واتجاهها الى الكشف الجغرافية ، بقصد استنزاف ثروات الشعوب القديمة فى أفريقيا وآسيا . وبالتالى فلا يمكن استخدامه فى وصف التوسع الذى تقوم به دولة اسلامية داخل العالم الاسلامى ، لسبب بسيط هو عدم وجود طبقة رأسمالية اسلامية تسعى الى ما سعت اليه الرأسمالية الأوروبية من استعمار واستنزاف .

وعلى كل حال فقد اتفق رأى على أن « التاريخ » فى العلاقات المصرية السودانية - أو فى العلاقات

المصرية الأفريقية بوجه عام - لا يخدم الحاضر ! بل
انه ربما كان يقف بين الماضي والحاضر ، وبالتالي فهو
لا يساعد على توطيد العلاقات بين الشعوب الأفريقية
التي ارتبطت فيما مضى بروابط تاريخية . وهذا
ما طرحه الدكتور سيد فليفل ، مدرس التاريخ بمعهد
الدراسات الأفريقية ، الذى رأى أن فرصة مصر لاقامة
علاقات وطيدة مع الدول الأفريقية التى تقع تحت
المزام السودانى هى أكبر من فرصتها لاقامة هذه
العلاقات مع الدول الأفريقية التى ارتبطت معها فى
الماضى بروابط تاريخية وثيقة .

ولعل الدكتور جمال زكريا قاسم هو أول من أثار
هذه القضية فى ندوة العرب فى أفريقيا ، التى عقدت
فى كلية الآداب بجامعة القاهرة فى المدة من ٤ - ٦
ابريل ١٩٨٧ ، اذ أشار الى المقولات التى ترددت فى
الكتابات الاستعمارية ، والتى رددتها الكتابات الأفريقية
المتأثرة بتلك الكتابات ، والتى اتهمت العرب بتخريب
عمران أفريقيا ودولها ، واستندت الى اجتياح المرابطين
لدولة غانا سنة ١٠٦٧م ، وغزو السعديين لدولة
« الاسكيين » بسنغاي سنة ١٥٩١م ، وقد ذهبت هذه
الكتابات الى أن انتشار الاسلام فى أفريقيا كان فيه

القضاء على التطور الطبيعي للأديان الأفريقية الطبيعية،
كما أفقد الأفريقيين شخصيتهم • وأن العرب هم الذين
مارسوا تجارة الرقيق - الأمر الذى أثر على مسار
فلسفة الزنجية ، وانحرف بها عن نشأتها فى الثلاثينيات
كرد فعل أفريقى ضد الاستعمار الأوروبى وتجارة
الرقيق الأطلنطية ، فأصبحت رد فعل ضد تجارة الرقيق
العربية عبر الصحراء الكبرى والمحيط الهندى ، بل
أصبحت رد فعل ضد الوجود العربى برمته فى أفريقيا،
بعد أن أصبحت صورة العربى فى ذهن الأفريقى مرتبطة
بالاستغلال وتجارة الرقيق •

ومن الطبيعى أن يكون واجب المؤرخين المصريين
- بالنسبة للسودان - والمؤرخين العرب بالنسبة لأفريقيا
- اجلاء الحقيقة التاريخية فيما يتصل بهذه الدعاوى
التي تستهدف ضرب فكرة الوحدة التى هى أكثر
ما يهدد السيطرة الاستعمارية على العالم الثالث ،
وتكريس الانقسام بين شعوبه ، حتى بعد أن ظهر أن
الاستقلال وحده لم يحرر وطننا ولم يخلص اقتصادا
وطنيا ولم يجلب الرخاء المنتظر للشعب المستقل ولم
يحفظ الوحدة الوطنية ولم ينقذ الشعوب من الصراعات
الداخلية والانقلابات العسكرية •

وربما كان السودان بالذات أكبر أنموذج لما
أوردناه من قول ، فان نحو ثلاثين عاما من الاستقلال
عن مصر والتحرر من « الاستعمار المصرى » المزعوم لم
تقدمه الى الأمام التقدم الذى كان يتمناه عشاق
الانفصال ، ولم ترفع شعبه اقتصاديا الى المستوى الذى
يتمناه له الأصدقاء ، ولم تقدم مركزه السياسى الدولى
الى الدرجة التى يستحقها . ومن المحقق أن الديون
التي تثقل كاهل السودان اليوم هي أكبر بكثير مما كان
يثقله عندما تخلص من الاستعمار المصرى المزعوم ،
كما أن المعاناة الاقتصادية التى يعانيتها شعب السودان
اليوم أكثر بكثير مما كان يعانيتها أيام الاستعمار المصرى .
ومعاناة السودان السياسية من الانقسام فى جنوب
السودان تثقل خطاه بأكثر مما كان يثقله الاستعمار
المصرى . وهذا الوضع بالذات هو الذى أرادته الاستعمار
عندما كان يضرب فكرة الوحدة فى أذهان السودانيين
بدعاوى الاستعمار المصرى المزعوم ، لأنه كان يعرف
أن دولة موحدة من مصر والسودان هي دولة كبرى
تستطيع أن تحل لحد كبير مشاكل الشعبين وتخدم مصالح
الشعبين .

ومن هنا رأيت أن أنشر هذه الدراسة التاريخية

التي سبق لي أن نشرتها على شكل مقالات في مجلة « الوادى » التي كانت تصدر عن دار روز اليوسف في الفترة من يونيو ١٩٧٩ الى أغسطس ١٩٨٠ ، حين كان يرأس تحريرها الصديق هبة عنايت .

وكانت الظروف وحدها هي التي دعتنى الى كتابة هذه الدراسة حين نشرت « الوادى » فى عدد مايو ١٩٧٩ عن تشكيل السودان لجنة لاعادة كتابة تاريخه ، ولما كنت أعرف أن هناك فى السودان مدرسة تاريخية تأثرت بالدعاوى الانجليزية عن الاستعمار المصرى ، وأن هذه المدرسة تتخذ من التاريخ أداة فصل – لا وصل – بين مصر والسودان ، فقد كتبت مقالا فى « الوادى » بعنوان : « محاذير فى اعادة كتابة تاريخ السودان » ، نشرته المجلة فى عدد يونيو ١٩٧٩ تحت عنوان : « احترسوا فى اعادة كتابة تاريخ السودان » .

وقد صح ما توقعته ، اذ سارعت بعض الأقلام السودانية لمثقفين ومؤرخين أصدقاء الى مهاجمة دعوتى ، التي رأوا فيها محاولة لفرض وصاية على مؤرخى السودان وعلى تاريخه . وكان على أن أرد على هذا الاتهام ، موضعا غرضى ومقصدى فى خدمة الفكرة القومية الوجدوية . ثم رأيت بعد ذلك أن أطرح رؤيتى

لتاريخ العلاقة بين مصر والسودان فى شكل قضايا توضح وجهة النظر المصرية الحقيقية التى أسبغت السياسة الاستعمارية تصويرها فى أعين السودانيين ، فتناولت موقف المدارس السياسية فى مصر قبل الثورة من وحدة وادى النيل ، وقد تعرضت فيه لموقف كل من المدرسة البورجوازية والمدرسة الماركسية والمدرسة الفاشية . ثم تناولت أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان، وانتقلت الى قصة فصل الجيش السودانى عن الجيش المصرى فى أعقاب مقتل السردار لى ستاك ، وتبرع حكومة زيور بتحمل مصر نفقات الجيش السودانى المنفصل، صيانة للروابط القومية بين مصر والسودان . ثم تعرضت للعبة الحكم الذاتى فى السودان التى كانت بريطانيا تريد بها تمهيد التربة لفصل السودان عن مصر ، وانتقلت الى لعبة حق تقرير المصير التى كانت تعنى بالنسبة لبريطانيا انفصال السودان عن مصر فى النهاية ، وأوضحت موقف السياسة المصرية من هاتين القضيتين الخطيرتين . وقد انتقلت بعد ذلك الى لعبة بريطانيا الثالثة وهى تقسيم السودان نفسه الى شمال وجنوب ، وحرص مصر على وحدة السودان . كذلك تعرضت لظروف اختيار السودان الانفصال عن مصر، وحرمان الجماهير الشعبية من مغانم الاستقلال . وقد

ختمت الدراسة بمعالجة قضية سقوط وحدة وادى النيل
بعد أن أثر السودان الاستقلال عن مصر ، ومسئولية
ثورة يوليو عن سقوط هذه الوحدة .

وأخيرا فقد كان على أن أتصدى للنزعة الشوفينية
فى السودان من خلال بعض رسائل القراء السودانيين
التي هاجمتنى تحت زعم أننى أشوه تاريخ السودان
بكتاباتى ، وأن أبين وجه الحقيقة فى هذا الزعم .
وكان ذلك تحت عنوان : « النزعة الشوفينية لا تخدم
أهداف السودان » . وهذا صحيح ، لأن الانفصال أضر
بمصالح السودان بما لم يضرها شىء آخر ، وقد تقلب
بين نظم الحكم الديموقراطية والدكتاتورية فكان كمن
يستجير من الرمضاء بالنار . ومع أنه من العسير على المؤرخ
استخدام لفظ « لو » ، الا أنه يكاد يكون من المحقق أن
وحدة النيل لو كانت قد تمت لكانت أثبت كثيرا من
الوحدة المصرية السورية ولحققت لكل من السودان
ومصر ما لم تستطعه أى من الدولتين منفردة منذ
الانفصال . وهذا ما علمه التاريخ للشعوب منذ الوحدة
الألمانية والوحدة الايطالية فى الثلث الأخير من القرن
التاسع عشر ، ولكن التاريخ الذى علم الشعوب مزايا

الوحدة لم يكن هو التاريخ الذى زيفه الاستعمار
البريطانى ليقف بين مصر والسودان .

على كل حال فعندما أردت اعداد الكتاب للنشر ،
قسمته الى خمسة فصول : الفصل الأول ، ويشتمل على
المقال الأول فى تحذير المؤرخين السودانين من محادير
كتابة تاريخ السودان ، وهو الذى أثار ردود فعل لدى
الاخوة السودانين ، وكان فاتحة تأليف الكتاب لتفنيد
أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان . ولم أشأ الحاق
الردود السودانية فى آخر الكتاب كما جرت العادة ،
بل الحققتها بالمقال نفسه ! ، وأتبعته هذه الردود بمقالى
الثانى فى الرد عليها - وذلك حتى تكتمل أمام القارىء
صورة المعركة .

أما الفصل الثانى ، فقد عالجت فيه أكذوبة
الاستعمار المصرى للسودان . فتناولت الفتح المصرى
للسودان فى ضوء مفهوم الاستعمار الحديث ، وعالجت
موقف المدارس السياسية المصرية المختلفة من وحدة
وادی النيل قبل الثورة .

أما الفصل الثالث ، فقد فصلت فيه ما بدايته فى
الفصل الثانى من تفنيد أكذوبة الاستعمار المصرى

للسودان وذلك عن طريق ابراز دور مصر فى استقلال السودان - فتناولت محاولات بريطانيا المستعمية للاستئثار بالسودان ، وتصدى مصر لهذه المحاولات ، ونجاحها فى حماية السودان من السقوط فى يد بريطانيا ، ثم دورها فى حصول السودان فى النهاية على استقلاله ، وهو ما كان متعذرا اذا ترك الأمر لبريطانيا وللانفصاليين فى السودان ، وانما تم بفضل التعاون بين الحركة الوطنية فى مصر والحركة الوحدوية فى السودان -

أما الفصل الرابع فقد تناولت فيه انفصام وحدة وادى النيل - وقد تعرضت فيه للظروف التى أدت الى ايثار السودان الانفصال عن مصر ، ومسئولية ثورة يولية عن سقوط وحدة وادى النيل -

وقد اختتمت الدراسة بالفصل الخامس ، وهو يشبه الفصل الأول ، اذ ضمنته خطابا هجوميا على الدراسة ، اخترته من بين الخطابات التى وصلتني من الاخوة السودانيين ، ونشر بمجلة « الوادى » ، وأتبعته بردى عليه تحت عنوان : « النزعة الشوفينية لا تخدم السودان » - وهو ما زلت مقتنعا به حتى الآن -

وعلى كل حال ، فأمل أن يكون نشر هذه الدراسة
بما احتوته من قضايا تاريخية ، محققا غايته في خدمة
العلاقات المصرية السودانية ، بتنقيتها من الشوائب
التي أراد الاستعمار البريطاني تلويثها بها ، حتى
تبقى أبد الدهر - كما كانت - علاقات خاصة متميزة
في وسط محيط العلاقات المصرية العربية أو الأفريقية
العام .

مصر الجديدة في أول يناير ١٩٨٨

— أ.د. عبد العظيم رمضان

الفصل الأول

محاذاير في كتابة تاريخ السودان

(١) معاذير في إعادة كتابة تاريخ السودان *

المحاولات الحالية التي يقوم بها المؤرخون السودانيون بعد حصول السودان على حريته واستقلاله ، محاولات هامة وجديرة بالتقدير * ولم يكن غريباً أن تقوم هذه المحاولات لاعادة كتابة تاريخ السودان ، فالتاريخ جزء من البناء العلوى للمجتمع يتأثر بكل ما يطرأ على البناء التحتى ، أو البناء الفوقى نفسه ، من تغيير ، وهذا هو السبب في الدعوة التي انطلقت في أنحاء العالم العربى ، بعد حصوله على استقلاله ، لاعادة كتابة التاريخ ، والتي تعود فتنطلق مرة أخرى كلما طرأ تغيير في النظام الاقتصادى والاجتماعى في أى وطن من الأوطان العربية .

(*) الوادى فى يونيو ١٩٧٩ .

وبالنسبة للسودان ، فربما كانت محاذير إعادة كتابة تاريخه أمام المؤرخين السودانيين أكثر من غيرها بالنسبة للأوطان العربية الأخرى ، نظرا للصلة غير العادية التي ربطت السودان بمصر على مدى التاريخ ، والتي لا مثيل لها في علاقة مصر بتلك الأوطان الأخرى .
وهي صلة من شأنها أن تجذب المؤرخين السودانيين الى معالجة علاقة السودان بمصر في الفترة الزمنية من ١٨٢٠ - ١٩٥٣ .

وفي رأينى أن وصول المؤرخين السودانيين الى تحديد صحيح لعلاقة السودان بمصر فى تلك الفترة ، يمكن أن يساهم مساهمة ايجابية فى بناء مستقبل البلدين على أسس وحدوية تتطلبها تحديات العصر ، ويساعد على زيادة حركة التفاعل الواحدوى التاريخى الطويل الذى يمتد آلاف السنين . وهذه المهمة تبدو ملحة فى الوقت الحاضر وأوضاع العالم العربى تكاد تعود الى ما قبل غزو الفكرة العربية لمصر فى الأربعينيات والخمسينيات من هذا القرن ، حين كانت مصر لا تشغلها من ألوان الوحدات والجامعات والروابط الشرقية والاسلامية والعربية أكثر من وحدة وادى النيل .

وعلى الرغم من أن عروبة مصر أصبحت من البداهة

بحيث يعتبر التدليل عليها الآن مضيعة للوقت ، الا أن احساس المصريين بوحدة وادى النيل كان يفوق دائما أبدا احساسهم بالوحدة مع أى قطر عربى آخر . فحين قامت جامعة الدول العربية فى عام ١٩٤٣ - ١٩٤٤ مرت كحدث عادى ولم تلق من المصريين من الاهتمام ما كانت تلقاه وقتذاك وحدة مصر والسودان . بل يمكن القول ان المصريين لم يدركوا أهمية الوحدة المصرية السورية الا بعد الانفصال السورى عام ١٩٦١ . ولكن احساس المصريين بوحدة وادى النيل كان شيئا راسخ الجذور فى ضميرهم التاريخى بدرجة تفوق كل احساس وحدوى آخر .

لهذا السبب أود أن أوضح بعض المحاذير فى إعادة كتابة تاريخ السودان ، قد يقع فيها بعض زملائنا من المؤرخين السودانيين : اما بتأثير تطرف شوفينى لا يفيد شيئا فى خدمة تطورنا ومستقبلنا القومى الوحدوى ، واما بتأثير الرغبة فى الوصول الى نتائج علمية جديدة قد تغفل جوانب هامة وكبيرة من الحقيقة التاريخية !

وسوف أعالج فى هذا المقام ثلاثة محاذير :

الأول : يتصل بطبيعة الفتح المصرى للسودان

والثانى : يتصل بفكرة جلب العبيد .

والثالث : يتصل بفكرة الاستثمار المصرى
للسودان .

وبالنسبة للفتح المصرى للسودان ، فان البعض
قد يقع فى خطأ اعتباره غزوا من دولة أجنبية لأخرى ،
على نحو غزو انجلترا لمصر ، أو فرنسا للجزائر وتونس
والمغرب ، أو ايطاليا لليبيا . الخ . وهذه النظرة
تغفل العوامل الآتية

١ - روابط الجوار التاريخية التى تفاعلت على
مدى الزمن ، واتخذت فى كثير من الأحيان شكل تبادل
السيطرة والنفوذ ، وجعلت من السودان عمقا لمصر ،
وجعلت من مصر عمقا للسودان (والمثال على ذلك هرب
المماليك تحت مطاردة الفرنسيين أثناء الحملة الفرنسية
الى السودان ، وانتقال نشاطهم اليه كما لو كان جزءا
من مصر ، رغم أن السودان لم يكن بعد تحت الحكم
المصرى !) .

وفى المقابل ، لجوء الزعامات السودانية الى مصر
فى عهد محمد على ، بسبب النزاعات المحلية فى
السودان ، من أمثال ادريس ود ناصر ، من البيت
السنارى ، ومعه زعماء فازوغلى ، ونصر الدين ملك
الميرقاب الذى طرد من الحكم ، وبشير ود عقيد ، أحد

الزعماء الجعليين ، وأبو مدين ، المطالب بعرش دارفور
- وذلك لمطالبة محمد علي بأعداد جيش لفتح السودان) .

ان هذه النماذج توضح طبيعة العلاقات بين مصر
والسودان فى الفترة السابقة على الفتح المصرى ،
وتبين أن كلا من البلدين كان يعتبر نفسه امتدادا
للآخر .

٢ - أن فكرة القومية بمعناها الحالى لم يكن لها
وجود فى السودان ، أو فى مصر ، أو فى أى بلد من
بلاد العالم العربى فى ذلك الحين . بمعنى أنه لم يكن
ثمة احساس من جانب السودانين بأنهم سودانيون
يجب أن يحكمهم سودانى ، كما لم يكن لدى المصريين
احساس بأنهم مصريون يجب أن يحكمهم مصرى . . الخ
- وانما كانت الفكرة الاسلامية هى الفكرة السائدة .
ولهذا أقام مشايخ الأزهر محمد على واليا على مصر ،
دون أن يشعروا بأنهم ينصبون عاهلا أجنبيا ، كما قدم
الزعماء السودانيون الى محمد على لمطالبته بفتح
السودان ، دون أن يفكروا فى أنهم يفتحون بلادهم
للحكم الأجنبى . ان هذه المسائل القومية ، التى يعرفها
أصغر أطفالنا فى المدارس الابتدائية الآن ، لم يكن
يعرفها كبار المفكرون وقتذاك ! .

٣ - أن فكرة الكيان القومي السوداني الحالي ،
الخاضع لسلطة مركزية واحدة كانت غائبة أصلاً !
وبالتالي ، يصعب تقبل مثل هذه العبارة التي ساقها
المؤرخ السوداني الدكتور حسن أحمد إبراهيم في
كتابه : « محمد علي في السودان » ، والتي يلوم فيها
زعماء السودان الذين وفدوا الى مصر وطلبوا من محمد
علي فتح السودان قائلاً : « ان هؤلاء الزعماء لم
يستنجدوا بمحمد علي لتحقيق مصالح البلاد العليا
وانقاذها من الفوضى ، وانما فعلوا ذلك لتحقيق مطامع
وأغراض شخصية » (ص ٣٥) .

ان استخدام هذا التعبير : «مصالح البلاد العليا» ،
تعبير عصرى جداً من العسير استخدامه في تلك الفترة
التاريخية . فلم يكن السودان دولة واحدة ، ولم يكن
يخضع لسلطة واحدة ، ولم يكن حتى يعرف حدوده
الحالية ! . وحتى مملكة الفونج التي سيطرت على الجزء
الشمالي من السودان الشرقي ، كانت مملكة منقسمة
لا سيطرة لها على البلاد ، وقد استقلت عنها المشيخات
والدويلات التي كانت خاضعة لها ، كما كانت هناك
منافسة شديدة بين دارفور وسنار بشأن امتلاك اقليم

الكرد فان الواقع بينهما • ومن ثم فلم يكن هناك كيان قومي موحد يمكن أن يفرض هذا المصطلح •

ثانياً - بالنسبة لقضية جلب العبيد كدافع لفتح محمد علي للسودان • يتوهم البعض أن التركيز على هذه القضية ومحاولة اثباتها أمر يسيء الى دوافع الفتح المصرى للسودان • ولكن هؤلاء ينسون أن جلب العبيد لم يكن اختراعاً مصرياً ، أو بمعنى أدق : لم يكن اختراعاً من جانب محمد علي • فقد كانت تجارة العبيد قائمة فى السودان من قبل الفتح المصرى ، يقوم بها حكام الدويلات والسلطنات والممالك والمشايخات ، التى كانت تعتمد على تجارة العبيد كمورد من أهم موارد ثروتها وأساس قوتها • وكانت كل من سنار ودارفور مستودعا هاما لتجارة الرقيق • وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر حين بلغت دارفور أوج قوتها ، كان سلاطينها يشنون الحرب على الدويلات المجاورة لهم فى دار رنقة والسولا والبنقة والبرقو والبرقة والدمرقى والبرقة ، والفلاتة والباقرمى وغيرها ، ويجلبون منها العبيد ! • كما أن بعض المدن نال شهرة واسعة باعتبارها أسواقا لتجارة الرقيق قبل الفتح المصرى ، مثل كوبة

والفاشر وبربر وشندى وسواكن ومدينة سنار وبارة.
والأبيض وغيرها !

وعلى ذلك فاذا كان جلب المبيد أحد الدوافع الأساسية لفتح محمد على للسودان ، فلا يجب أن يكون هذا مؤشرا على شيء أكثر منه حقيقة تاريخية تدرس في إطار ظروفها التاريخية ، وليست منفصلة عنها .

ثالثا - بالنسبة للاستعمار المصرى للسودان ، يجب أن ننبه بعض الذين يميلون الى هذا الرأى ، الى أن الاستعمار الحديث ظاهرة ترتبط بظهور الطبقة البورجوازية (الرأسمالية) الأوروبية ، وهو جزء من تطورها التاريخى . ولم تشهد مصر مثل هذه الطبقة الرأسمالية الا بعد قرن كامل من الفتح المصرى للسودان . والحديث عن نزعة استعمارية لهذه الطبقة قضية نرجى مناقشتها الى وقت آخر ، ولكن قد يفيد القول بأنها كانت الطبقة التى تخوض حركة التحرر الوطنى فى مصر ، ولم يكن السودان تحت سيطرتها ، بل تحت السيطرة الاستعمارية البريطانية الكاملة ، وبالتالى فلا مجال للحديث عن ممارسة استعمارية للسودان من جانب هذه الطبقة .

(٢) ردود سودانية *

(١) لا وصاية في التاريخ .. يا دكتور !

بقلم : د . حسن أحمد إبراهيم

● لفت بعض الأصدقاء نظري للمقال الذي نشره الدكتور عبدالعظيم رمضان في مجلة الوادي العدد العدد الثاني ، يونيو ١٩٧٩ بعنوان « احترسوا .. في إعادة كتابة تاريخ السودان » غير أنني لم أندش لما جاء فيه من مزاعم اذ أن ذلك قد مثل اتجاها عرفناه عند عدد من المؤرخين المصريين الذين كتبوا عن تاريخ السودان عامة وتاريخ الغزو والاحتلال التركي المصري خاصة والذي امتد لأكثر من ستين عاما (١٨٢٠ - ١٨٨٥) . ولعل أهم ما يميز هذا الاتجاه هو « الوصاية » على تاريخ السودان التي تظهر جليا في عنوان مقال الدكتور

(*) وردت كل هذه الردود في عدد اول يوليو ١٩٧٩ .

رمضان وفي « المحاذير » والتوجيهات التي أصدرها
للمؤرخين السودانيين - وسمة أخرى لمؤلفات بعض
زملائنا المصريين هي مغالطة الحقائق التاريخية لتحقيق
أغراض سياسية محددة تتمثل في اظهار مصر وحكامها
في كل العصور بالحرص الدائم على مصالح السودان
وبالتالى خدمة الدعوة للوحدة بين مصر والسودان . .
غير أن التجربة قد أثبتت أن تشويه الحقائق وتحويلها
لا يخدم وحدة وادى النيل بل يشكك السودانين في
صلاحيتها ويضر بها ضررا بالغا .

ولعل الدكتور رمضان قد أخطأ في تفهم الدافع
الرئيسى لدعوة المؤرخين السودانين لاعادة كتابة تاريخ
بلادهم فهو لم ينبثق من « تطرف شوفينى » أو من رغبة
« فى الوصول الى نتائج علمية جديدة قد تغفل جوانب
عامة وكبيرة فى الحقيقة التاريخية » بل انها تسعى الى
معرفة وتوضيح الحقيقة التاريخية بدراسة تاريخ
السودان دراسة علمية تعتمد اعتمادا رئيسيا على الوثائق
والمصادر الأساسية الأخرى . وبمثل هذه الدراسات
الموضوعية الأكاديمية نستطيع أن نتفهم تاريخ بلادنا
ونبين الأخطاء التى وقع فيها بعض من كتبوا عنه .

وفى اعتقادى أن هذا المنحى العلمى الأكاديمى فى

الدراسات التاريخية أصبح الآن ضرورة ملحة وعاجلة
فى بعض أقطار الوطن العربى

وفى « محاذيره » الثلاث التى ناقش فيها أهداف
وطبيعة الحكم التركى المصرى فى السودان ردد الدكتور
رمضان زعما قاله من قبله المؤرخ المصرى الدكتور محمد
فؤاد شكرى . فقد زعم شكرى فى كتابه الحكم المصرى
فى السودان (القاهرة ، ١٩٤٧) ص ٣٣ أن محمد
على لم يقصد بفتحه للسودان استعباد أهله واسترقاقهم
ولم يدخل فى نطاق تفكيره استغلال موارد السودان
لفائدة مصر بل ان المصلحة السياسية العليا وأكرم
الدوافع الانسانية هى التى أملت على الباشا ضرورة
العمل على ضم شطرى الوادى فى نطاق واحد فى ظل
حكومة رشيدة تعمل على رفاهية السودانين والمصريين
معا .

غير أن الدراسة العلمية لوثائق محمد على نفسه
توضح بما لا يدع مجالا للشك أن الهدف الرئيسى وراء
غزوه للسودان هو استغلال موارده البشرية والاقتصادية
لتدعيم حكمه فى مصر وبناء الامبراطورية التى كان
يعلم بتكوينها . ويكفى هنا أن نورد مقتطفات من
بعض الرسائل التى أرسلها باشا مصر لمروسيه فى

السودان • ففي رسالة لابنه ابراهيم قال : « و جلب
السودانيين هو غاية المراد ونتيجة المقصود مهما كانت
الصورة التي يجلبون بها من أوطانهم » •

وفي رسالة أخرى لابنه اسماعيل قال الباشا
« المقصود الأصلي من هذه التكلفة الكثيرة والمتاعب
الشاقة •• الحصول على عدد كبير من العبيد الذين
يصلحون لأعمالنا ويجدرون بقضاء مصالحنا » وعن
استغلال موارد السودان الاقتصادية ذكر الباشا في
رسالة أخرى لصهره الدفتردار : « ما عز مطلوبنا أن
تستوثقوا من المحال التي يوجد بها جواهر المعدن المذكور
(الحديد) قويا وبمقادير وافية مباركة وأن تدبروا
وتهيئوا الأسباب التي تستوجبها سهولة استخراجها »
وتثبت الوثائق أن استغلال موارد السودان البشرية
والمادية كان محور سياسة محمد علي طوال عهده في
السودان • فهو قد أرسل الغزوات لصيد العبيد من
جنوب السودان وجبال النوبة وأوفد البعثات للتنقيب
عن الذهب والمعادن الأخرى في أجزاء السودان المختلفة •
وقد فصلت كل هذه المحاولات في كتابي « محمد علي
في السودان » حدث كل هذا في وقت لم ينشئ فيه

والى مصر مدرسة واحدة فى السودان فأى « رفاهية »
هذه التى قصدها باشا مصر ! •

وأود أن أشير هنا الى أننا لم نقل ان السودان لم
يعرف الرق وتجارة الرقيق قبل الغزو التركى المصرى
ولكننا قلنا انها تطورت تطورا كبيرا وطبيعيا اذ أن
جلب العبيد كان أهم أهداف الغزو جميعا •

أما قول الدكتور رمضان بأن غزو السودان قد تم
بناء على رغبة أهله فهو زعم مردود ذكره أيضا من قبله
الدكتور شكرى • حقا أن فئة قليلة من الزعماء
السودانيين قد ذهبوا الى مصر وطلبوا من واليها غزو
السودان • ولكن هؤلاء لم يمثلوا الا أنفسهم وفعلوا
ذلك لتحقيق مآرب ومطامع شخصية بحتة • فبشير
ودعقيد هرب الى القاهرة بعد أن ضيق سلطان سنار
عليه وأرسل رسلا خلفه ليقتلوه • وتغر الدين ملك
الميرقاب استنجد بعاهل مصر ضد منافسه فى الحكم على
ودتمساح • وطمبل بن الزبير ذهب الى مصر متلمسا
العون لمحاربة أعدائه المماليك •

أما أبو مدين فقد كان مطالبا بعرش دارفور بينما
طلب ود هاشم معونة الباشا ضد أعدائه فى كردفان • •

وإذا كان السودانيون قد طلبوا من محمد علي احتلال بلادهم فلماذا قاموا بتلك المحاولات المدنية والعسكرية المتعددة لمقاومة حكمه وحكم أحفاده ؟ بل لماذا اندلعت الثورة المهدية التي عصفت بالاحتلال التركي المصرى بعد خمس سنوات من الممارك العسكرية المتواصلة ، أم أن الثورة المهدية كانت « حركة تمرد ضد النظام الشرعى » كما زعم بعض المؤرخين المصريين عفا الله عنهم .

أما تعبير « مصالح البلاد العليا » فقد ابتدعه الأستاذ شكرى فى كتابه « الحكم المصرى فى السودان »، ص ٢٣ وأنا قد ذكرته فقط فى ردى عليه .

أوافق الدكتور رمضان بأن الكيان القومى السودانى الحالى الخاضع لسلطة مركزية واحدة لم يكن معروفا آنذاك . غير أن هذا لا يعنى أنه لم تكن هنالك سلطة شرعية قانونية فى السودان أو أنه كان فى « حالة خلو » كما زعم الدكتور شكرى فى مقاله « رحلة محمد على للسودان » الذى نشره فى مجلة كلية الآداب القاهرية سنة ١٩٤٦ ، عقد سيطرت على السودان الشرقى سلطنتان هما مملكة الفونج وسلطنة دارفور فالأولى

تحكمت فى الجزء الشمالى منه منذ أوائل القرن السادس عشر ولم تظهر فيها عوامل الضعف والتفكك الا منذ منتصف القرن الثامن عشر . أما سلطنة الفور فقد حكمتها أسرة الكيرا منذ تأسيسها فى أواخر القرن السادس عشر وحتى سقوطها فى معركة متوايس سنة ١٨٧٤ .

واذا قبلنا رأى الدكتور رمضان بأن الفكرة الاسلامية كانت هى الفكرة السائدة آنذاك فليس من المنطق أن يطلب الزعماء السودانيون من محمد على غزو بلادهم لنصرة الاسلام . وذلك لأن الاسلام تمتع بمكانة رفيعة سامية وكان المصدر الرئيسى للتشريع فى كل ممالك ومشيخات البلاد بل ان المقدوم مسلم حاكم كردفان قد فند كل الحجج الدينية التى ساقها محمد على لتبرير الغزو . ففى رسالة الى الدفتردار قال المقدوم ان احتلال بلاده أمر لا تجيزه تعاليم الاسلام لأنها بلاد مسلمة لم يخالف أهلها سنة الله ورسوله ولا يجوز لمسلم أن يرفع السلاح فى وجه أخيه المسلم . واستشهد المقدوم بحديث للرسول قال فيه « انى أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله محمد رسول الله ومتى قالوا لا اله الا الله محمد رسول الله عصمت

دماؤهم ومالهم الا بالحق » واختتم المقدم رسالته
بقوله « لذلك لا سند ديني لهذا الغزو فاذا ما حاوله
الدفتردار فهو ظالم عاص وجبت مقاومته » .

الدكتور / حسن أحمد إبراهيم

أستاذ مشارك

قسم التاريخ

جامعة الخرطوم

(ب) محاذير حساسيات .. الى متى ؟!

بقلم : ادريس محمد موسى

فى العدد الثانى من مجلة الوادى آثار الدكتور عبد العظيم رمضان المحاذير التى يراها تواجه من يتصدون لاعادة كتابة التاريخ السودانى ، خاصة فى الفترة ما بين سنة ١٨٢١ الى سنة ١٩٥٣م هذه الفترة التى تداخل فيها الحكم فى مصر والسودان وحذر الدكتور المؤرخ السودانى من التطرف الشوفينى والاستنتاج العلمى الناقص * ولخص هذه المحاذير فى المسائل الثلاث الآتية :

أولا - دوافع فتح محمد على باشا للسودان *

ثانيا - جلب العبيد *

ثالثا - ما يسمى بالاستعمار المصرى *

وأتى الدكتور بتفسير أو تبرير لفتح محمد على باشا للسودان بأنه قد تم تلبية لرغبة أهالى السودان وذكر بعض الذين استنجدوا بالوالى محمد على باشا حاكم مصر آنذاك . كما قال الدكتور ان السودان مثل غيره من البلدان الاسلامية كان لا يعرف مفهوم القومية بمعناها العصرى .

ولعمري هذا تبسيط شديد من الدكتور الذى عودنا التحليلات المعمقة والعلمية فى التاريخ المصرى والأحداث المصرية مثل كتاب - أزمة مارس ١٩٥٤ وعبدالناصر . لأن دوافع محمد على باشا لفتح السودان التى ثبتت بالوثائق أصبحت كالبديهيات والتى يمكن اجمالها - فى بناء جيش حديث من السود المطيعين - لتحقيق أحلامه الامبراطورية لأن الرجل كان من عصر نابليون - وجلب الذهب من بلاد السودان الذى حيكت حول وفرته الأساطير - والذى لم يصدق تبدد هذا الحلم حتى بعد زيارته الفاشلة للسودان - ومن الدوافع ارجاع التجارة بين القطرين التى تعثرت نتيجة انحلال وتمزق الدولة السنارية وهناك دوافع ثانوية أخرى مثل التخلص من عسكرا الأرنؤوط والقضاء على المماليك واكتشاف منابع النيل كما قيل .

أما أن السودانين كان ينقصهم الشعور القومي بمعناه الحديث مثل كل الشعوب الإسلامية والعربية الأخرى غير الشعور بالانتماء الإسلامي ، فذلك لم يمنع هذه الشعوب بما فيها الشعب المصري - بنعت الاستيلاء العثماني لبلادهم بأنه غزو - ولذا سمي الشعب السوداني فتح محمد علي باشا بالغزو ولأنه كان يعرف أن محمد علي باشا غريب عن الشعب المصري سمي عهده من فترة الفتح الى قيام الثورة المهدية بالعهد التركي أو (التركية) .

أما مسألة جلب العبيد فهي لا شك انها كظاهرة تاريخية قد سادت الحضارات القديمة واستفحلت في العصر الحديث عقب الكشف الجغرافية وخاصة في غرب أفريقيا وبقية أجزائها الأخرى - وتوجد روايب هذه الظاهرة في بعض المجتمعات العربية الى الآن - تم الغاء الرق في السعودية عام ١٩٦٤ ولكن هذا لا يعفى أن محمد علي باشا قد قام بأكبر عملية استرقاق في السودان - لأنه كان من أهم دوافع فتحه بناء جيش حديث من الشباب السود الشجعان - حتى أصبح الرق من أبرز سمات العهد التركي في السودان . كما أن هذه المسألة تركت في تركيب المجتمع السوداني ثقباً

قاتلة ، الى الآن يعاني منها المجتمع السوداني – ولأن التاريخ السوداني مليء بشخصيات هذه الحقبة المظلمة والذين وصفوا زورا وبهتانا وجهلا بالبطولة من أمثال الزبير رحمة باشا واستثمر الاستعمار الانجليزى هذه الحقبة أثناء حكمه الذى كان من نتائجه التمرد الدامى فى جنوب السودان مع العوامل الأخرى – والذى دام سبعة عشر عاما .

أما ما سمي بالاستعمار المصرى . فان الشعب السودانى مدرك كل الادراك ان الشعب المصرى كان بعيدا كل البعد عن ما يسمى بالحكم الثنائى (الانجليزى المصرى) لأنه كان يضم جراح التل الكبير أثناء ما سمي باسترجاع السودان ، وان الخديوى أو الملك وأتباعه من الخونة والاقطاعيين الذين خانوا عرابى هم الشركاء الصغار للاستعمار الانجليزى ، وان العلم الذى ظل يرفرف مع العلم الانجليزى طوال فترة الحكم الثنائى مع بعض مظاهر الوجود المصرى على شكل مأمير قبل ثورة ١٩٢٤ فى السودان والوجود الرمزي فى شكل وحدات للجيش المصرى عقب معاهدة ١٩٣٦ ، كل هذا لم يعم رؤية الشعب السودانى – بأن الحكم الحقيقى للاستعمار فى يد الانجليز – وان مسار الحركة الوطنية

فى السودان تبين بوضوح وعى الشعب السودانى بحقيقة
الاستعمار وأذنا به - ولذا عرف وقدر ثورة ٢٣ يوليو
المجيدة ودور قيادتها الواعى نحو السودان ونيل
استقلاله . لأن حكام مصر السابقين على ثورة ٢٣ يوليو
المجيدة كلهم كانت تحركهم روح (حق الفتح) التى
أثارها السيد / فؤاد سراج الدين عندما انتقد ثورة
٢٣ يوليو الظافرة . وذلك فى خطاب تأسيس حزب
الوفد الجديد منذ سنوات .

وكل الحاديين على تعميق وشائج المحبة بين الشعبين
الشقيقين تقلقهم مثل هذه الأصوات الديناصورية والتى
تتحدث بأشياء موجودة فى كتب التاريخ وتريد المراجعة
لصالح الشعبين . ولهذا يتجلى لنا بوضوح لماذا فضلت
كل الشعارات القديمة لوحدة وادى النيل أما الآن
فالظروف تختلف وذلك حسب رأى . لأن روح الثقة
بالنفس والشعور بالندية متوفر بين الطرفين ، ومصادر
الحقائق التاريخية متواجدة ، ولذا كانت مراجعة الماضى
بكل خيرهِ وشَرهِ أمست ضرورة قصوى لكى يسير الركب
نحو تحقيق الأهداف المشتركة وعليه فسياسة المحاذير
والمناطق المحرمة والحساسيات هى من أكبر أمراضنا

الثقافة في عالمنا العربي والتي نرجو أن تتفادها مجلة الوادي الفتية •

ادريس محمد موسى

(الطوكراوى)

مدرس التاريخ

بمدرسة السيد على الثانوية العليا بنات

بالأبيض

(ح) نحن نظلم أنفسنا !

بقلم : كمال دقيل فريد

تحت عنوان احترسوا فى إعادة كتابة تاريخ السودان - كتب د^ر عبد العظيم رمضان أستاذ التاريخ الحديث المساعد بجامعة المنوفية مقالا يحذر فيه من الوقوع فى أخطاء يرى انها ليست فى مصلحة التكامل ويحدد ثلاث نقاط يشرح فيها لماذا فتح محمد على السودان ويناقش فيها مسألة جلب العبيد من السودان والنقطة الثالثة ، ما يتصل بفكرة الاستعمار المصرى للسودان - والدكتور عبد العظيم يحاول تبرير نوايا محمد على باشا - ولكننا فى السودان عندما نكتب التاريخ لا نتأثر بالظروف السياسية ولكننا ، وهذا

هو الأسلوب العلمى فى كتابة تاريخ الأمم نهتم بالحقائق التاريخية •

ان اعادة كتابة تاريخ السودان لا يعنى التأكيد على تلکم الحقائق التاريخية وانما تاريخ السودان كتب بواسطة الأجانب - ولهذا خاصة تاريخ المهديّة وهى حقبة تاريخية عامرة بالأحداث وهى تمثل حکما وطنيا، وثورة الى جانب انها دينية فهى واحدة من أهم الثورات الوطنية السودانية ولقد تمرض أبطالها ورجالها لكثير من المغالطات التاريخية فمثلا كتاب السيف والنار والذى كتبه سلاطين باشا كتبه من منطلق حقده على المهديّة ولم يظهر الحقائق التاريخية ولا الظروف المحيطة برجال الثورة المهديّة فى ذلك الوقت •

هناك مبدأ يقول : من لا يعرف تاريخ أمته يبقى جاهلا الى الأبد •• ونحن نظلم بلادنا كثيرا اذا اعتقدنا اننا أمة بلا حضارة وبالتالى بلا تاريخ - ان الأمة السودانية أمة عريقة لقد ظلت العادات السودانية باقية عبر عشرات السنين وتاريخنا القديم يبصر شامخا فى المتحف القومى بالخرطوم وفى المناطق التى قامت فيها الحضارات السودانية القديمة •• دنقلا

العجوز، نوري - البركل، البجراوية ، النقمة المصورات
بوهين ، فرس ، سمنه .

وقامت ممالك قبل الميلاد وبعد دخول المسيحية
للسودان ثم بعد دخول الاسلام ثم جاء الفتح المصرى
فى عام ١٨٢١ وبعده المهدية ثم الحكم الثنائى المصرى
الانجليزى ومرحلة الحكم الوطنى ما بعد الاستقلال
حتى قيام ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٢ .

فى كل المراحل والمقب التاريخية كان للسودان
دور حضارى ، وفى الفترات التى حكم فيها شأنه شأن
كثير من الأمم بواسطة الغزاة فان ثورات متلاحقة كانت
تحدث حتى ينال السودان استقلاله مما يدل على ان الأمة
السودانية جبلت على الحرية وحكم نفسها بنفسها ولا بد
من أن تعى الأجيال الحاضرة كل الحقائق التاريخية عن
عظمة الأمة السودانية قديما وحديثا ففى هذا العلم
تأكيد وترسيخ للروح الوطنية .

من هذا المنطلق فان اعادة كتابة التاريخ ضرورة
وطنية ، بل وتغير منهج التاريخ أو مناهج التاريخ فى
كل المراحل الدراسية بالسودان وتقوية هذه المادة
ضرورة وطنية - لهذا كنا دائما ننادى باخضاع المناهج

السودانية للبيئة السودانية فما نرمى اليه هو تعميق
الأصالة السودانية فى نفوس الأجيال المتعاقبة .

اننا نعرف الكثير عن حضارة الشعب المصرى
وتاريخه القديم والحديث - ونود أيضا من اخواننا فى
مصر أن يقفوا على حضارة الأمة السودانية ذات الثقافة
الأفريقية والعربية - هذه الأمة المتفرعة الأصول
واللهجات واللغات والبيئات والتي تمتد حدودها
الجغرافية والسياسية من حدود مصر وحتى خط الاستواء
- الأمة السودانية والتي تمثل حضارتها القديمة ،
حضارة أفريقيا وتاريخها الحديث نهضة أفريقيا
وثقافتها نموذجا للتمازج بين الثقافتين العربية
والأفريقية .

السودان الذى يضم العربى والزنجرى والنوبى فى
وحدة وطنية رائعة - تباين قبائله وأصوله وثقافته
ومناخه وأرضه التى فيها الغابات والوهاد والصحراء
ومناطق السافانا والأراضى الزراعية البكر الشاسعة
والجبال والهضاب والأمطار من شبه معدومة فى أقصى
شمال البلاد الى طول أيام العام جنوبا فى المنطقة
الاستوائية . . هذا البلد شبه القارة والذى تجرى فى
أرضه أنهار ونهيرات تجاوزت الأربعين بكثير لابد وأن

- يكون أمل أفريقيا وللعرب مجدا في قلب أفريقيا
- وحضارته قديمها وحديثها فخرا للسودانيين وللأشقاء في مصر والبلاد الافريقية والعربية
- ولهذا لا بد من اعادة كتابة تاريخ الأمة السودانية

كمال دقيل فريد
أم درمان

(٣) ليست وصاية ، بل فرط حرص على تاريخ السودان *

بقلم : د . عبد العظيم رمضان

عندما وجهت مقالى : « محاذير فى اعادة كتابة
تاريخ السودان » الى اخوانى المؤرخين السودانيين ،
لم يخطر لى ببال أن تؤخذ هذه الدعوة على انها «وصاية»
كما أراد أخى الدكتور حسن أحمد ابراهيم أن
يصورها . فالوصاية — كما هو معروف — تكون من
الكبار على الصغار ، واحترامى واكبارى لزملائى
المؤرخين السودانيين لا يدعان لهذه الفكرة أى مجال فى
خاطرى .

وكذلك الحال بالنسبة لأساتذتى من المؤرخين

(*) الوادى فى أغسطس ١٨٧٦ .

المصريين الذين كتبوا عن السودان ، فأن معرفتى الوثيقة باتجاهاتهم لا تدع لى مجالاً للظن بوجود مثل هذا الاتجاه الى الوصاية على تاريخ السودان الذى يتحدث عنه الدكتور حسن أحمد ابراهيم . وعلى العكس من ذلك ، فان الدور الذى لعبه المؤرخون المصريون فى كتابة تاريخ السودان هو دور مشرف بكل المعايير القومية والوطنية والعلمية .

فقد كان هؤلاء المؤرخون الأفاضل ، وعلى رأسهم المرحوم الدكتور محمد فؤاد شكرى ، هم الذين تصدوا - علمياً - أثناء العهد الاستعماري ، عهد الاحتلال البريطاني ، لتفنيد كل حملات التشويه التى وجهها المؤرخون والسياسيون الأجانب لعلاقة الشعبين المصرى والسودانى كل بالآخر ، واحباط كل ما حاولوه لابرار الجوانب السلبية واخفاء الجوانب الايجابية فى علاقة هذين الشعبين ، تكريسا لمؤامرات السياسة الاستعمارية فى فصل كل منهما عن الآخر .

ولكن زميلى الدكتور حسن أحمد ابراهيم يصف هذه الجهود العلمية للمؤرخين المصريين بأنها : « مغالطة للحقائق التاريخية ، لتحقيق أغراض سياسية محددة ، تتمثل فى اظهار مصر وحكامها فى كل العصور بالحرص

الدائم على مصالح السودان ، وبالتالى خدمة الدعوة
للوحدة بين مصر والسودان « ١ .

ومع تحفظى الكامل على هذا الكلام ، الذى يظلم
ظلما بينا الأعمال العلمية المشرفة للمؤرخين المصريين
فى تنفيذ ادعاءات الاستعماريين ، ويصورها فى
صورة الكتابات السياسية الدعائية التى تغالط الحقائق
التاريخية - فهل أفهم من ذلك أن الدكتور حسن أحمد
ابراهيم يرى أن تبنيه لادعاءات المؤرخين والسياسيين
الأجانب عن العلاقة الاستعمارية بين الشعبين المصرى
والسودانى ، ومخاولاته تأصيلها بوثائق معية تركى
وغيرها ، هو الذى يخدم الدعوة للوحدة بين مصر
والسودان ؟ -

ان زميلى الدكتور حسن أحمد ابراهيم قد دخل
فى سباق مع المؤرخين الأجانب لاثبات العلاقة الاستعمارية
الاستغلالية بين مصر والسودان ، وقد تفوق عليهم
بكفائته العلمية ومهارته فى استخدام أدوات البحث
العلمى التاريخى - فلم يهتم فى كتابه عن « محمد على
فى السودان » الا بكل ما يتصل بنهب السودان بشريا
واقتصاديا لحساب مصر ! فهناك فصل عن « محمد على
وجلب العبيد من السودان » ، وفصل آخر عن « الأغراض

التي استخدم فيها العبيد المجلوبون من السودان ،
وفصول « سوء وفساد الاداريين » ، و « المشاق
والمخاطر التي تعرض لها العبيد أثناء رحلتهم الى مصر » ،
و « العبيد كمصدر دخل للحكومة محمد علي » ، و « اعطاء
العبيد للجنود مقابل مرتباتهم » ، و « محاولات محمد
علي وحكومته التنقيب عن الذهب في السودان »
و « التنقيب عن الذهب في جهات فازوغلي » ، و « في
جبل شيبون » . ثم فصول أخرى عن استنزاف موارد
السودان ، واثقاله بالضرائب ، وسوء وفساد وكلام
موظفي محمد علي في السودان .

ولست أدافع عن محمد علي ، ولكن ليسمع لي
الدكتور حسن أحمد ابراهيم أن أقول بصراحة اننى
لا أرى ما يخدم « دعوة الوحدة بين مصر والسودان »
في هذا الاتجاه في إعادة كتابة تاريخ السودان ! وإذا
قارنا بين هذا الاتجاه والاتجاه الذى ينسبه للمؤرخين
المصريين ، فقد يظهر بوضوح - أى منهما يخدم قضية
الوحدة ، وأى يشكك فيها وفي صلاحيتها ؟ .

اننى لا أدعو الى اخفاء الحقائق التاريخية أو
الانحراف عن « المنهج العلمى الأكاديمى فى الدراسات
التاريخية » ، لحساب الدعوة لوحدة وادى النيل ، وإنما

أدعو الى تناول هذه الحقائق من منطلق فكرى نقدى ،
لا من منطلق استعماري بائد ، ومن منطلق قومى ،
لا من منطلق شوفينى .

ففى وسع المؤرخين السودانين أن يتناولوا مثالب
وأخطاء وخطايا الحكم المصرى للسودان ، من منطلق
خضوع كل من الشعبين السودانى والمصرى لظلم واحد ،
يفرضه حاكم واحد ، وطبقة واحدة حاكمة ، ليست
هى فى السودان بأفضل منها فى مصر ، وليست هى
فى مصر بأفضل منها فى السودان .

فهذه الطبقة من السلاطين والتجار السودانين ،
هى التى فرضت فى السودان الرق على أهله ، وذلك
من قبل مجيء محمد على ! . وهى التى جعلت من مدنه
ومراكزه الكبرى ، مثل : كوبة ، والفاشر ، وسواكن ،
وبربر ، وسنار ، وشندى ، والابيض وغيرها ، أسواقا
كبيرة للنخاسة ، بضاعتها السودانيون أنفسهم ذون
غيرهم ! . وهذه الطبقة من الحكام والبورجوازيين
المصريين هى التى فرضت فى مصر على الفلاحين والعمال
المصريين لونا آخر من العبودية والرق لا يقل فداحة .

لا يمكن اذن التذرع « بالمنهج العلمى الأكاديمى

فى الدراسات التاريخفة « ، فى اعادة كتابة تاريخ السودان على نحو يلحق الأضرار بقضية الوحدة . فالمنهج العلمى لفس أكثر من أداة لخدمة البحث التاريخى ولكن « موضوع » هذا البحث التاريخى لا يتحدد من تلقاء نفسه ، وإنما يحدده المؤرخ ، وهذا المؤرخ لا يعمل منفصلا عن ثقافته وموقعه الجغرافى وأيدىولوجيته الاجتماعية وإنما يعمل من خلالها ، بل ولا يستطيع أن يعمل الا من خلالها ! ، فهى تكون « نافذته التاريخية » التى يلتقط منها صورة الأحداث التاريخية ويقدمها الى الناس من خلالها . وهذا « المنظور التاريخى » هو الذى يميز مؤرخا استعماريا عن مؤرخ سودانى ! ، فاذا خرج هذا المنظور متشابها ، كان من حقنا أن نتكلم عن « محاذير » ! - لا رغبة فى فرض وصاية ، فلا وصاية بين الأنداد ، وإنما من فرط حرص على تاريخ السودان .



بقى واجب الرد على التعليقين الكريمين للسيدى كمال دقيل فريد من أم درمان ، وادريس محمد موسى من الأبيض . فالأخوان العزيزان يتصوران أننى أعارض فى اعادة كتابة تاريخ السودان ، فيختم الأخ كمال

كلمته قائلاً : « لا بد من إعادة كتابة تاريخ السودان » ! ،
ويختم الأخ ادريس كلمته قائلاً : « ان مراجعة الماضي
بكل خيره وشره أمست ضرورة قصوى » !

فهل دعوت الى غير ذلك ؟ • لعل الأخوين الكريمين
يراجعان كلمتي وسيجدان أنني بدأتها بهذه الكلمات :
« المحاولات الحالية التي يقوم بها المؤرخون السودانيون
بعد حصول السودان على حريته واستقلاله ، محاولات
هامة وجديرة بالتقدير . ولم يكن غريباً أن تقوم هذه
المحاولات لاعادة كتابة تاريخ السودان ، فالتاريخ جزء
من البناء العلوي للمجتمع يتأثر بكل ما يطرأ على البناء
التحتي أو البناء الفوقي نفسه من تغيير » •

ومعنى هذا الكلام أنني لا أرى فقط في إعادة
كتابة تاريخ السودان أمراً طبيعياً ، بل أرى في
المحاولات التي قام بها زملائي المؤرخون السودانيون
« محاولات هامة وجديرة بالتقدير » •

وقد اتفق الأخوان على أنني أحاول تبرير فتح محمد
على للسودان أو تبرير نواياه • ونحن المؤرخين ليست
وظيفتنا التبرير ، وإنما التفسير • وتفسير فتح
السودان لا يجب أن يوضع فقط في إطار رغبة محمد

على فى استنزاف السودان بشريا واقتصاديا ، وانما
يوضع فى أطره التاريخية الأوسع نطاقا : اطار رابطة
المجوار التاريخية بين مصر والسودان ، وما اتخذته فى
بعض الأحيان من شكل تبادل السيطرة والنفوذ (ضربت
بعض الأمثلة على ذلك) ، واطار الفكرة الاسلامية
السائدة فى ذلك الحين ، والتي تجعل من جميع الأقطار
الاسلامية وطنا واحدا . واطار التفكك السياسى فى
السودان ، والنزاعات المحلية الدائمة بين سلطاته
ومشيخاته ودويلاته ، مما دعا بعض المتنافسين الى
دعوة محمد على الى فتح السودان . ثم اطار الاستغلال
المشترك للشعبين السودانى والمصرى من جانب طبقة
حاكمة شرهة وشرسة ، لم تكن فى السودان - كما
ذكرت - بأفضل منها فى مصر ، ولم تكن فى مصر
بأفضل منها فى السودان ! .

الفصل الثانى

أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان

(١) الفتح المصرى للسودان فى ضوء مفهوم الاستعمار الحديث

أطلقت السياسة البريطانية ، طوال الاحتلال
البريطانى لمصر والسودان ، أكذوبة الاستعمار المصرى
للسودان بين السودانين ، واجتهدت كثيرا لتدخل فى
روعهم هذه الأكذوبة ، لتفصم الروابط القومية
والوطنية بين الشعبين ، وتستأثر بالسودان .

ولم يتقاعس المصريون عن تفنيد هذه الأكذوبة
للسودانيين . وكان الدفاع الرئيسى قبل ثورة ٢٣
يوليو ، يقوم على أن وضع مصر تحت حكم أسرة محمد
على ، لم يكن بأفضل من وضع السودان ، فقد كان من
هناك استبداد حقيقى نزل بالسودان ، فقد كان من
نوع وحجم الاستبداد الذى نزل بمصر . وفى الوقت

الذى كان يستعمل فيه « عقاب الهرة » فى السودان ، كانت « الفلقة والكرباج » هى العقوبة السائدة فى مصر . وكانت سبة « عبد » فى السودان يقابلها سبة « فلاح » فى مصر .

وانه لو قورن بين العهد المصرى والعهد الانجليزى ، لكانت النتيجة فى جانب مصر دون انجلترا . فقد كان للسودان فى العهد المصرى مجلس شورى ، ينعقد فى كل عام للنظر فى شئونه ، وكان أعضاؤه من خاصة أهله ، بينما كان مجلس الحاكم وأعضاؤه جميعا من الانجليز فى العهد الانجليزى . وكان فى البرلمان المصرى الأول، عشرون نائبا عن السودان ، مما يؤيد شعور مصر بالوحدة بين البلدين ، بينما لم يحدث أن كان فى البرلمان الانجليزى نائب سودانى واحد ! .

وفى العهد المصرى كان جميع عمد القبائل فى السودان ، ونظار الأقسام ، وأعيان البلاد ، وكبار الموظفين المدنيين - يحملون الرتب والنياشين أسوة بالمصريين ، بل ربما زاد عدد حاملها من السودانيين على عددهم من أعيان الفلاحين ؛ كما كان هناك ضباط سودانيون عظام ، وحكام سودانيون لمديريات بحر الغزال وسنار وكردفان وبربر وفاشودة ودارة ودارفور

والخرطوم وفى سنار وغيرها من المديریات - أما فى العهد الانجليزى فلم يعرف السودان مديرا من أبنائه ولا وكىلا ولا مفتشا ولا ضابطا عظيما ولا موظفا كبيرا ، حتى ولا مأمورا .

وكان المصريون يدللون على حجتهم بالبيانات الدامغة وبالأسماء . فكانوا يذكرون من أسماء الضباط السودانيين العظام فى العهد المصرى : الماخذ باشا ، وآدم باشا ، وفرج الله باشا ، وفرج الزينى باشا ، ويوسف الشلالى باشا ، وصالح الملك باشا ، والسعيد حسين باشا ، وحسن ابراهيم باشا ، ومحمد على باشا ، وخشم الموس باشا ، والنور بك محمد ، وسرور بك بهجت ، وبخيت بك بطراكى ، ومحمد بك السيد ، وسليم بك مطر ، والنور بك عنقرة ، وفرج بك عزازى - وعشرات سواهم .

وكانوا يضربون المثل على حكام المديریات السودانيين فى العهد المصرى ، بالزبير باشا ، وسليمان بك الزبير ، وادريس بك أتر ، ويوسف باشا الشلالى - الذين كانوا مديرين على التوالى لبحر الغزال . وبالشلالى باشا وبساطى بك ، اللذين كانا مديرين بالتعاقب على سنار . وبالياس باشا أم بربر ، الذى كان

مديرا لكردفان • وحسين باشا خليفة مدير بربر
والطيب بك عبد الله مدير فاشودة ، ومحمد بك خالد
زقل مدير دارة ، والنور بك عنقرة مدير كيكبية ،
والسميد بك حسين وآدم بك عامر ، اللذين كانا
مديرين بمديريات دارفور ، وأحمد باشا أبو سن
ومحمود بك أحمداني وأحمد بك جلاب ، اللذين كانوا
مديرين بالتعاقب للخرطوم ، ومحمد بك الجزولي وكيل
مديرية الخرطوم ، وأحمد بك مكوار وكيل مديرية
سنار • الخ •

كما كان المصريون يدللون على صواب حجتهم بأن
الحكم المصرى كان يسارع برفع أى ظلم فى السودان
يرفع اليه • فعين شكا الأهالى من فداحة الضرائب
لسعيد باشا ، رفع أكثرها ، وأمر بتخفيض الباقي ، بل
لقد أصدر عفوا شاملا عن خلفاء الملك نمر ، قاتل
الأمير اسماعيل ! • وعندما اتهم ممتاز باشا ، الحاكم
العام ، بالظلم والرشوة ، أمرت مصر بسجنه بسجن
الخرطوم ، والتحقيق معه فيما نسب اليه • ولم يشفع
له سمو مركزه ، وقد أنقذه الموت فى سجنه من
المحاكمة •

وقد انتهى هذا « الجدل السياسى » حول هذه

القضية ، ليبدأ « الجدل التاريخي » ، الذى كان لابد أن
يثور مع الدعوة الى اعادة كتابة تاريخ السودان . وكان
على المؤرخين أن يقولوا كلمتهم فى الاجابة على هذا
السؤال : هل كان هناك حقاً استعمار مصرى للسودان؟
وبمعنى آخر : هل ينتمى الفتح المصرى للسودان على
يد محمد على وخلفائه ، لنوع الفتوحات الاستعمارية
التي تميز بها القرن التاسع عشر وبدأ مع بداية العصور
الحديثة ؟

ان الرأى الذى نسوقه فى الاجابة على هذا السؤال،
هو أن الفتح المصرى للسودان لا ينتمى لنوع الاستعمار
الحديث ، الذى ظهر على يد الطبقة البورجوازية
الأوروبية فى أوائل العصور الحديثة ، وانما ينتمى الى
ما يمكن تسميته بالنمو الذاتى ، أو الامتداد العضوى
للدولة الى حدودها الطبيعية . وهو ما يمكن التعبير
عنه بعبارة «استكمال الدولة وحدة ترابها الوطنى» .
ونضرب المثل عليه بامتداد الولايات المتحدة غرباً حتى
المحيط الهادى ، وامتداد روسيا القيصرية جنوباً
وشرقاً حتى بحر اليابان والمحيط الهادى ، وامتداد
مصر جنوباً حتى هضبة البحيرات والبحر الأحمر والمحيط
الهندي .

والفرق بين هذين النوعين من التوسع ، يتمثل في طبيعة القوى التي قامت به ، والأغراض التي تهدف إليها ، والامتداد الذي تقوم به : هل هو امتداد خارج حدود الدولة ، أم امتداد لحدود الدولة ؟ ! -

ومن المعروف أن الاستعمار الحديث قد قامت به الطبقة البورجوازية الأوروبية ، التي نشأت في رحم المجتمع الاقطاعي على أساس نشاط اقتصادي يختلف كل الاختلاف عن النشاط الزراعي الذي يتميز به المجتمع الاقطاعي ، وهو التجارة . وقد قادها هذا النشاط ، بصورة حتمية ، الى توحيد السوق داخل حدودها ، عن طريق تعطيم حواجز الاقطاع ، وبناء الدولة القومية ، ثم قادها هذا النشاط الى البحث عن أسواق أخرى خارج حدودها ، فنشأت حركة الكشف الجغرافية ، كمقدمة لحركة الفتوح الاستعمارية .

ولذلك اصطفت الحركة الاستعمارية دواما بطبيعة هذه الطبقة البورجوازية ونموها وتطورها . ففي المرحلة التجارية ، كان الاستعمار ساحليا في العالم القديم ، وكان السوق سوق شراء . وفي المرحلة الصناعية كان الاستعمار قاريا ، وكان السوق سوق شراء وبيع .

ومعنى ذلك هو الاستنزاف ! ، والاستنزاف وحده
كهدف أوجد للاستعمار البورجوازي (أى الرأسمالى) .
وكانت أدواته الرئيسية هى الاحتكار . ففى المرحلة
الأولى ، حين كانت الرأسمالية الأوروبية فى طورها
التجارى ، كان الهدف من الاستعمار احتكار الشراء
بسعر بخس من المستعمرة ، وبالتالى استنزاف ثروات
الشعوب بأبخس الأثمان . فكان المنتجون فى أندونيسيا
- على سبيل المثال - يسلمون المستعمرين الهولنديين
٢٧٠ رطلا من البن ، مقابل ثمن ١٢٥ رطلا فقط ! ،
وبعد اجراء تخفيضات وخصومات لأسباب وذرائع
مختلفة ، لا يصل الى جيب المزارعين الأندونيسيين
الا ثمن ١٤ رطلا ! .

وقد استمر هذا الاستنزاف بعد تحول الرأسمالية
الأوروبية الى طورها الصناعى ، بصورة مضاعفة . فلم
يعد الاحتكار احتكار شراء فقط ، بل احتكار بيع
أيضا . فالدولة الاستعمارية تحتكر شراء المواد الخام
بأبخس الأثمان ، وتستنزف بذلك ثروات المستعمرة
الطبيعية ، ثم تحتكر بيع هذه المواد مرة اخرى ، بعد
تصنيعها، بأعلى الأسعار ، تستنزف بذلك كل مدخرات
الشعوب ! .

وهكذا يتصاعد الاستنزاف من المرحلة التجارية ،
الى المرحلة الصناعية ، ثم الى المرحلة المالية . ويتزايد
ثراء الدول الاستعمارية فى الوقت الذى تنحدر فيه
الشعوب الخاضعة الى مهاوى الفاقة والاملاق .

ولهذا فان التحرر الوطنى من هذا الاستعمار
الرأسمالى هو تحرر متعدد الجوانب يشمل الجوانب
السياسية والعسكرية والاقتصادية . والشعوب حين
تتخلص منه تتخلص من كابوس ثقيل لا تفكر فى
الرجوع اليه .

أما النوع الآخر من التوسع ، الذى نسميه الامتداد
العضوى للدولة الى حدودها الطبيعية ، فهو نوع مختلف
تماما . ففيما عدا الولايات المتحدة - التى كانت حالة
خاصة نظرا لأنها كانت هى نفسها مستعمرة فى
الأصل وتطورت الى دولة استعمارية - فلا تقوم به
طبقة رأسمالية بالضرورة ، وبالتالى فلا يقوم لأهداف
بورجوازية - ونعنى بها استنزاف الشعوب عن طريق
الاحتكار - وانما يقوم غالبا لأهداف وطنية مثل
استكمال وحدة الوطن بالوصول الى حدوده الطبيعية
الآمنة ، أو استكمال الوحدة القومية - أى توحيد
السكان الذين يربطهم عنصر واحد أو أكثر من مقومات

القومية ، مثل الدين ، أو اللغة ، أو الجنس ، أو التاريخ .

وبطبيعة الحال ، فمن السذاجة القول بأن هذه الأغراض الوطنية والقومية تخلو من محتوى اقتصادى كمحرك للامتداد والتوسع ، فهذه الأغراض ذاتها ليست الا اطارا لمضمون مادى هو الذى يعطيها قوتها الديناميكية ، ويشحنها بالقوة المحركة . ولكن هذا المضمون المادى لا يتخذ شكلا بورجوازيا ، أى الشكل الاستنزافى الاحتكارى المدمر لثروات الشعوب ، وانما يتخذ الشكل الذى تفرضه المصالح القومية والوطنية المشتركة عادة .

ويعتبر التوسع المصرى فى السودان أنموذجا لهذا النوع من التوسع . فلم تقم به طبقة بورجوازية مصرية استعمارية لنهب واستنزاف ثروات شعب السودان ، لأن هذه الطبقة لم تكن قد نشأت بعد - وانما كان توسيعا من محمد على لرقعة مصر الى حدودها الطبيعية ، وبالتالى فلم يختص هذا الحاكم مصر بمعاملة أفضل مما اختص بها السودان ، ولم يخضع ثروات شعب السودان لمصالح شعب مصر ، لأن الشعبين كانا سواء بالنسبة له ، ولم يؤثر مصر باصلاحات لا يؤثر بها السودان .

بل لقد كان الأمر على العكس ، فقد أخضع محمد على وخلفاؤه ثروة الشعب المصرى لحساب الشعب السودانى ، لأن نفقات السودان كانت على الدوام تربو على إيراداته طوال الحكم المصرى ، وكانت مصر تدفع العجز ، الذى كان يتراوح فى كثير من السنين بين المليون والثلاثة ملايين من الجنيهات بعملة تلك الأيام ! وكانت مصر هى التى أقامت فى السودان المنشآت من مصالح أميرية وجوامع ومدارس ولم ترض عليه بأكبر علمائها وعلى رأسهم رفاعة الطهطاوى ، ومهدت الطرق الصحراوية ، وأدخلت زراعة القطن ، وفتحت السدود النيلية لتسهيل الملاحة فى أعالي النيل ، ومدت شبكات السبك الحديدية . وقد بذلت مصر هذه التضحيات رغم ما كان عليها من الديون ، ورغم ما كان لديها من الحاجة الملحة لانجاز مشروعاتها !

على كل حال ، فإن هذا الاختلاف بين التوسع الاستعمارى والتوسع العوضى ، يقود الى نتيجتين مختلفتين بالنسبة لمستقبل العلاقة بين الشعب الغازى والشعب الذى وقع عليه الغزو . ففي النوع الأول ، لا يوجد ما يربط بين الشعبين سوى العلاقة الاستعمارية ، وحين تنتهى هذه العلاقة بالتححر والاستقلال ، تنقسم

العلاقة بينهما . أما بالنسبة للنوع الثانى ، فان ما يربط بين الشعبين هو أقوى بكثير من علاقة الغزو ، حتى انه اذا ما انفكت وحدة الدولة الى عنصريها القوميين ، لأية ظروف خارجية أو داخلية ، تعود المقومات القومية الوطنية فتلعب دورا لا يقل أهمية عن دور الغزو فى إعادة العلاقة وبناء الوحدة على أسس من الارادة الحرة .

وعلى سبيل المثال ، فقد قامت الوحدة بين مصر والشام بقوة السلاح على طوال العصور التاريخية دون استثناء : أى فى العصر الفرعونى ، ثم فى العصر البطلمى ، ثم العصر الرومانى ، ثم فى عصر الولاة ، وعصر الطولونيين والاشيدين ، والعصر الفاطمى ، وعصر الابوبيين ، وعصر المماليك ، والعصر العثمانى ، وكانت آخر وحدة فى عهد محمد على . وقد انتهت هذه الوحدة فى كل عصر لتعود من جديد بقوة السلاح ! . وبعد أن اختفى عامل القوة فى تحقيق هذه الوحدة مرة أخرى ، حلت محله الارادة الحرة ورغبة الشعوب ، فأصبحت هذه الوحدة هدفا رئيسيا من أهداف حركة التحرر الوطنى فى سوريا وفى مصر ، وتمكنت مصر وسوريا من تحقيق وحدتهما ، المنطلقة من ارادتهما

الحرية الطليقة ، فى عام ١٩٥٨ . وعندما انفصلت
هذه الوحدة فى عام ١٩٦١ لأسباب دعت إليها ، عاد
السعى إليها من جديد يحتل نضال الشعبين ! .

وتعتبر حركة التحرر الوطنى فى السودان أنموذجا
فريدا لوعى الشعوب بمقومات الوحدة بينها . فعلى
الرغم من أن وحدة وادى النيل قد تحققت فى عهد محمد
على بقوة السلاح ، الا أن حركة التحرر الوطنى
السودانية كانت تميز تمييزا دقيقا بين الشعب المصرى
والشعب الانجليزى فى أثناء مطالبتها بالتحرر
والاستقلال ، فكانت تطالب بالاستقلال عن انجلترا ،
وتطالب بالوحدة مع مصر - رغم أن السودان كان
يخضع وقتها لحكم انجليزى مصرى مشترك . ومعنى
ذلك أن الروابط القومية والوطنية بين الشعبين السودانى
والمصرى قد تغلبت على أسباب الفتحة ، وأدرك الشعب
السودانى ، بوعيه القومى ، المصلحة المشتركة بينه
وبين الشعب المصرى ، - التى تكمن فى وحدة الوادى -
وحتى عندما اقتضت مصلحة الشعب السودانى ، فى
ظروف معينة ، أن يختار طريق الاستقلال عن مصر ،
عادت قوة الروابط القومية والوطنية والمصلحة المشتركة ،

تتغلب من جديد ، وتضع الشعبين الشقيقتين على طريق
التكامل فالوحدة مرة أخرى . ولكنها وحدة تقوم هذه
المرة على ارادة الشعبين ، ولا تقوم بقوة السلاح ! .

(٢) وحدة وادى النيل

بين المدارس السياسية فى مصر قبل ثورة يوليو

ثلاث دول فى القرن التاسع عشر استطاعت
استكمال وحدة ترابها الوطنى، وهى : الولايات المتحدة
الأمريكية ، بامتدادها غربا حتى ساحل المحيط الهادى
الشرقى ، وروسيا القيصرية ، بامتدادها جنوبا وشرقا
حتى بحر اليابان والمحيط الهادى ، ومصر بامتدادها
جنوبا حتى هضبة البحيرات والبحر الأحمر والمحيط
الهندي . وقد استطاعت الولايات المتحدة وروسيا
الاحتفاظ بوحدة ترابها الوطنى ، فأصبحتا دولتين
عظميين . أما مصر، فقد اعترضها الاستعمار البريطانى
واحتلها ، كما احتل السودان ، وبذلك فقدت مصر
والسودان - وبمعنى آخر « وادى النيل » - فرصته

التاريخية للوحدة بأقدم وأنجع أسلوب عرفته الوحدات
الوطنية القديمة ، وهو القوة ! •

وليس معنى هذا الكلام بحال الدعوة الى وسيلة
القوة لتحقيق الوحدات الوطنية والقومية في عصرنا
الحاضر ، فتلك كانت سمة عصور مضت اقتضت تحكيم
القوة بشكل مطلق في كل نزاع ، وانتهى دورها
التاريخى بنشأة عصبة الأمم فى أعقاب الحرب العالمية
الأولى، ثم الأمم المتحدة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية •
ولكن الذى أريد أن أقوله : ان هذه الوسيلة قد حققت
أبقى الوحدات القومية والوطنية على مر التاريخ ،
ابتداء من وحدة مصر العليا ومصر السفلى على يد الملك
مينا سنة ٣٢٠٠ ق.م تقريبا ، وانتهاء بالولايات المتحدة
الأمريكية وروسيا القيصرية فى القرن التاسع عشر! •

ومنذ احتلال انجلترا لمصر سنة ١٨٨٢ ، وارغامها
مصر على اخلاء السودان أولا واستعادته ثانيا ، وتوقيع
اتفاقية الحكم الثنائى فى ١٩ يناير ١٨٩٩ ، التى شقت
بها وحدة وادى النيل - أصبحت وحدة وادى النيل جزءا
لا يتجزأ من قضية تحرير وادى النيل ! • وبمعنى آخر،
أن وحدة وادى النيل أصبحت جزءا لا يتجزأ من مطالب
الحركة الوطنية فى مصر وفى السودان •

فحين تالف الوفد المصرى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ،
وفى الخطاب السياسى الأول الذى ألقاه سعد زغلول يوم
١٣ يناير ١٩١٩ ، أنكر الاحتلال والحماية ، وذكر أن
البلاد قد أصبحت خلوا من كل سيادة أجنبية أمام القانون
الدولى ، ولا ينقصها الا أن يعترف مؤتمر الصلح بهذا
الاستقلال . وبعد أن أوضح مطالب الوفد قال : « ان
كل ما يقوله عن مصر ينسحب على السودان أيضا ، «لأن
مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة » وفى ٢٠ يناير
١٩١٩ طلب فى مذكرته الى مؤتمر الصلح رد السودان
الى مصر ، كما ردد فى خطبه ، وتصريحاته أن السودان
ألزم لمصر من الاسكندرية .

على أنه لما كانت الحماية التى هب المصريون
لإسقاطها مفروضة على مصر وحدها دون السودان ،
فقد ترتبت على هذه الحقيقة أولويات فى العمل الوطنى ،
اذ تقدمت قضية استقلال مصر على قضية وحدة وادى
النيل ، أو بمعنى آخر ، تقدمت قضية إسقاط الحماية
البريطانية عن مصر على قضية استرداد السودان .

فحين دخل سعد زغلول فى مفاوضات مع اللورد
ملنر ، كان من رأيه أن يترك السودان لاتفاق خاص
بعد أن تتم تسوية مسألة مصر . وكان تبريره لهذا

الرأى أن مصر تستطيع وهى قوية ، وبعد أن تستقر
أمورها ، الحصول على حقوقها كاملة فى السودان • وقد
أقر الوفد بالاجماع هذه النظرية • وبناء على ذلك
أخرج السودان عمدا من المفاوضات •

ولما ذهب وفد عدلى باشا الى لندن لمفاوضة اللورد
كيرزن ، وضع ترتيبات الموضوعات التى يتناقش فيها
على هذا الأساس أيضا • ففى حديث بينه وبين المستر
جورج لويد فى الجلسة العشرين قال : « أما السودان
فهو مسألة أخرى ، وهى كبيرة الأهمية عند المصريين ،
لنا بشأنه مطالب لم تبدها بعد ، لأننا أردنا أن نتبين
أولا اذا كان الاتفاق ممكنا بشأن مصر • وكنا قد
افتراضنا أنه اذا تم الاتفاق بشأنها ، انتقلنا الى بحث
مسألة السودان » •

ومن المثير أن هذا ما فهمته الحركة الوطنية
السودانية أيضا • فقد أدرك الوطنيون السودانيون أن
تحرير مصر معناه تحرير السودان ، وعبودية مصر
معناها عبودية السودان • لذلك لم تنشأ حركة
« سودانية » تطالب باستقلال السودان وحده ، بل كانت
حركة وحدوية تطالب باستقلال مصر والسودان •

فقد قامت حركة « جمعية الاتحاد » عام ١٩٢٠
تدعو الى الاستقلال التام لمصر والسودان ، وقامت
حركة الملازم أول عبداللطيف عام ١٩٢٢ لتنبيه مواطنيه
الى محاولات الانجليز لفصل السودان عن مصر .
وتأسست جمعية اللواء الأبيض عام ١٩٢٤ لاشراك
السودانيين فى نضال وادى النيل ضد الاستعمار .

وعندما استكتب الانجليز عرائض تعبر عن رضاء
السودانيين عن حكم الانجليز ، ونقمتهم على المصريين !
استكتب رجال اللواء الأبيض عرائض مضادة تعبر عن
رغبة السودانيين فى البقاء الى الأبد فى حظيرة الوطن
الأكثر . وتوجه وفد من الملازم أول زين العابدين
والسيد محمد المهدي التمايشي ، ابن الخليفة التمايشي ،
الى مصر يحملان وثائق ممضاة من اجتماع بأم درمان
يعلن التمسك بوحدة وادى النيل . وسارت المظاهرات
فى يونية فى أم درمان وعطبرة وبور سودان ومدنى
تهتف بحياة مصر ، وهى تحمل علما أبيض عليه خريطة
نهر النيل ، والى جانبه الأعلى الى اليسار الهلال .
وارتفع المد الثورى فى السودان الى ذراه يطالب بتحرر
مصر والسودان ، رغم بربرية قوات الاحتلال فى معاملة
الثوار .

ومع تطور الحركة الوطنية في مصر ، انقسمت
القوى السياسية فيها في معالجة قضية السودان الى
مدرستين : المدرسة البورجوازية ، والمدرسة اليسارية .
وبالنسبة للمدرسة البورجوازية ، وكانت ممثلة
في الوفد والحزب الوطني واحزاب الأقلية المنسلخة عن
الوفد ، فضلا عن الدوائر القانونية والتاريخية ، فقد
قامت معالجتها لمسألة السودان على أساس حق السيادة
المبنى على الفتح المصرى للسودان .
ففى مفاوضات عدلى - كيرزن ، سأل عدلى باشا
المستر لندسى قائلا :

— اذا كان لنا أن نتكلم فى السودان الآن ، فانى
أحب أن أعرف رأيك أولا فى مركز السودان ؟ .
فرد المستر لندسى قائلا : انه ملك مشترك
(Condominium)

عدلى باشا — انما الاشتراك فى الادارة ، أما حق
السيادة فهو لمصر وحدها . كان السودان لمصر فتركته
زمننا ، ولكنها لم تفارقها لحظة فكرة استرجاعه ، حتى
تهيات الظروف لاعادة فتحه ، فاشتركت انجلترا مع
مصر فى جزء من التجريدة التى أرسلت اليه والأموال التى
أنفقت عليه ، ولكنها لم تدع يوما حقا فى السودان

بسبب ذلك الاشتراك ، فانما فتح السودان باسم مصر
ولمصلحة مصر ، وما زالت مصر تسد عجز ميزانيته حتى
عهد قريب ، وقد أعلن ذلك ، أكثر من مرة ، رجال
السياسة والجيش واللورد كرومر واضع اتفاقية السودان
نفسه .

مستر ليندسي - ولكن المرفوع على دور الحكومة في
السودان هو العلمان الانجليزى والمصرى ! .

عدلى باشا - نعم ، ولكن السبب فى ذلك لم يكن
الرغبة فى تقرير حق سيادة لانجلترا على السودان ،
وانما كان ذلك لأسباب خاصة أهمها اتقاء سريان
الامتيازات على تلك البلاد ، فالسودان أرض مصرية ،
ولا نزاع فى أن لمصر حق السيادة عليه .

وعندما جرت مفاوضات سعد - مكدونالد ، أثار
المبتر مكدونالد ما نقل اليه من أن سعد زغلول ادعى
لمصر فى شهر يونية حقوق ملكية السودان العامة ، وأنه
وصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة . وكان رد سعد
زغلول على هذا أن أبدى تمسكه بأقواله السابقة ،
مؤكدًا أنه : « لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان
فقط ، بل ورأى الأمة المصرية أيضا » .

ومع اغتيال السردارلى ستاك، وطرد الجيش المصرى من السودان ، وانفراد انجلترا بالحكم فيه ، تراجعت قضية وحدة وادى النيل الى أدنى حد . وانعكس ذلك بصفة خاصة فى مفاوضات النحاس - هندرسون . فقد انحصر هم النحاس باشا فى تطبيق اتفاقية الحكم الثنائى فى سنة ١٨٩٩ - اللتين لم تعترف بهما الحركة الوطنية من قبل - بما يقتضيه ذلك التطبيق من اشتراك مصر اشتراكا فعليا فى ادارة السودان ، على أن ينظر فى أمر تعديلهما فيما بعد . وكان ذلك قصارى ما حققته معاهدة ١٩٣٦ ، وبدرجة لا ترضى الطموح الوطنى والقومى . وواضح أن الاشتراك الفعلى فى ادارة السودان قد فرضته أولويات النضال الوطنى ، تمهيدا للمطالبة بوحدة وادى النيل ، وهو ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية .

على كل حال ، ففى ظروف تلك المرحلة التاريخية من مراحل النضال الوطنى والقومى ، لم يكن ثمة ضير على القوى الوطنية البورجوازية الحاكمة فى مصر ، فى أن تستخدم مصطلحات « السيادة » « وحق الفتح » للمطالبة بوحدة وادى النيل . فقد كانت تلك هى اللفظة السائدة المستخدمة ، وكانت بريطانيا تستند الى العلمين

الانجليزى والمصرى المرفوعين على دور الحكومة فى السودان ، فى تقرير اشتراكها فى ملكية السودان والسيادة عليه . ولم يكن هناك وقتذاك لغة أفضل من حق السيادة والفتح فى استخلاص السودان من قبضة الانجليز ، وكان حق الفتح والسيادة من الحقوق المعترف بها فى العلاقات الدولية ، ومما تواجه به الدول بعضها فى النزاعات الدولية ، وقد استشهدت به بريطانيا نفسها فى اجبار الكولونيل مارشان على انزال علم فرنسا الذى رفعه على فاشودة ، باعتبار أنها تحت السيادة المصرية . وكانت بريطانيا تتذرع بحقوق مصر فى وادى النيل كلما اصطدمت فى افريقيا بمطامع الدول الكبرى ! .

على أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة وانتصار القوى الاشتراكية ، فقدت مصطلحات الفتح والسيادة وجاقتها فى تقرير العلاقات الدولية ، فى الوقت الذى كانت الحركة الوطنية فى السودان قد تطورت تطورا جديدا مع نمو طبقة جديدة من الموظفين والتجار تصبو الى الاستقلال بالسوق المحلية ، وتبدى نزوعا استقلاليا . وقد فهم الاحتلال البريطانى هذه النزعة ، وأراد الاستفادة منها فى ضرب

وحدة وادى النيل، فشجعها لدى البعض على نحو أنسأهم أولويات النضال الوطنى ، وجعلها تتخذ عندهم شكلا انفصاليا من قبل أن تتحقق حرية السودان واستقلاله، بينما فهم البعض الآخر هذه النزعة فهما صحيحا فى إطار النضال المشترك لوادى النيل .

ولم تستطع المدرسة البورجوازية ، بأساليبها التقليدية ، مواجهة المؤامرة الانفصالية التى قادتها بريطانيا بمهارة لخداع الجماهير السودانية ، وفى الوقت الذى كانت بريطانيا تعلن التعاطف مع رغبة السودانيين فى الاستقلال ، كان « بيفن » يقرر فى جلسات المفاوضات أن «.السودنة الكاملة تستلزم نحو العشرين عاما ! » .

ولكن صدقى باشا كان مايزال يصر على الوحدة السيادية ، وفى مذكرته للسوفد البريطانى فى أول أغسطس ١٩٤٦ كتب يقول : « لا يستطيع الوفد المصرى فى الواقع أن يقبل أن تكون سيادة مصر على السودان موضوع مفاوضات، إذ أن فى ذلك اعترافا بأن هذه السيادة منازع فيها ، كما أن فيها عودة للبحث فى حق لا يسقط بمضى المدة » .

وقد تحدث النقراشى باشا فى مجلس الشيوخ

المصري يوم ٦ يناير ١٩٤٧ عن : « وحدة مصر
والسودان تحت تاج مصر دائما » و « وحدة مصر
والسودان تحت تاج مصر انما هي وحدة دائمة » .
وأعلن أمام مجلس الأمن عزم الحكومة المصرية على « تمكين
اخواننا السودانيين من ادارة شئونهم فى نطاق الوحدة
تحت تاج مصر » .

أما الوفد ، ففى مفاوضات محمد صلاح الدين مع
رالف ستفنسون ، طالب « برد الوديعة » ، وأنكر على
انجلترا التحدث باسم السودانيين ، مستندا الى أن
« السودان كان باعترافكم وديعة لمصر فى أيديكم وفى
يد الحكومة الثنائية - التى هى فى الواقع حكومة أحد
الطرفين وأعنى به الطرف البريطانى - ومصر الآن ،
منذ أن نهضت تطالب بحقوقها ، تطلب رد هذه الوديعة
اليها » . وهذا هو الأمر الوحيد القائم بيننا وبينكم ،
وبتعبير آخر ليس لكم أى حق لأن تتحدثوا عن
السودانيين ، لأن الحقائق التاريخية والشرعية
لا تعطىكم مثل هذا الحق - واذا فرضنا صحة ما تذهبون
اليه من أن السودانيين يطلبون الآن الاستقلال ، فهذا
أمر يسوى بيننا وبينهم ، ولا يصح أن يكون لكم شأن
فيه » . ثم قال : « ان النعمة الجديدة - نعمة زغبة

السودانيين في الاستقلال ، والمسئوليات الملقاة على عاتقكم نحوهم - لم تبرز الى الوجود الا لفصل السودان . وأخشى أن أقول ان هذه النهاية هي التي رسمتها لمصر والسودان من أول يوم . ثم انكم لا ترمون في الواقع الا الى استمرار حكمكم فيه تحت ستار الحكم الذاتي ، لأنكم - كما صرح رجال السياسة عندكم مرارا ، وكما تصرحون سيادتكم الآن - تعتبرون السودان بعيدا عن أن يحكم نفسه بنفسه ! .

وفي جلسة ٩ ديسمبر ١٩٥٠ أعلن محمد صلاح الدين أن « مصر تتمسك بأنها مع السودان بلد وإحد له تاج واحد هو التاج المصري ، وهذه الوحدة طبيعية يؤيدها التاريخ منذ القدم ، فقد كان السودان يكون دائما وحدة مع مصر . وتؤيده الجغرافيا ، إذ يجمع بينهما النيل ولا يفصلهما أي حدود طبيعية . فضلا عما يربط بين أهل مصر ومواطنيهم أهل السودان من روابط الأصل واللغة والدين والتقاليد والعادات . ومصر لا تستند فيما تنادى به من وحدة مصر والسودان على الحق الطبيعي وحده ، ولكن تستند أيضا على المركز القانوني . وهذا يخولنا أن نطلب منكم بحق أن ترفعوا أيديكم عن

السودان ، تتركوه لشعب مصر والسودان ، وهو شعب واحد فى وطن واحد » .

ثم استطرد قائلا : « ان هذه المهارة السياسية التى وجهتكم فى السودان الى الظهور بمظهر المدافع عن حقوق السودانين بازاء مواطنيهم المصريين ، لا تنفعكم شيئا ! فأنتم ترددون القول باعطاء السودانين الحكم الذاتى وحق تقرير المصير ، ولكننا حين نسألكم : هل أنتم على استعداد للموافقة على أن تقوم ، فى الحال، حكومة سودانية ديموقراطية تستند حقيقة الى مجلس تمثيلى منتخب ، وتسلم اليها الادارة الحالية مقاليد الحكم، تعللتم - كما أجابنى سعادة السفير البريطانى - بأن السودانين لم يبلغوا بعد هذه الدرجة من استحقاق الحكم الذاتى . فاذا سألناكم : متى يبلغون فى تقديركم هذه الدرجة ؟ ، قدرتم مدة تتراوح بين عشر سنين وخمس عشرة سنة ! ، ومنكم من يرفع هذه المدة الى عشرين عاما ! . الواقع أن الحكومة البريطانية قد أصبحت اليوم تعمل من كل سبيل على فصل السودان عن مصر ، بحجة اعداد السودانين للحكم الذاتى واعطائهم حق تقرير مصيرهم » .

هكذا أخذت المدرسة البورجوازية تعاج انجلترا

بالحقوق التاريخية والقانونية لمصر في السودان ، ولم تستطع أن تنافس انجلترا في مهارتها السياسية ، فتعلن للسودانيين استعدادها لقيام حكومة سودانية ديموقراطية تسلم اليها مقاليد الحكم في الحال ، والموافقة على حق تقرير المصير للسودانيين الى حد الانفصال عن مصر .

على أن هذه المدرسة - مع ذلك - لم تلبث أن تخلت عن هذا الموقف قبل الثورة ، وانتقلت الى موقف أفضل على يد الوفد ، حين أعلن الدكتور محمد صلاح الدين ، وزير خارجية مصر ، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس في ٦ نوفمبر ١٩٥١ ، قبول مصر حق السودان في تقرير مصيره ، ولكن في استفتاء يهيأ له الجو الصالح والأداة اللازمة بمعاونة الأمم المتحدة للسودانيين .

في ذلك الحين ، كانت المدرسة اليسارية في مصر تطرح مفهوما في معالجة قضية وحدة وادى النيل أكثر فاعلية من مفهوم المدرسة البورجوازية . ويكفي هنا أن نعرض وجهة نظر جماعة «الفجر الجديد» في مسألة السودان، فهي لا تفترق كثيرا عن وجهات نظر الجماعات الأخرى . فقد أسقطت هذه المدرسة دعوى السيادة والفتح اسقاطا تاما ، بل وسخرت منها سخرية مريرة

قائلة : « لا نظن أن أحدا من الوطنيين المخلصين يخالفنا في أن هذه النظرة تفرق الصفوف ، مثلما تفرقها نظرة الانفصاليين والاستعماريين - ان أنصار الوحدة السيادية لا يمثلون شعبنا مهما أسرفوا في استخدام الألفاظ الوطنية - فشعبنا يسعى الى التآخي مع الشعب السوداني ، ويعتبر كل استفزاز - سواء جاء من أنصار الانفصال أو الاستعمار أو الوحدة السيادية - عملا عدوانيا وخيانة له » .

لذلك أسقطت هذه المدرسة دعوى « الشعب الواحد في مصر والسودان » . فهذه الدعوى في نظرها « تغفل الفوارق الموجودة بالفعل في الأوضاع السودانية والمصرية ، وتطمس العنصر الرئيسى في الأوضاع السودانية ، ألا وهو القومية السودانية الفتية الصاعدة ، تلك القومية التى رأينا من مظاهرها هذه الحركة الوطنية الجماهيرية ، والتى تعنى أن الروابط بين مصر والسودان أصبحت علاقات بين شعبيين ، وروابط قوميتين - فمن الخطر إغفال واحدة من هاتين القوميتين تحت أى ستار ولائى سبب كان » .

وقد أخذت هذه المدرسة تدلل على وجود قومية سودانية لها مقوماتها ، فذكرت ان « التحليل العلمى

المادى يدلنا على أن هذه المقومات محدودة ومعينة، وهى:
وحدة الوطن ، ووحدة اللغة الدارجة ، ووحدة التراث
التاريخى ، ووحدة النظام الاقتصادى ، ووجود تراث
نفسى منعكس فى أدب وثقافة خاصة .

« هناك وحدة الوطن ، ولا يهم أن نسبة عالية من
السكان قبائل رحل ، اذ الواقع أن هذه القبائل ترتبط
بشكل أو بآخر بنظام سياسى واقتصادى يشملها كلها ،
تتحرك فى حدوده ، وعليه يركز معظمها .

وهناك اللغة السودانية الدارجة ، التى تختلف
فى كثير عن اللغة المصرية الدارجة .

وهناك وحدة التراث التاريخى ، الذى ان تداخل
مع تراثنا الشعبى، فانه يختلف عنه فى نقط جوهرية :
فمصر ، التى تكون شعبها ، وركز نهائيا ، وتعرض
للفزوات الأجنبية المتتالية - لبست السودان الذى ظل
فى معزل عن كثير من التيارات التى مرت بمصر .
ونجد للسودان وحدة اقتصادية تربط شمال السودان
خاصة .

وأما عن التراث النفسى ، المنعكس فى أدب وثقافة
خاصين بالشعب السودانى ، فنحن نجد ونستطيع أن

نميزه بسهولة عن الترات المصرية * وحسبك أن العادات والأوضاع القبلية السائدة في السودان ، ينعكس عليها أدب وثقافة عامة مختلفة عن الأدب والتقاليد المصرية ، التي خطت كثيرا الى المرحلة الرأسمالية » .

وقد انتقدت هذه المدرسة قيادات الأحزاب المصرية ، التي « ماتزال تنظر الى الحركة السودانية على أنها جزء من الحركة المصرية ، فهي تتحدث عن الوحدة ولا تثير حق تقرير المصير ، بل ان بعض هذه القيادات يتخذ موقفا عدائيا من الحركة السودانية » ! . وقالت : ان الخطر الجسيم الذي ينتج من انكار الحركة السودانية ، هو أن الشعارات والطريقة التي توجه بها القيادات المصرية النضال الوطني ، لا تكفى جماهير الشعب السوداني ، ولا تسد حاجتهم ، ولا تمثل مطالبهم .

« فشعار الوحدة مثلا ، الذي تلقيه القيادات المصرية باستمرار ، وتلقيه مجردا عاما هكذا ، لا يكفى مطلب الذين ينادون باستقلال السودان ، وأولئك الذين يطلبون الحكم الذاتي ، بل والأشقاء أنفسهم » . وشعار الدفاع عن الدستور ، الذي تتمسك به الأحزاب السودانية ، يمثل المطلب المباشر للجماهير السودانية ، لأنه لا يوجد دستور في السودان ، لأن الشعب السوداني

محتاج لكل ذرة من الحريات ، لأنه مسلوب من كثير مما يتمتع به الشعب المصرى .

كذلك فللسودانيين مطالب وطنية لا تمثل حاجة مباشرة لشعبنا ، مثل وحدة شمال وجنوب السودان ، وحق العمال والوطنيين فى بناء منظماتهم الطبقية والسياسية ، كالأحزاب والنقابات - ذلك الحق الذى اعترف به دستورنا . فاذا تمسكت الأحزاب المصرية بوجهة نظرها التقليدية ، واذا ما تقدمت بمطالبها التقليدية ، عجزت عن أن تجمع حولها جماهير الشعب السودانى .

ثم قالت : « ان الخطر ليس فى الاعتراف بالحركة الوطنية السودانية ، بل الخطر فى انكارها ، ذلك الانكار الذى يفرق صفوف الوطنيين فى الوادى ، ويمزق حركتنا عن الحركة السودانية . »

كذلك فقد أسقط اليسار المصرى أهمية شكل العلاقة المستقبلية بين مصر والسودان (الوحدة أو الانفصال) ، واعتبرها « قضية ثانوية بالنسبة للشعب السودانى ، وأما قضيته الأولى ، والحلقة الأعظم أهمية والأعمق خطورة ، فهى تحرره . »

كما أسقطت هذه المدرسة دعوى « المجال الحيوى »

لمصر ، الذى أثارته الفاشية المصرية • فقد سخرت
مما كتبه أحمد حسين ، رئيس مصر الفتاة ، فى ١٢
فبراير ١٩٤٥ قائلا : « لا يمكن أن توجد قوة على ظهر
الأرض تفرض علينا أن نموت جوعا ، وهذه أرض
السودان واسعة ! • لقد أصبح سكان مصر يناهزون
الثمانية عشر مليونا ، فالى أين يذهب هؤلاء ؟ • وأى
أرض يزرعون ؟ ، وأى سبيل يسلكون ؟ » •

وعلقت على هذا الكلام قائلة : « هذا رأى لا يمثل
نظرة شعبنا • انه نغم استعمارى مفضوح ، لا يقل عن
نغم الوحدة السيادية والانفصال الاستعمارى اجراما
وخيانة • فالذين يصورون السودان ملجأ للفائض من
السكان - وليس هناك فائض البتة - يقيمون العلاقة
بين شقى الوادى على أساس عدوانى ، وبهذا ينفرون
الشعب السودانى منا • ولكنهم بذلك يعمون جماهيرنا
عن موطن الداء ومنبع العفن فى حياتنا ، فليس صحيحا
أن عندنا فائضا فى السكان ، وانما الصحيح هو أن
هناك فقرا شديدا وضيقا فى الرزق ، واصلاح هذه
الحالة لا يكون بالاعتداء على أراضي وسكان السودان ،
وانما يصلح باشاعة الديموقراطية فى مصر ، وتسيير
مرافق بلادنا لمصلحة شعبنا ، لا لمصلحة فئة ولا جماعة » •

ولكن هذه المدرسة - في الوقت نفسه - هاجمت
دعاة الانفصال في السودان هجوما شرسا . فقد وصفتهم
بأنهم « عملاء الاستعمار » بما يشوهون به وجه مصر
حكومة وشعبا في أعين السودانيين ، ويطمسون العلاقات
الجوهرية القائمة بالفعل بين شطرى الوادى ، وأهمها
علاقات الكفاح الوطنى الذى غذته الدماء وخلقته
المواقف النضالية المشتركة ، فيمهدون السبيل أمام
الاستعمار كى ينفرد بكل من مصر والسودان . اننا
نجد أن الصحف الانفصالية تعرض مساوىء حياة الشعب
المصرى الراهنة لتنفير السودانيين من الاتحاد معه ،
متغافلين عن أن الاستعمار البريطانى وخفراءه هم
السبب فى الأوضاع البائسة التى صار اليها شعبنا .
هؤلاء الدعاة خطرون على نضال شعبنا ، خادمون
للاستعمار . انهم يدعون علانية وجهارا الى تفكيك
عرى الكفاح المشترك ، وهل يستفيد أحد من هذا
التفكيك غير الاستعمار البريطانى وخدامه ؟ .

ثم قالت : « ان من ينشر العداء ويبذر الشك فى
قلوب الشعب السودانى ازاء المصريين جميعا بلا استثناء ،
يخدم الاستعمار ويجرد الشعب السودانى من حليفه
القوى ، ويوجد الثغرة بين صفوف الشعبين : السودانى

الفتى ، والمصرى ذى الوزن الرئيسى فى تحرير الوادى •
ان من ينادى بالانفصال قبل الجلاء ، لا يريد للشعب
السودانى أن يمارس حق تقرير المصير ، ذلك الحق الذى
لا يتم مادامت الحراب البريطانية تسدد الى صدور
السودانيين ، وما دامت الاحتكارات البريطانية تمتص
دماءهم » •

الفصل الثالث

دور مصر في استقلال السودان

(١) لعبة فصل

الجيش السوداني عن الجيش المصري !

نشأ الجيش السوداني الحديث في رحم الجيش المصري ، فقد كان الجيش المصري قبل مقتل السردار لى ستاك ، سردار الجيش المصري وحاكم السودان، في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ - مكونا من قسمين : الجيش المصري البحت ، وهو مكون من مصريين فقط ، والجيش المصري السوداني ، وكان مكونا من عناصر سودانية بحتة ، وعلى الأخص من عنصرى : القبائل الزنوجية في السودان، مثل « الشيلوك » و « الدنكا » في جنوب السودان ، و « الفور » في غربه . وعناصر تنتمى الى القبائل العربية فيه ، مثل « الشايقة » ، و « الجعليين » في شماله ، و « الشكرية » و « الرشيدة » و « الكواهلة » في وسطه ، و « البقارة » و « الكبابيش » في غربه .

ومن الحقائق التاريخية أن عدد هذه القوات السودانية البعثة ، كان يكون غالبية الجيش المصرى فى ذلك الحين . فلم يكن عدد القوات المصرية البعثة يتجاوز ثلث قوات الجيش المصرى ، اذ كان يبلغ ٧٣٧٩ ضابطا وجنديا فى مصر والسودان ، من مجموع القوات البالغ عددها ٢٢٦٣٥ ضابطا وجنديا .

وفى الوقت نفسه ، كان أكثر من ثلاثة أرباع الجيش المصرى موجودا فى السودان . اذ لم يكن يوجد بمصر سوى ٥٤٨٣ ضابطا وصف ضابط وجندى، بينما كانت بقية القوات ، وعددها ١٧١٥٢ موجودة فى السودان . وحكمة هذا التوزيع أن مصر كانت قد أصبحت مركز الفتنة والاضطراب ضد الاحتلال ، ولم يكن من المناسب تركيز الجيش المصرى فى مصر، حتى لا تضطر بريطانيا الى زيادة جيش الاحتلال ! . وكان هذا الجيش يتزايد مع تزايد الوعى القومى والاضطرابات فى مصر ، فقد كان عدده بعد استرداد السودان لا يتجاوز ٥٠٠٠ جندى ، ثم بلغ ٥٧٠٠ فى أعقاب حادث العقبة سنة ١٩٠٦ ، وفى سنة ١٩٢١ كان هذا الجيش يبلغ ١١٠٠٠ جندى .

ومع أن الضباط المصريين فى السودان كانوا تحت

قيادة ضباط انجليز أعلى رتبة ، الا أنهم كانوا يمثلون خطرا حقيقيا على السلطات البريطانية هناك، بغالبيتهم العددية بالنسبة للضباط الانجليز ، وبصلاتهم الوثيقة بالعائلات السودانية بحكم اللغة والدين والقومية والدم والنسب . وقد تزايد خطرهم مع تزايد المد القومي في مصر والسودان بعد الحرب العالمية الأولى وثورة ١٩١٩ ، مما تجلّى أثره بوضوح في عهد وزارة سعد زغلول عام ١٩٢٤ - وبذلك بات التخلص منهم ضرورة ملحة للسياسة البريطانية التي كانت قد قررت في ذلك الحين الانفراد بالسيطرة والنفوذ في السودان من الناحيتين الفعلية والشرعية .

لذلك عندما قدم الانجليز انذارهم المشهور الى سعد زغلول يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ، بعد قتل السردار ، كانت المطالب التي تتعلق بالجيش المصرى في السودان تنقسم الى قسمين :

الأول، « ارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البعثة » .

والقسم الثانى ، تحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى ، الى قوة مسلحة سودانية ، تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية (البريطانية) وحدها ،

وتحت قيادة الحاكم العام البريطانى العليا ، وباسمه
تصدر العرائض (براءات تعيين الضباط) .

وقد تم تنفيذ القسم الأول من المطالب ، بموافقة
حكومة زيور باشا ، التى أصدرت أوامرها للقوات
المصرية بعدم المقاومة ، لأنه « ليس من ورائها سوى
سفك الدماء بغير جدوى » .

أما القسم الثانى ، فقد بدأ تنفيذه فى يناير
١٩٢٥ ، عندما كتب المفتش العام البريطانى بالجيش
المصرى ، اللواء سبنكس باشا Spinks ، بناء على
أمر نائب السردار (اللواء هدلستون باشا) - الى وزير
الحربية المصرى ، يطلب اليه أن يصرح له بأن يعلن
الضباط السودانين الحائزين على عرائض التعيين فى
الجيش المصرى ، والمزعم استخدامهم فى قوة الدفاع
السودانية ، أنه من المستحيل على الحكومة المصرية أن
تقدم لهم وظائف مستمرة فى الجيش المصرى ، وأنهم
أجرا فى الاستقالة من وظائفهم العالية والخدمة فى قوة
الدفاع السودانية ! - وأن الحكومة المصرية تقبل على
عاتقها جميع المبالغ المستحقة لهم عن المعاشات والمكافآت
المتعلقة بما مضى من الخدمات لحين تاريخ النقل .

وقد استشار زيور باشا ، رئيس لجنة قضايا

الحكومة ، فى هذا الطلب الغريب • وقد رد رئيس
لجنة القضايا فى ١٠ يناير ١٩٢٥ بمذكرة أوضح فيها
أن اتفاقية السودان المعقودة بين الحكومتين المصرية
والبريطانية فى يناير ١٨٩٩ يجب أن تعتبر قائمة
بينهما ، ويجب التمسك - من ثم - بها • وأن إدارة
السودان المخولة للحاكم العام بحسب هذه
الاتفاقية هى إدارة مستقلة فى كافة النواحي السياسية
والتشريعية والإدارية ، وبالتالى فقد يبدو أنه لا يوجد
أى تعارض من الوجهة القانونية البحتة بين إنشاء قوة
دفاع سودانية وبين ما للحكومة السودانية من استقلال
ذاتى فى الإدارة ، ولكن إنشاء هذه القوة السودانية
تظهر مخالفته فى الواقع لأحكام اتفاقية ١٨٩٩ ولأحكام
الدستور المصرى ، بسبب الظروف الخاصة التى أنشئت
فيها هذه القوة : فمن ناحية ، فإن الحكومة البريطانية
ليس لها قانونا حق الانفراد بإصدار الأمر باتخاذ مثل
هذا الاجراء الهام الى الحاكم العام ، الذى هو ممثل
الحكومتين ونائبهما المشترك فى إدارة السودان • ومن
الناحية الثانية ، فإن الداعى السياسى الى اتخاذ هذا
الاجراء قد زال بسقوط الوزارة المصرية السابقة ،
وبزوال الاضطرابات فى السودان • وبذلك صار من

الممكن الاتصال بالحكومة المصرية للحصول على موافقتها
على انشاء قوة الدفاع فى السودان .

وقال رئيس لجنة قضايا الحكومة ان تأليف هذه
القوة السودانية يناقض اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وينخالف
أحكام الدستور المصرى ، لأنها لا تبدو كأنها مجرد
وحدة عسكرية خاضعة لحاكم السودان ، باعتباره ممثلا
للشركة القائمة من الحكومتين البريطانية والمصرية ،
وانما تعد كأنها فى خدمة دولة مستقلة عن مصر ، أو
فى خدمة مستعمرة بريطانية . وبالتالى فان موافقة
الحكومة المصرية على انشاء هذه القوة لا يستطيع أن
يصحح هذا التناقض لاتفاقية ١٨٩٩ أو المخالفة لأحكام
الدستور المصرى ، وانما لابد من اتفاقها مع الحكومة
البريطانية على بعض النقاط الهامة ، سدا للذريعة
ودفعا للشبهة .

واقترح رئيس لجنة القضايا من هذه النقاط :
الاتفاق على تسمية القوة الجديدة ، والعلم الذى
تستخدمه ، وطريقة تجنيدها ، ومنح عرائض التعيين
لضباطها ، وعلاقة حاكم عام السودان بسردار الجيش
المصرى ، وعلاقة جنود هذه القوة وضباطها بجنود
وضباط الجيش المصرى .

فاذا لم يتسن الاتفاق بين الحكومتين على هذه التفصيلات ، وأرادت الحكومة المصرية أن تحتفظ بالحالة القائمة فيما يتعلق بحقوقها فى السودان ، فيجب عليها أن ترد على دار المندوب السامى بأنها لا تعترف بوجود قوة الدفاع السودانية ، ولا تعترف بحق الضباط السودانيين فى الاستقالة من وظائفهم بالجيش المصرى والخدمة فى القوة السودانية ، بل انها تعتبر من يقبل منهم الخدمة فى القوة السودانية محروما من حقوقه فى المعاش أو المكافأة .

وقد عمل زيور باشا طبقا للنصيحة القانونية ، وجرى التفاوض بينه وبين نائب المندوب السامى فى يوم ١٤ يناير على هذا الأساس . ولكن نائب المندوب السامى لم يوافق على تعديل المطالب البريطانى فى هذا الشأن . ولما لم يسفر التفاوض عن اتفاق ، صرح نائب المندوب السامى بما يفيد أنه سوف يفرض الأمر الواقع على الحكومة المصرية ، ويأنه سيقترح على حاكم عام السودان أن يمنح الضباط السودانيين الذين يلتحقون بخدمة قوة الدفاع السودانية عرائض تعيين خاصة غير عرائضهم المصرية ، وأما الضباط السودانيون الذين لا يرغب الحاكم العام فى الاحتفاظ بهم فى خدمة القوة الجديدة ، فيمكن للسردار إحالتهم إلى المعاش !

وفى يوم ١٧ يناير ١٩٢٤ سارع الحاكم العام للسودان بفرض هذا الأمر الواقع على الحكومة المصرية . فقد أصدر منشورا بإنشاء قوة الدفاع السودانية ، ذكر فيه أن إنشاء هذه القوة قد استلزمه سحب الجنود المصرية من السودان ، وأن القوة الجديدة سوف تتبع وتدين بالخضوع لحاكم السودان العام ، وأنه هو الذى يعين ويعزل جميع الضباط ، وأن جميع المرائض تصدر باسمه ، وأنه سيقبل فى خدمة الدفاع السودانية « كل من يراه منهم جديرا بذلك » ! ، وأن حكومة السودان سوف تتحمل كل الالتزامات الخاصة بماهياتهم وبالمعاشات والمكافآت المستحقة لهم بحسب خدمتهم فى الجيش المصرى .

وقد رجبت جريدة « التايمز » البريطانية فى افتتاحيتها بهذا الاجراء الذى اتخذ فى السودان ، وأشارت إلى « الخطر من وجود قوات تدين بالولاء لشخص غير الحاكم العام » ! . وقالت انها قد سبق لها اقتراح الفصل بين القيادة العليا السودانية والقيادة العليا المصرية . ووصفت نظام الحكم الثنائى بأنه لا يعدو فى أحسن الظروف - أن يكون نظاما مؤقتا ، وأما فى أسوأ الظروف فإنه يسبب ثرية خصبة للأخطار .

وطالبت بأن يستبدل بنظام الحكم الثنائي نظام آخر ،
وقالت ان انشاء قوة الدفاع السودانية التى تخضع
للحاكم العام للسودان وحده ، هو « خطوة رائجة نحو
تحقيق هذه الغاية » ! .

وقد يادر زيور باشا بابداء «أسف» الحكومة المصرية
لهذا الموقف من جانب حاكم السودان العام ، « الذى
سبب للحكومة المصرية قلقا حقيقيا ، كما أحدث انزعاجا
عظيما للرأى العام فى مصر » . وقال انه يقرر فى هذا
الشان تحفظات مصر القانونية ، « وأؤكد فى الوقت
نفسه ، أن الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف العارضة
التي قضت بعبودة الجنود المصرية البعثة ، وكذلك
الظروف الخاصة بتأليف قوة الدفاع عن الأقاليم السودانية ،
كل هذه لا يمكن أن تؤثر فى حل مسألة نظام السودان
النهائى ، تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة ،
كما أنها لا يمكن أن تضعف ما بين مصر والسودان من
الروابط التى لا انفصام لها » .

على كل حال ، فقد ترتب على ذلك أن قوة الدفاع
السودانية ، التى أنشئت على هذا الأساس ، لم تعد من
الناحية الفعلية جزءا من الجيش المصرى ، بعد أن قام
الحاكم العام البريطانى بتأنيثها بناء على أوامر الحكومة

البريطانية وحدها ، وليس بوصفه ممثل الحكومتين المصرية والبريطانية ونائبهما المشترك في ادارة السودان . وبعد أن انفردت الادارة البريطانية بالسيطرة على هذه القوة ، التي أصبحت كما لو كانت في خدمة دولة مستقلة عن مصر ، على الرغم من أن السودان كان ما يزال داخلا في اطار السيادة المصرية ، وان كانت ادارته مشتركة بين مصر وبريطانيا .

مع ذلك ، فان حكومة زيور باشا رأت - صيانة للروابط القومية بين مصر والسودان - أن تتحمل مصر بنفقات هذه القوة السودانية اعتبارا من انشائها ! . ففي يوم ٤ فبراير ١٩٢٥ قرر مجلس الوزراء ، بمناسبة اعداد ميزانية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - أن تبقى ميزانية وزارة الحربية لتلك السنة كما كانت في السنة السابقة لها تماما ! . على أن يبين في الميزانية تفصيلا ما يخص الجيش الذي في مصر ، وما يبقى من المبلغ المدرج في الميزانية يخصص جملة واحدة للجيش الذي في السودان .

وفي يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ كتب زيور باشا الى المندوب السامي يخطره بما قرره الوزارة فقال :

« لما كانت الحكومة مصممة على صيانة الروابط

القوية (بين مصر والسودان) ، ولما كانت لا يسعها
التخلي عن مسئولية الدفاع عن السودان ، فهي ترغب
في اثبات مصلحتها الدائمة في تأدية هذا الواجب ،
باستمرارها على الاشتراك في الدفاع عن الأراضي
السودانية . ولهذا الغرض ، فان مجلس الوزراء قد
قرر أن يخصص للنفقات العسكرية في السودان كل
ما تبقى من ميزانية وزارة الحربية بعد خصم النفقات
العسكرية في القطر المصري . ولما كان قد ظهر أن
الباقى ٧٥٠ ألف جنيه ، فقد قرر مجلس الوزراء أن
يضعها جملة ، بعد موافقة البرلمان ، تحت تصرف
الحكومة السودانية لحساب النفقات العسكرية السابق
ذكرها » ! .

وقد سارع المندوب السامي بالرد بالموافقة على هذا
القرار الساذج على اعتبار أنه « حق وعدل » ! ، وأن
الحكومة البريطانية التي أحيطت علما بهذا القرار
توافق على « أن يحدد قيمة ما تدفعه الحكومة المصرية لهذا
الغرض بمبلغ ٧٥٠ ألف جنيه » .

وعلى هذا النحو ظل شعب مصر يدفع من ميزانيته
نفقات الجيش السوداني كل عام ، حتى بعد انفصاله
عن الجيش المصري ! . وكان هذا المبلغ ٧٥٠ ألف جنيه .

وحتى نعرف نسبة هذا المبلغ لميزانية الجيش المصرى فى ذلك الحين ، فان ميزانية الحربية عام ١٩٢٦ كانت تقدر بمبلغ ٥٢٠ر٧٦١ر١ جنيهها ، فاذا طرحنا من هذا المبلغ ٧٥٠ ألف جنيه المنوه عنه بمصاريف الجيش فى السودان ، فان الباقي يكون أكثر من مليون جنيه بقليل . ومعنى ذلك أن الميزانية كانت تقسم مناصفة تقريبا - وعلى وجه الدقة بنسبة ٣ : ٤ بين الجيش السودانى (الذى انفصل عن مصر!) والجيش المصرى . وقد أثار ذلك - فى فترات لاحقة - اعتراضات بعض النواب المصريين ، على أساس أن هذا الجيش السودانى أصبح جيشا منفصلا عن الجيش المصرى تمام الانفصال ، تلزمه الطاعة والولاء لحاكم السودان ، الذى له القيادة العليا ، ويعين ويعزل جميع الضباط ، وأن فى دفع هذه النفقات مساهمة للسياسة البريطانية فى اعتدائها الصارخ على وحدة وادى النيل . وكان من رأى فكرى أباطة الاحتفاظ بمبلغ ٧٥٠ ألف جنيه السالف الذكر ، لاصلاح الجيش المصرى ، أو تخفيض هذا المبلغ الى ٢٥٠ ألف جنيه فقط . على أن النواب المصريين ظلوا يوافقون على إدراج ذلك المبلغ كاملا فى الميزانية لمصاريف الدفاع عن السودان ، حتى أبرم مصطفى النحاس معاهدة ١٩٣٦ .

(٢) لعبة الحكم الذاتى فى السودان

« اذا نظر القارىء الى خريطة لحوض النيل ، لم يسعه الا أن يندمش لما بينها وبين النخلة من شبه عجيب . ففى أعلى الخريطة تنتشر منطقة الدلتا الخضراء الخصيبة كأنها الغصون والأوراق . أما الجذع فيتلوى قليلا ، لأن النيل ينحنى انحناءة كبيرة فى مجراه عبر الصحراء . ولكن الشبه يعود كاملا جنوبى الخرطوم ، وتبدأ جذور النخلة فى أن تمتد بعيدا فى أعماق السودان . وانى لا أستطيع أن أتخيل أحسن من هذا تصويرا لعلاقة التعاطف الوثيقة بين مصر ومديرياتها الجنوبية . ومزايا هذه العلاقة متبادلة ، اذ أن السودان، اذا كان كما سلم الوصف من الناحيتين الطبيعية

والجغرافية ، جزءا لا يتجزأ من مصر ، فان مصر لا تقل
أهمية لنمو السودان » .

لم يكن النص المذكور أعلاه مقتبسا من كاتب
وطنى مصرى أو سودانى ، وانما هو كلام سياسى
استعمارى عتيق هو « ونستون تشرشل » فى كتابه
« حرب النهر » ، وذلك حين كان الانجليز يحكمون
السودان باسم مصر ، ويريدون أن يثبتوا أقدامهم فى
وادى النيل الى الأبد . ولكن حين ارتفعت صيحة الحرية
فى أرجاء الوادى ، واشتد الضغط الوطنى التحررى
لطرده الاستعمار ، برزت على الفور سياسة بريطانيا
المفضلة : « فرق تسد » ، وأخذ الانجليز يخططون لقطع
النخلة اربا : أى قطع مصر عن السودان ، وقطع شمال
السودان عن جنوبه . وكل ذلك تحت شعار براق هو
« الحكم الذاتى للسودان » .

ولما كان الانجليز هم القوة المسيطرة فى السودان،
فقد أخذوا يكيفون الحكم الذاتى بما لا يخرج عن اطار
هذه السيطرة ، وفى الوقت نفسه أخذوا يصطنعون
حركة انفصالية فى جنوب السودان لفصله عن شماله .
ولكن وعى الجماهير السودانية والمصرية أحبط هذه
التدبيرات كما سنرى .

وكان مؤتمر الخريجين قد فجر قضية الحرية السودانية في وقت مبكر أثناء الحرب العالمية الثانية ، في أعقاب ميثاق الأطلنطى ، حين تقدم بمذكرة لحاكم عام السودان يوم ٣ ابريل ١٩٤٢ طالب فيها « باصدار تصريح مشترك ، فى أقرب فرصة ممكنة ، من الحكومتين الانجليزية والمصرية ، 'بمنح السودان ، بحدوده الجغرافية ، حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة ، واحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق حرية تامة ، تكفل للسودانيين الحق فى تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصرى والسودانى » . كما طالب « بتأسيس هيئة تمثيلية من السودانيين لاقرار الميزانية والقوانين » .

كان هدف مؤتمر الخريجين من هذه المذكرة « خلق قضية سودانية ، ورسم خطوطها الأولى ابان الحرب ، تأهبا لاثارتها عقب الحرب مباشرة عندما تثار قضايا الشعوب كما كان يتوقع السودانيون » . وكان المجلس النيابى الذى طالب به مجلسا نيابيا بكل معنى الكلمة ، يكون له الحق الأخير فى « اقرار الميزانية والقوانين » ، وتكون الاداة التنفيذية خاضعة لتوجيهاته .

ولكن السياسة البريطانية تلقفت هذه المذكرة

لتقلب الغاية منها ، عن طريق انشاء هيئة تمثيلية ذات صفة استشارية بحتة لشمال السودان وحده ، تتخذع بها السودانيون ، وتوهمهم بالحكم الذاتى ، وتستخدمها كدرع سودانى يقى الادارة الانجليزية غضبة الشعب ، وجهاز سودانى تفصل به شمال السودان عن جنوبه .

وقد كانت هذه الهيئة التمثيلية هي المجلس الاستشارى ، الذى صدر به القانون رقم ٣٦ فى سبتمبر ١٩٤٣ ، الذى اقتصر على المديريات الشمالية فقط ، وهى مديريات : النيل الأزرق ، ودارفور ، وكردفان ، وكسلا ، والخرطوم ، والشمالية . ولذلك سمى بالمجلس الاستشارى لشمال السودان ! .

على أن هذا المجلس ، الذى اعتبر هجوما مضادا من قبل السلطة الاستعمارية الانجليزية ، لم يلبث أن أثار غضبا عارما فى الزأى العام السودانى الواعى ، الذى أخذ يوجه سهامه الى المجلس ، على أساس أن وظيفته استشارية بحتة ، وبالتالي فهو لا يحقق ما يدعونه الانجليز من أنه خطوة نحو الحكم الذاتى . وأنه ، من حيث تكوينه ، عبارة عن مجلس معين بواسطة الحاكم العام . وأن اقتصاره على المديريات الشمالية الست فيه حرمان

للجنوبيين من اكتساب الخبرة ، كما يشير بوضوح الى اتجاه الانجليز لفصل شمال السودان عن جنوبه .

ولم تلبث المقاومة السودانية للمجلس أن بلغت ذروتها حين أصدر المؤتمر قرارا بمقاطعته ، واعتبار كل من يتقدم لعضويته ، أو يقبلها ، خارجا على المؤتمر ومنفصلا عنه . وبذلك سحب الصفة التمثيلية من المجلس .

وهكذا تكون المجلس من خليط متنافر من الأفراد، يتمثلون في الحاكم العام والسكرتيرين الثلاثة : الادارى والقضائى والمالى ، وممثلى الادارة الأهلية من النظار والعمد والمشايخ ورؤساء العشائر ، وبعض موظفى حكومة السودان . وأصبح - بالتالى - هدفا للحركة الوطنية السودانية ، التى أخذت تعامله كمؤسسة استعمارية ، يريد بها الانجليز أن تكون اللبنة الأولى فى البناء الدستورى الذى يريدون اقامته بهدف فصل السودان عن مصر ، وفصل جنوب السودان عن شماله .

فى ذلك الحين كان الشعب المصرى يقف الى جانب شقيقه السودانى فى معركته ضد هذا التزييف البريطانى لارادته ، وأخذت صحافته تفضح السياسة

الاستعمارية • فقد تساءلت جريدة الأهرام في ١٠ سبتمبر ١٩٤٤ قائلة : «لماذا اختص المجلس الاستشارى بشمال السودان دون جنوبه ؟ : هل رفاهية السودانيين الواردة فى المعاهدة ، والتي يفسرونها اليوم بالحكم الذاتى ، مقصورة على شطر دون شطر ؟ » • وقالت الجريدة : « لا يتوهم من واهم أننا ننازع فى الحكم الذاتى لآخواننا السودانين ، فنحن نطمع لهم فى أكثر من ذلك ، نحن نطمع فى الاستقلال التام كمصر ومع مصر ، فتكون لهم حقوق كحقوق المصريين ، وواجبات كواجباتهم فى مملكة واحدة » •

وقد كان سماح الرقيب فى مصر بنشر هذا الهجوم على حكومة السودان معناه رضاء حكومة الوفد عنه ، ولذلك سارع مراسل « التايمز » الى مقابلة النحاس باشا للحصول على رأيه فى هذه المسألة ، ورد النحاس بنفس ما ردت به الجريدة تقريبا ، فقد أعلن أنه ليس لبريطانيا أن تنفرد بإجراءات تحت اسم الحكم الذاتى للسودانيين ، وقال انها تستعد لخطر السودان شطرين ، وتدمج الجزء الجنوبي فى أوغندا ، ولكن أحدا لا يستطيع أن يخطر السودان شطرين ، فالسودان لا يقبل التجزئة •

وفى الفترة التالية تركزت مواجهة مصر للمخطط الاستعماري فى السودان حول هذه المسألة : مسألة الحكم الذاتى . فبينما كانت السياسة البريطانية تريد أن يكون الحكم الذاتى صوريا وتعمل على تزييف الارادة الشعبية السودانية ، كانت السياسة المصرية تدعو الى أن يكون الحكم الذاتى حقيقة واقعة .

فقد لقيت السياسة البريطانية فى تلك الأثناء ، فى محاولاتها لفصل شمال السودان عن جنوبه ، صدمة شديدة فى مؤتمر جوبا ، الذى عقد فى ١٢، ١٣ يونية ١٩٤٧ التكريس الانفصال، حين أقنع الأعضاء الشماليون اخوانهم الجنوبيين بالانقلاب على الفكرة البريطانية فى اقامة مجلس استشارى للجنوب ، وقبول الاشتراك - بدلا من ذلك - فى الجمعية المزمع اقامتها فى الشمال .

وقد أرادت السياسة البريطانية مواجهة هذا الموقف، الذى أكد تمسك السودانيون بوحدتهم ، عن طريق التقدم باصلاحات دستورية وهمية أخرى ، تهدف الى قيام جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى لا يمثلان ارادة الشعب السودانى ، أوصى بهما مؤتمر ادارة السودان الذى شكله الحاكم العام فى ابريل ١٩٤٦ - ولكن الحكومة المصرية فضحت هذا الزيف فى مذكرة تاريخية

هامة بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٤٧ حددت الموقف المصرى
فى مواجهة الموقف البريطانى بما لا يحتمل اللبس أمام
الشعب السودانى .

فقد قررت بصراحة تامة ، فى السطور الأولى منها ،
أن التوصيات المعروضة « لا تحقق الغرض الذى قصدت
اليه ، وهو التوسع فى اشراك السودانين فى الحكومة
المركزية » ، وقالت ان النظام المقترح « لا يفسح المجال
لتمثيل السودانين تمثيلا صحيحا ، وهذا ظاهر من
كيفية تشكيل الجمعية التشريعية ، فهى تتألف من سبعين
عضوا ، عشرة منهم معينون والباقى منتخبون ، ولكن
طريقة الانتخاب أقرب الى التعيين منها الى الانتخاب
الصحيح ، فان الأعضاء الذين يمثلون جنوب السودان
يعينهم حكام الأقاليم ، أما فى شمال السودان فالانتخاب
فى مناطق الأرياف طريقته غير محددة ، بل هى تختلف
باختلاف المناطق . فلم يتحدد من هم الناخبون ، وما هى
الوحدات المختلفة التى تتكون منها مناطق الانتخاب ،
بل ترك كل ذلك لتقدير حكام الأقاليم . ويتبين من كل
هذا أن الانتخاب فى مناطق الأرياف سيخضع الى حد
كبير لتأثير السلطات الادارية . فاذا أضيف الى ذلك أن
الموظفين يصح أن يكونوا أعضاء فى الجمعية التشريعية .

مع بقائهم فى وظائفهم ، صح التساؤل : الى أى حد ستكون الجمعية التشريعية - وهذه هى طريقة تشكيلها - بعيدة عن تأثير السلطة التنفيذية ، حتى فى نطاق اختصاصها المحدود ؟ • والواجب فى هذه المسألة الجوهرية أن يوضع قانون انتخاب يسمح بتمثيل السودانيين تمثيلا صحيحا » •

ثم استدلت المذكرة المصرية على أن النظام المقترح « لا يشرك السودانيين فى المسئولية عن حكم أنفسهم بالقدر الذى يستحقون ، لما هو ظاهر من السلطات الضيقة التى خولت للجمعية التشريعية ، ومن السلطات الواسعة التى خولت للحاكم العام ولما ونيه الأربعة ، الذين يعتبرون أعضاء بحكم وظائفهم فى المجلس التنفيذى ، وهؤلاء كلهم من البريطانيين » • وقالت ان « رأى هذه الجمعية استشارى محض فى التشريعات التى تقدم لها • وإذا هى رفضت تشريعا ، فان هذا الرفض لا يحتم سقوط هذا التشريع ، بل ولا مجرد تأجيله ! • ومع أنها لا تملك الا هذا الرأى الاستشارى المحض ، فانه لا يتسنى لها النظر فى جميع التشريعات قبل نفاذها • وبذلك تتعطل أهم وظيفة للجمعية التشريعية ، وهى ابداء الرأى فى التشريعات قبل نفاذها » •

ثم لاحظت المذكرة أن « الميزانية ، بما فى ذلك الضرائب ، لا يوجد عنها فى النظام المقترح نص يجعل رأى الجمعية فيها قطعيا ، بل اننا نجد فى تقرير اللجنة الفرعية نصوصا صريحة فى أن رأى الجمعية استشارى محض * والواجب أن توضع نصوص صريحة تعطى للجمعية رأيا قطعيا فى قرار الميزانية وفى تعديلها ، وعلى كل حال لا أقل من أن تمنح هذه الجمعية منذ الآن حق اقرار الضرائب، وفقا للقاعدة المشهورة التى تقضى بالآ ضريبة دون تمثيل » ! *

ثم عابت المذكرة ما خوله النظام المقترح للحاكم العام من سلطات واسعة فى التصديق على التشريعات وفى رفضها ، وقالت ان هذه السلطات « منقطعة النظر فى الأوضاع الدستورية » ، وينبغى اذن أن يتقرر - مادام النظام الحاضر موجودا فى السودان - أن تشريعا توافق عليه الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى لا يملك الحاكم العام أن يرفضه أو أن يقبله ، الا اذا أقرت الدولتان الرفض أو القبول » *

ثم أثارت المذكرة قضية الحريات الدستورية فى النظام المقترح ، فأبرزت أن ذلك النظام « قد خلا حتى من مجرد الاشارة الى الحريات الدستورية ، وهذا أمر

جوهري بالنسبة للسودان ، فان السودانيين في مستقبل نهضة اجتماعية وسياسية ، فلا بد من أن يكفل لهم النظام الذي يعيشون في ظله احترام الحرية الشخصية ، وحرية الرأي ، وحرية العقيدة ، وحرية الاجتماع ، وحرية الصحافة ، وغير ذلك من الحريات التي لا يعيشون أحرارا بدونها ، ولا يأمنون من التعسف الا اذا كانت مكفولة لهم » . وقالت ان القانون ينبغي أن ينظم هذه الحريات ، « فلا يكون السودانيون تحت رحمة رجال الادارة في اجتماعاتهم وفي صحافتهم وفي حرياتهم الشخصية على اختلاف مظاهرها ، والا أصبح هذا النظام لا يزيد على أن يكون تعديلات من النوع الإداري ، الذي لا يتعلق إلا ببضع عشرات من السودانيين من الموظفين والأعضاء بالجمعية التشريعية - وهؤلاء يصبحون جميعا أداة في يد الادارة المركزية » ! .

ثم عزت المذكرة المصرية ما شاب النظام المقترح من مأخذ ، اعتبرتها « عيوباً جوهريّة » - إلى أن المؤتمر الذي قام ببحث الموضوع ، وهو مؤتمر ادارة السودان ، « قد خلا من عناصر ضرورية كان وجودها لازماً حتى يتمكن المؤتمر من القيام بمهمته على وجه مرض » وذلك أن المؤتمر قد تألف من ثلاثين عضواً ، بينهم خمسة

وعشرون من الموظفين ! » ، وأنه لا يمثل السودانيين
الا تمثيلا ناقصا ، فان أحزابا كثيرة فى السودان ،
بل ومؤتمر الخريجين نفسه الذى ينتظم الطبقة المتعلمة
فى السودان ، وهى الطبقة التى يجب أن تكون على
رأس الطبقات التى تستشار فى الاصلاحات الدستورية ،
والتي يجب أن يفسح لها الطريق لتتولى مسئوليات الحكم
فى السودان - لم ينتدبوا ممثلين عنهم فى المؤتمر .
لذلك لا يكون غريبا أن تجيء توصيات المؤتمر قاصرة
عن أن تعبر تعبيراً أميناً عن حقيقة الراى العام فى
السودان . . ولم يكن غريبا كذلك أن نتسلم من وفد
السودان ، وهو وفد له مكانته فى الراى العام السودانى ،
مذكرة تتضمن رفضه لتوصيات المؤتمر . ومن أجل ذلك
لا يسع الحكومة المصرية أن توافق على هذه التوصيات
الا بعد ادخال التعديلات المبينة فى هذه المذكرة .

وهكذا أثبتت مصر أن تمسكها بوحدة وادى النيل
لم يكن بغرض فرض السيطرة والنفوذ الاستعمارى ،
كما كانت تفعل بريطانيا ، وانما كانت ترى فى الوحدة
اطارا تتحقق فيه حرية الشعبين المصرى والسودانى ،
وتتفاعل فيها ارادتهما الحرة الطليقة .

(٣) لعبة تقرير المصير للسودان

لم تكن أهداف بريطانيا من لعبة الحكم الذاتى التى أخذت تلعبها فى السودان ، خافية عن المصريين والسودانيين ، فبريطانيا دولة استعمارية ذات تاريخ طويل فى الاستعمار ، اكتسبت من خلاله خبرة طويلة فى مراوغة الشعوب وخداعها . ولذلك اختارت الحكم مستعمراتها ما عرف باسم نظام الحكم غير المباشر ، أى الحكم من وراء أقنعة وطنية . وهذه الأقنعة الوطنية اتخذت فى البداية شكل حكومات أوتوقراطية ، وعندما اشتدت حركات التحرر الوطنى تحولت هذه الحكومات إلى حكومات دستورية ، أى أضيف إليها دستور وبرلمان ، تحت اسم «الحكم الذاتى» تارة ، وتحت اسم «الاستقلال» تارة أخرى . ولكن هذا الدستور والبرلمان كانا يعكسان

الوضع الاستعماري بأكثر مما يعكسان التحرر والاستقلال ، لأن بريطانيا لم تكن تريد من وراء هذا الدستور وذاك البرلمان منح الشعوب حريتها الداخلية ، وإنما كانت تريد القيام بحرب مؤخرة ، تريد الهاء الشعوب فيها بلعبة البرلمان لاضاعة قدر كبير من جهودها في طلب الاستقلال - هكذا حدث في مصر بدستور ١٩٢٣ ، تحت لعبة الاستقلال (تصريح ٢٨ فبراير) ، وهكذا حدث في السودان بإنشاء المجلس الاستشاري للسودان سنة ١٩٤٣ أولا ، ثم بعد خمس سنوات باصدار قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨ .

وكان هذا القانون قد تضمنت مبادئه الأساسية ما عرف باسم « مؤتمر ادارة السودان » ، الذي شكله الحاكم العام في ابريل ١٩٤٦ . وقد اعترضت مصر على هذه المبادئ اعتراضا قويا - كما بينا - على أساس أنها مبادئ لا تفسح المجال لتمثيل السودانيين تمثيلا صحيحا . وطالبت بتعديلها . كما عارضت غالبية الشعب السوداني الساحقة هذه المبادئ أيضا . ولكن الحكومة البريطانية ضربت بهذا الاعتراض عرض الحائط ، وأصدرت ذلك القانون نافذ المفعول من ١٩

يونيو ١٩٤٨ • وبذلك دخلت العلاقة بين مصر والسودان وبريطانيا مرحلة جديدة ، دار الصراع فيها هذه المرة حول لعبة جديدة خرجت من جعبة بريطانيا التي لا تنفذ، وهي لعبة حق تقرير المصير ! •

ففى يوليو ١٩٤٧ ، كانت الحكومة المصرية - تحت رئاسة محمود فهمى النقراشى باشا - قد أدركت أنه لم يبق فى قوس الصبر منزع ، وأن امكانات التفاوض المباشر مع بريطانيا قد استنفدت جميعها ، فقررت - فى مناخ الأمل والاستبشار بقيام هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها بعد الحرب العالمية الثانية - عرض النزاع بينها وبين بريطانيا على مجلس الأمن • وقد لقيت قضية وحدة وادى النيل نصيبا وافرا فى هذه الشكوى • فقد اتهمت الحكومة المصرية بريطانيا بأنها تتبع سياسة ترمى الى فصل السودان عن مصر ، وبث الانقسام بين السودانيين أنفسهم ، واثارة حركات انفصالية مصطنعة بغرض قصم وحدة وادى النيل ، على الرغم من أن هذه الوحدة « تقتضيها مصالح سكان هذا الوادى وأمانهم المشتركة » • وطالبت بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا، وانهاء النظام الادارى القائم فى السودان •

وقد استجابت بريطانيا للتحدي على طريققتها الخاصة ، فقد أعلن السير الكسندر كادوجان ، ممثلها أمام مجلس الأمن ، فى يوم ٥ أغسطس ١٩٤٧ ، أن جوهر النزاع بين مصر وبريطانيا حول السودان ليس هو قضية الحكم الذاتى فى السودان ، وإنما تفسير كل من البلدين المختلف لمفهوم حق السودانين فى تقرير مصيرهم مستقبلا ! - « فان ما فهمته حكومة صاحب الجلالة من هذه العبارة هو أن السودانين حينما يتم اعدادهم للحكم الذاتى ، يجب أن يتترك لهم حرية اختيار ما يكون عليه وضع بلادهم فى المستقبل ، فيكون لهم بمقتضى ذلك أن يختاروا أن يشتركوا مع مصر بطريقة أخرى كملكيتين تحت تاج واحد ، وذلك بالاتحاد مع مصر ، أو أن يختاروا أن يستقلوا ببلادهم استقلالا تاما كدولة مستقلة ، لا يربطها أى رباط قانونى مع مصر أو أية دولة أخرى . أما الحكومة المصرية فقد رأت بـ من الجانب الآخر - أن حق اختيار السودانين لنظام بلادهم فى المستقبل يكون محدودا ، فلهم أن يختاروا الاتحاد الكامل مع مصر ، ولهم أن يختاروا أن تكون لبلادهم حكومة ذاتية متحدة مع مصر تحت تاج واحد ، وليكن مصر لم تكن مستعدة لاعطاء السودانين الحرية لاختيار الاستقلال التام » .

على هذا النحو نقلت بريطانيا النزاع حول قضية الحكم الذاتى للسودان الى مستوى جديد ، هو النزاع حول قضية حق تقرير المصير . ولكن القضيتين كانتا مترابطتين ترابطا وثيقا ، ذلك أن الحكم الذاتى ، فى حدود المدى الزمنى الذى كانت تريده بريطانيا ، وبالشكل الذى كانت تعمل لاقامته فى السودان ، وهو الشكل الذى يشجع النزعات الانفصالية داخل السودان بين الشمال والجنوب من جهة ، وبين السودان ومصر من جهة أخرى - كان من شأنه ، عندما تحين ساعة ممارسة السودانيين لحقهم فى تقرير المصير ، أن يحقق أهداف بريطانيا فى فصل شمال السودان عن جنوبه ، وفصل السودان عن مصر .

وهذا هو السبب فى المعارضة الشديدة التى قوبلت بها الجمعية التشريعية ، عند قيامها فى السودان فى ديسمبر ١٩٤٨ ، من جانب جماهير الشعبين السودانيين والمصريين الواعية . فوفقا للدكتور ابراهيم محمد حاج موسى ، فقد قاطعها السواد الأعظم من الشعب السودانى ، حتى أولئك الذين اشتركوا فى المجلس الاستشارى لشمال السودان ، وقامت المظاهرات الضخمة فى جميع مدق السودان تنذرا بالجمعية ، وتحذرا من اللعبة

الخطرة • وقابل الشعب السوداني أول اجتماع للمجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في ١٥ ديسمبر ١٩٤٨ بمزيد من المظاهرات الصاخبة التي جابت العاصمة وكل مدن السودان ، وسقط شهيدان في عطبرة وغيرها من مدن السودان ، واعتقل كثير من زعماء البلاد •

أما مصر ، فقد قبلت التحدي ، ولم ترهبها اللعبة الجديدة التي طرحتها بريطانيا في الميدان ، وهي لعبة حق تقرير المصير • فقد أعلن النقراشي في مجلس الأمن يوم ٢٦ أغسطس ١٩٤٧ أن مصر « لن تهدر على السودانيين مستقبلهم ، ولكنها لن تدع المسألة رهنا بأهواء السياسة الاستعمارية • وعلى ذلك فإن مصر ترغب في تقرير مستقبل السودان بالتشاور مع السودانيين أحرارا في إرادتهم ، لا مع البريطانيين ، ولا مع السودانيين مقيدين بالاحتلال البريطاني • واني لعل يقين من أنه متى أصبح السودانيون أحرارا في الاعراب عن آرائهم ، فانهم والمصريون خليقون بالوصول الى حل يرتضيه الطرفان ، ويكون متفقا مع مبادئ الميثاق الديموقراطية » •

ومعنى ذلك أن مصر اشترطت لممارسة السودان حق تقرير المصير بشكل فعال ، تحرير إرادة السودانيين أولا

عن طريق جلاء البريطانيين عن السودان • وبذلك
وضعت قضية الجلاء عن السودان في مواجهة قضية حق
تقرير المصير • وهذا هو الاطار الصحيح الذى يجمع
القضيتين •

على أن مصر - لصلحة السودانين - لم تشأ التمسك
طويلا بهذا الشرط ، حتى لا يتسبب عن التأخير في
البت في النزاع بينها وبين بريطانيا ، تأخر السودانين
عن السير في طريق الحكم الذاتى • ولذلك قبلت الاشتراك
مع بريطانيا مؤقتا في وضع نظام مؤقت يتمكن
السودانيون في ظلّه من التدرج في حكم أنفسهم •

ولكن نوايا بريطانيا ظهرت مرة أخرى بشكل
سافر في مباحثات «خشبة - كامبل» في مايو ١٩٤٨ •
ففي حين قدرت مصر مدة هذا النظام الانتقالي بثلاث
سنوات ، يعطى السودانيون بعدها الحكم الذاتى وحق
تقرير المصير - فان بريطانيا قدرت هذه المدة بخمس
وعشرين سنة ! - وقد اشترطت مصر أن يكون اشتراكها
في اعداد السودانيين لتولى شئونهم ، على قدم المساواة
مع الانجليز ، متعا للتلاعب ، وأن تكون مصر ممثلة في
المجلس التنفيذى بعدد مساو للانجليز من حيث المركز

والعدد ، ولكن الجانب البريطاني لم يوافق على ذلك
وبذلك انتهت المحادثات بالفشل

وقد كان هذا الفشل هو التركة التي ورثها الوفد
حينما أتى الى الحكم فى يناير ١٩٥٠ . ولذلك كان
من الطبيعى أن يكون الخلاف مع بريطانيا حول مدى
أهلية السودانين للحكم الذاتى وممارسة حق تقرير
المصير ، أهم خلاف فى ذلك الحين . وفى محادثات الدكتور
محمد صلاح الدين والسير رالف ستفنسون يوم ٢٦
أغسطس ١٩٥٠ ، عقد مقارنة بين ليبيا ، التى قررت
هيئة الأمم المتحدة منحها الحكم الذاتى ثم الاستقلال فى
غضون عامين ينتهيان سنة ١٩٥٢ ، وبين السودان
وانتهى الى أن « السودان أكثر تقدما وأهلية للحكم
الذاتى من ليبيا » . وقال ان هذا هو « مقياس دولي
معترف به يشير الى حل فى غاية البساطة اذا حسنت
نياتكم حقا ، وهو أن تكون هناك فترة انتقال لا تزيد
على عامين ، تجلّون فى خلالها عن السودان ، وتنتهى
الادارة الثنائية ، ويصبح للسودان بعد ذلك حكومته
الخاصة فى وحدة مع مصر ، تتمثل فى التاج المصرى ، وفى
وحدة السياسة الخارجية ، والنقد ، والجيش ، وبما قد
يتفق عليه المصريون ومواطنوهم السودانيون من المسائل
الأخرى »

وقال محمد صلاح الدين : ان هذه « ليست رغبة المصريين وحدهم ، بل هي أيضا رغبة الأغلبية الساحقة من مواطنيهم السودانيين ، ولا تنقصنا الشواهد على ذلك ، فمنها نتائج الانتخابات البلدية ، ونتائج الانتخابات لمؤتمر الخريجين الذين هم صفوة المثقفين من أهل السودان ، وعواطف الطوائف الدينية » .

وانطلاقا من ثقة الدكتور محمد صلاح الدين في مشاعر الشعب السوداني تجاه مصر ، تحذى السير رالف ستفنسون أن تجرى بريطانيا « استفتاء في السودان ، تتوفر له الشروط والضمانات اللازمة لاستفتاء حر ، يجرى تحت اشراف محايد وفي طليعة هذه الشروط بالطبع جلاء القوات البريطانية والادارة البريطانية عن السودان » .

وقد انتهت المفاوضات بين حكومة الوفد وبريطانيا بالفشل . ولم تر حكومة الوفد بدا من التصرف بإجراء منفرد ، فأعلن مصطفى النحاس باشا في يوم ١٥ أكتوبر ١٩٥١ إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ ، وصدق البرلمان المصري على ذلك في نفس اليوم ، وصدر الأمر الملكي بذلك في نفس اليوم أيضا .

وبعد يومين اثنين ، أى فى ١٧ أكتوبر ١٩٥١ ،
أصدرت مصر القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥١ بمنح
الحكم الذاتى الكامل للسودان - وهو الذى وقفت
بريطانيا طويلا فى وجهه - وقد ورد به أن يكون
للسودان دستور خاص ، تعده جمعية تأسيسية تمثل
أهالى السودان ، وتتولى الجمعية التأسيسية اعداد قانون
انتخاب .

ونص القانون على ضرورة أن يكفل الدستور
للسودانيين الحريات والضمانات الآتية :

أولا : « اقرار النظام الديموقراطى النيابى فى
البلاد ، سواء تكونت الهيئة النيابية من مجلس واحد
أو من مجلسين ، على أن يكون أحد المجلسين على الأقل
منتخب كله .

ثانيا : الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية
والتنفيذية والقضائية .

ثالثا : انشاء مجلس وزراء من أهل السودان ،
وتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه ، وتقرير مسئولية
الوزراء متضامنين لدى الهيئة النيابية ، أو لدى المجلس
المنتخب على الأقل ، عن السياسة العامة للوزارة ، وكل
منهم عن أعمال وزارته .

رابعاً : اشتراك الهيئة النيابية مع الملك في ممارسة السلطة التشريعية ، بما في ذلك اقتراح القوانين .
ولا يصدر قانون الا اذا قررته الهيئة النيابية ، وصدق عليه الملك .

خامساً : ضرورة موافقة الهيئة النيابية مقدماً على انشاء الضرائب وتعديلها أو الغائها ، وعقد القروض العامة ، وعلى الميزانية العامة السنوية الشاملة للايرادات والمصروفات .

سادساً : ضمان استقلال السلطة القضائية والقضاء على اختلاف درجاتهم .

سابعاً - كفالة حقوق الأفراد والحريات العامة .
وفي مقدمتها الحريات الشخصية ، وحرية الاعتقاد ، وحرية الرأي والصحافة ، وحرية الاجتماع ، وتكوين الجمعيات - كل ذلك في حدود القانون .

وبعد شهر واحد أعلن وزير خارجية مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس في ١٦ نوفمبر ١٩٥١ ، أن مصر - تحدياً منها لبريطانيا - تقبل أن تسحب موظفيها وفواتها المسلحة من السودان ، بشرط أن تفعل بريطانيا نفس الشيء - وذلك من أجل تمكين

السودانيين من الاعراب بحرية عن مشيئتهم فى استفتاء
يهياً له الجو الصالح والأداة اللازمة بمعاونة الأمم المتحدة
للسودانيين •

وقد كان هذا الموقف هو آخر الاجتهادات المصرية
قبل ثورة ٢٣ يوليو ازاء السودان • ومع قيام ثورة ٢٣
يوليو انتقلت علاقة مصر بالسودان الى مستوى جديد •

(٤) لعبة تقسيم السودان

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ، كانت اجتهادات السياسة المصرية ازاء قضية السودان قد قبلت - كما رأينا - حق السودان في تقرير مصيره ، بشرط أن يكون حرا في ارادته ، غير خاضع لأى احتلال ، سواء أكان هذا الاحتلال بريطانيا أم مصريا ، وأن يكون استفتاء السودانيين في مصيرهم السياسى بمعونة الأمم المتحدة .

ولهذا فليس صحيحا ما ذكره اللواء محمد نجيب في مذكراته ، أو ما ذكره أحمد حمروش في كتابه : « مصر والسودان ، كفاح مشترك » من أن حكام مصر السابقين على الثورة قد رفضوا حق السودانيين في تقرير مصيرهم !

كذلك ليس من الصحيح أن قيادات مصر السابقة - وفقا للمصدرين السالفى الذكر - قد رفضت فصل المسألة السودانية عن المسألة المصرية . فقد كان من رأى سعد زغلول فى مفاوضاته مع اللورد ملتر ، أن يترك السودان لاتفاق خاص بعد أن تتم تسوية مسألة مصر . وكذلك فعل عدلى باشا فى مفاوضاته مع اللورد كيرزن . وفى حديثه مع المستر جورج لويد قرر أنه « على الرغم من أهمية مسألة السودان الكبيرة لمصر ، إلا أننا أردنا أن نتبين أولا اذا كان الاتفاق ممكنا بشأن مصر . وكنا افترضنا أنه اذا تم الاتفاق بشأنها ، انتقلنا الى بحث مسألة السودان » .

والحقيقة أن الموقف الجديد الذى قدمته ثورة ٢٣ يوليو ، هو الشروع فى حل القضية السودانية قبل حل القضية المصرية . وكان الموقف السابق ، عند من يقبلون بالفصل بين المسألتين ، يقوم على حل المسألة المصرية أولا ، على أساس أنه اذا تحررت مصر تحرر السودان ، أو أن تحرير مصر مقدمة ضرورية لتحرير السودان . ومن الواضح أن التطور الذى وصلت اليه المسألة السودانية عشية الثورة ، بفضل موقف مصر الصلب فى مواجهة المؤامرة البريطانية للاستئثار بالسودان ،

وبفضل كفاح الشعب السوداني - كان قد دفع
بالمسألة السودانية الى موقع أفضل من موقع قضية مصر
ذاتها ، وجعلها أنضج للحل . وكان من أخطر التطورات
التي لحقت هذه المسألة ، ما أقدمت عليه حكومة الوفد
من اجراء منفرد في ١٥ أكتوبر ١٩٥١ بإلغاء اتفاقيتي
١٩ يناير و ١٠ يولية ١٨٩٩ ، واصدار القانون رقم
١٧٧ بمنح الحكم الذاتي للسودان في ١٧ أكتوبر
١٩٥١ .

فلقد رحبت الغالبية الساحقة للشعب السوداني
ترحيبا حارا بهذا التطور من جانب مصر ، وقدم خمسة
من أعضاء لجنة الدستور في السودان استقالاتهم بسبب
رفض اقتراحاتهم بشأن سيادة السودان ، بينما أخرجت
الادارة البريطانية احراجا شديدا بسبب ادعاءاتها
السابقة المحرص على حق السودان في تقرير مصيره .
ثم جاء تحدى الدكتور محمد صلاح الدين في ١٦ نوفمبر
١٩٥١ أمام الأمم المتحدة بقبول مصر سحب قواتها
وموظفيها من السودان ، لتمكين السودانيين من تقرير
مصيرهم بحرية ، على شرط أن تفعل بريطانيا نفس
الشيء - فتعرت السياسة البريطانية تماما ، ولم يعد
أمامها من سبيل سوى التنازلات ! .

وهذا ما فعلته بالفعل ، فتألفت لجنة خاصة بصياغة مشروع قانون الحكم الذاتى وفقا لتوصيات لجنة تعديل الدستور ، ووافقت الجمعية التشريعية على هذا المشروع فى ٢٣ ابريل ١٩٥٢ مع طلب اجراء تعديلات عليه . ولكن المشروع لم يحدد فترة الانتقال التى يمارس فيها الشعب السودانى الحكم الذاتى ، والتى يعقبها تقرير المصير .

على هذا النحو كانت المسألة السودانية - كما ذكرنا - ناضجة بالفعل للحل قبل المسألة المصرية عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو . وهذا ما دفع قادة الثورة الى اعطائها الأولوية قبل استقلال مصر وتحريرها من القوات البريطانية ، خصوصا وأن شعور التأيد من جانب الشعب السودانى للثورة المصرية كان قد عبر عن رأيه بمختلف المظاهر ، وكان لوجود اللواء محمد نجيب على رأس الثورة ، الذى كان يجسد بتاريخه وتاريخ أسرته فى السودان الوحدة المصرية السودانية ، أثر لا ينكر فى هذا التأيد ، فضلا عما أفسحه تخلص مصر من النظام الملكى الفاسد من آفاق التقدم أمام مصر - مما جعل من المبادرة بحل المسألة السودانية فى تلك

الظروف مبشرا بتحقيق وحدة الوادى أكثر من أى وقت مضى .

وكان على مصر تحقيق انجازاتها فى ذلك الحين بالنسبة للقضية السودانية فى أمرين : الأول ، تحسين مشروع قانون الحكم الذاتى الذى كانت بريطانيا قد أصدرته بالفعل فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٢ . والثانى ، فرض مسألة حق تقرير المصير فى أقرب وقت ممكن .

على أنه كان على مصر قبل ذلك القيام بخطوة أولى ضرورية ، هى جمع كلمة السودانيين بمختلف أحزابهم فى موقف واحد بالنسبة لهاتين النقطتين . ومن ثم فقد دعا اللواء محمد نجيب زعماء الأحزاب السودانية الى القاهرة ، فى أكتوبر ١٩٥٢ لاجراء مباحثات فى هذا الشأن ، كما دعا الى توحيد الاحزاب السودانية الاتحادية ، وهى حزب الأشقاء ، وحزب الاتحاديين ، وحزب الأحرار الاتحاديين والجهة الوطنية ، وحزب وحدة وادى النيل - وكلها تنادى بوحدة وادى النيل بشكل أو بآخر . وفى ٣ نوفمبر ١٩٥٢ تم وضع ميثاق تأليف الحزب الجديد ، واختير اسماعيل الأزهرى رئيسا ، ومحمد نور الدين نائبا . ونص دستور الحزب على جلاء الانجليز وقيام اتحاد مع مصر بعد تقرير المصير . كما

توصل اللواء محمد نجيب مع السيد عبد الرحمن المهدي الى اتفاق يقبل به نتيجة الاستفتاء على تقرير المصير .
واتفقت كلمة الأحزاب السودانية على أن يقتصر اختيار السودان عند تقرير مصيره على الاتحاد مع مصر أو الاستقلال ، وأن يكفل للسودان حرية الاختيار .

وفي ٢ نوفمبر ١٩٥٢ ، وبناء على الاتفاقات التي تمت مع الأحزاب السودانية ، قدمت الحكومة المصرية مذكرة للحكومة البريطانية ، ربطت فيها ربطا وثيقا بين الحكم الذاتي وحق تقرير المصير . فطالبت ببدء فترة انتقال في السودان تحقق تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتي ، وتهيء الجو المحايد الضروري لتقرير المصير ، وتمهد لانتهاء الادارة الثنائية انهاء فعليا وتصفيتهما ، وتبقى السيادة على السودان فيها محتفظا بها للسودانيين ، وبحيث لا تتجاوز هذه الفترة ثلاث سنوات ، يتم في خلالها سودنة الادارة والبوليس وقوة الدفاع السودانية ، وغير ذلك من الوظائف الحكومية التي قد يقع منها تأثير على حرية السودانيين عند تقرير مصيرهم ، مع اعداد مشروع بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية ، وبحيث تنسحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل اجراء انتخابات الجمعية

التأسيسية بسنة واحدة على الأقل . ويكون على هذه الجمعية التأسيسية الفصل في مصير السودان بأن تختار :
اما الارتباط بمصر على صورة ما ، أو الاستقلال التام
عن كل من مصر وانجلترا . ثم انشاء دستور للسودان
يتمشى مع القرار الذى يتخذ فيما يتعلق بحق تقرير
المصير .

على أنه فى المفاوضات التى جرت بين مصر
وبريطانيا فى أعقاب هذه المذكرة ، ركزت بريطانيا
جهودها فى لعبة تقسيم السودان ! . لقد أدركت أنها
سوف تترك السودان طالما أن مصر، وهى الطرف الآخر،
قد أبدت استعدادها لتركه . وأنها قد فقدت بذلك كل
حيلة . ولكنها ، وقد احتلت وادى النيل موحدًا ، أرادت
تركه مقسما الى ثلاث وحدات سياسية هى : مصر ،
وشمال السودان ، وجنوب السودان ! وقد استغلت فى
هذه اللعبة ثلاثة عوامل :

أولا - حصاد السياسة البريطانية ، خلال مدة
الحكم البريطانى ، فى فصل السودان الجنوبى عن
السودان الشمالى حضاريا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا -
فلم يكن بالسودان الجنوبى فى ذلك الحين أحزاب
سياسية منظمة ، كما لم يكن هناك وعى قومى يربط

قبائله المختلفة ويشعرها بوحدة الأمة ، وبقى الشعور القبلى سائدا يكرس ولاء السكان للقبيلة لا للسودان بوجه عام . كما أن الجنوب كان متأخرا اقتصاديا وثقافيا عن الشمال ، الذى كان متجانسا لحد كبير من الناحية الاجتماعية بحكم الروابط الدينية والثقافية والتاريخية التى تربط بين أجزائه .

ثانيا - عدم دعوة مصر أحدا من أبناء الجنوب للاشتراك فى المحادثات التاريخية التى جرت فى القاهرة بين الأحزاب السودانية والحكومة المصرية فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٢ . ويرجع السبب فى ذلك الى أن الجنوب لم يكن به حزب يستطيع أن يدعى أنه يتحدث باسم الجنوب كله فى المطالبة بالحكم الذاتى وحق تقرير المصير .

ثالثا - التأثير البريطانى فى الجنوب . فعلى الرغم من أن الجنوبيين فى مؤتمر جوبا ، الذى عقد فى ١٢ و ١٣ يونية ١٩٤٧ ، قد وافقوا على الذهاب الى الخرطوم ، والاشتراك فى الجمعية التشريعية مع اخوانهم الشماليين ، واتفقوا على وحدة السودان شماله وجنوبه ، وعدم انشاء مجلس استشارى للجنوب وحده - الا أن السياسة البريطانية استطاعت ، بعد تقديم المذكرة المصرية فى

٢ نوفمبر ١٩٥٢ اقناع بعض قيادات الجنوب برفض ادخال أى تعديل على نظام الحكم الذاتى الذى قرره برطانيا ، وعدم تأييد فكرة الاستقلال ، والتمسك بالادارة البريطانية .

فقد جاء فى المذكرة التى أعدتها اللجنة السياسية فى جوبا فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ القول « بأن الجنوب يعتقد أنه لم يتها بعد للدخول فى اتحاد حر وديموقراطى مع الشمال . . وأن شعب الجنوب ليرغب فى أن تستمر الادارة الحالية ، التى قامت بالدور الرئيسى فى التطور الذى حدث فى الشمال ، فى توجيه شعب الجنوب حتى يبلغ نفس الهدف ! . . ولا ينبغي أن يكون هناك وقت محدد لتقرير المصير » ! .

وقد كانت هذه العناصر هى ورقات اللعب التى استخدمتها السياسة البريطانية فى لعبة تقسيم السودان أثناء المفاوضات المصرية البريطانية ، على الرغم من أنها كانت لا تفتأ تعلن أنها لا تنوى تقسيم السودان . وفى جلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢ ، التى كان يرأسها من الجانب المصرى اللواء محمد نجيب وقائد الجتاج حسين ذو الفقار صبرى وصلاح سالم والدكتور حامد سلطان وعلى زين العابدين حسنى ، ومن الجانب البريطانى

السير رالف ستفنسون ، السفير البريطاني ، ومعه مستر باروز ، طالب السفير البريطاني ، باسم الجنوبيين ! - بأن تسند «مسئولية خاصة» الى الحاكم العام فى الجنوب، تزيد من سلطاته ، على أساس أن « للجنوب وزيرين من بين خمسة عشر وزيرا ، ومن السهل أن يتغلب عليهما الشماليون ! » وقال ان « ذكريات الماضى كثيرة توحى بأن الجنوبيين يخامرهم الشعور بأن وضعهم يتحسن لو أسندت الى الحاكم العام مسؤولية خاصة » ، وأنه « من الضرورى جدا وجود بعض الضمانات للجنوب خشية احتمال استغلاله » ! .

وقد رد الدكتور حامد سلطان بأنه لا يجب أن يكون هناك « تفرقة بين أهالى السودان . فالسودان كان ولا يزال دائما كلا لا يتجزأ ، وتلك أمانة فى أيدينا ، ومقصدنا الأول أن نوفى بالتزاماتنا فى المحافظة على وحدة السودان والعمل عليها . فأى فصل بين الشمال والجنوب لا يمكن قبوله . لذلك لا نستطيع أن نذكر كلمتى « شمال » و « جنوب » ، وإنما يجب أن نشير الى السودانيين بغير تفرقة . وإذا أقر البرلمان قانونا فيه مساس بالجنوب ، فللحاكم العام أن يتدخل بموافقة لجنته » . واقترح الدكتور حامد سلطان مشروعا ينص

على وحدة السودان ، ويؤكد مبدأ ضمان العدالة
والمساواة لجميع أهالي السودان .

كذلك رد حسين ذو الفقار بأنه لم يكن فى نظام
الجمعية التشريعية ذكر لسلطات خاصة بالنسبة للجنوب،
ويجب أن يكون النظام الجديد خطوة الى الأمام لا الى
الوراء . وقال صلاح سالم ان « كلا من « الحتمية »
و « الانصار » لا يريدون انفصالا بين الشمال والجنوب »
وهناك أيضا اتصالات العمال التى هى دائما على
استعداد لاثارة الشغب فى السودان ، وقد اجتمعت بهم
وعرفت فيهم هذه الميول ، ويمكنكم أن تتبينوا ذلك
بأنفسكم اذا اتصلتم بهم » .

على أن السفير البريطانى أصر على موقفه ، بحجة
أن الحتمية أو الانصار لا يمثلون أهل الجنوب ، و « أن
علينا مسئولية تجاه الجنوب ، وواجبنا حمايته بقدر
المستطاع من أن يكون ضحية الشماليين » ! وهدد بأن
« هناك اضطرابات قد تقع اذا لم يكن للحاكم العام
بعض السلطات لحماية الجنوب » . وأكد المستر باروز
هذا التهديد قائلا ان الجنوبيين قد يلجأون الى وسائل
بدائية ، لا الى وسائل دستورية ، لكى يرفعوا عنهم
ما حاق بهم ، « ولقد أخبرنى سير جيمس روبرتسون

أن زعماء الجنوب يهددون باعتزامهم حرق البلاد اذا
اهملت مطالبهم » ! *

وقد واجه الوفد المصرى هذا التهديد بتهديد مثله ،
فقد قرر حسين ذو الفقار صبرى أنه « اذا نشبت مثل
هذه الاضطرابات المحلية — كما يظن سير جيمس — فعلينا
أن نقدر ما يصيب الحياة الاقتصادية كلها فى السودان
من شلل ، اذا ما اتفقت اتحادات العمال والأحزاب
الأخرى على المعارضة ! » ولذا يجب علينا ، توخيا
لمصلحة السودان كوحدة ، أن نختار أخف الضررين ،
والمهمة الحقيقية للإدارة البريطانية الحالية فى السودان
هى أن تبين لهم الأمور على حقيقتها بدلا من أن تثير
فيهم الشك » * وقال صلاح سالم ان ما يقوله السفير
البريطانى عن الجنوب وموقفه لا يعبر عن موقف الجنوب
كله « لأن قبيلتين فقط أو قليلا من رجال هاتين
القبيلتين هم الذين بعثوا باعتراضهم » *

على أن الأمر ، مع ذلك ، اقتضى ذهاب صلاح سالم
الى الخرطوم للاجتماع بممثلى الأحزاب السودانية ، وهى
حزب الأمة ، والحزب الجمهورى الاشتراكى ، والحزب
الوطنى الاتحادى ، والحزب الوطنى — للاستشارة فى
نقاط الخلاف التى ظهرت أثناء المباحثات مع بريطانيا *

وتم الاتفاق فى ١٠ يناير ١٩٥٣ على المسائل التى تتعلق بموضوع جنوب السودان ، «ولجنة الحاكم العام» ، التى قصد بها الحد من سلطاته ، وموضوع «السودنة» ، الذى أصرت مصر فيها على وجوب أن يستبدل بالموظفين البريطانيين والمصريين على السواء عناصر سودانية أو محايدة ، ووجوب سحب القوات البريطانية والمصرية قبل انتخابات الجمعية التأسيسية التى تقرر مصير السودان ، وانتقال مهمة الأمن الداخلى فى تلك الفترة الى القوات المسلحة السودانية وحدها . واتفق على أن تكون النقاط المتقدمة أساسا للدستور السودانى للحكم الذاتى ، أو تقاطع الأحزاب أية انتخابات تجرى فى ظل أى دستور غير هذا .

وقد عاد صلاح سالم بفهم أفضل لمسألة الجنوب السودانى ، واجه به السفير البريطانى فى جلسة ٢٨ يناير ١٩٥٣ . وفى تلك الجلسة التاريخية الهامة كشف صلاح سالم الضغط الذى تمارسه الإدارة البريطانية الجنوب لدفع بعض الموظفين الجنوبيين فى الإدارة السودانية لمعارضة الاتفاق ، كما رفض قبول تمثيل هؤلاء الأفراد للجنوب ، قائلا « أمامنا موافقة الغالبية العظمى من زعماء قبائل الجنوب على عدم قبول أى ضمان من

الحاكم العام ، والموافقة الاجماعية على وجهة نظر مصر مع الأحزاب السودانية ، وعلى رأس هذه القبائل قبيلة الدنكا - وتعدادها أكثر من نصف تعداد الجنوب ، وتقطن فى المديرية الجنوبية الثلاث - فقد وافق على وجهة نظرنا زعماء هذه القبيلة أجمعين ورؤساء المجالس البلدية وأعضاؤها فى جميع المدن الرئيسية ، كما وافق زعماء القبائل الأخرى مثل قبيلة اللاتوكا والباريا وغيرها . ولقد قابلنا ستة من أعضاء الجمعية التشريعية السابقة ، فوافق خمسة منهم على وجهة نظرنا ، ووقعوا على ذلك ، وهم الذين انتخبتهم الادارة البريطانية فيما مضى لتمثيل جنوب السودان فى الجمعية التشريعية » .

وقال صلاح سالم انه « لا يمكن تصور أن الغالبية العظمى من الجنوبيين الذين يعيشون على الفطرة ، ولا يكادون يعلمون شيئاً عما يدور حول هذه الموضوعات ، يعارضون ، الا اذا حاول البعض دفعهم الى ذلك » . ولا يوجد من يسيطر عليهم الآن سوى رجال الادارة البريطانيين . واذا رضخنا لرأى أفراد قلائل فى الجنوب ضد رأى غالبية الزعماء الجنوبيين وتوقعاتهم ، وموافقتهم التى تحت أيدينا ، فلا نتصور الا أن يكون فى هذا غبن شديد للأغلبية من هؤلاء

السكان ، واذا اتخذنا هذا المبدأ الخطير ، لسمحنا لأى أقلية فى السودان فى مكان آخر أن تفرض ارادتها على السودان » . ثم قال : « ان مصر أشد حرصا من أى طرف آخر على ضمان حقوق الجنوب وسلامة وحدة السودان » . ولا نقبل بحال ما أن يكون الضمان للموظفين الاداريين فى الجنوب كما هو مفهوم من المشروع البريطانى » .

وردا على ما أثاره الجانب البريطانى من عدم تمثيل الجنوبيين فى اتفاقية الأحزاب السودانية ، قرر صلاح سالم أن هذه الأحزاب « لا تمثل شمال السودان فقط ، بل تمثل شمال وجنوب السودان معا » . فيوجد فى كل حزب من هذه الأحزاب أعضاء من الجنوب ، وعلى سبيل المثال بعض زعماء « الدنكا » و « الباريا » فى الحزب الوطنى الاتحادى ، والبعض الآخر فى حزب الأمة ، وكذلك فى الحزب الجمهورى الاشتراكى » . وقال انه ليس لدى الجنوب ما يخاف منه : « ومم يخاف الجنوبيون فى الوقت الذى يصرف الشمال على الجنوب ملايين من الجنيهات كل عام ؟ » .

ثم تمسك بضرورة الحد من سلطة الحاكم العام فى فترة الحكم الذاتى قائلا : انه لا يتصور حكما ذاتيا ،

يكون كل قرار يصدره البرلمان أو مجلس الوزراء فيه ، خاضعا للرفض أو التعديل من الحاكم العام وحده . » وما فائدة هذا النظام البرلماني ؟ . ان من المقطوع به أن معظم القرارات الادارية والتشريعية والتنفيذية تمس السودان شماله وجنوبه ، فكأننا جعلنا الحاكم العام فى الواقع حاكما مطلقا للجنوب ، وبذلك يسمح له بالتدخل فى كل ما يمس الشمال، لأن ما يمس الجنوب يمس الشمال كذلك . »

وأخيرا نجحت مصر فى تحقيق المسائل التى اتفقت عليها كلمة الأحزاب السودانية ، وعدل قانون الحكم الذاتى وفقا لارادة السودانين ، ووقعت فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ اتفاقية الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان مع الحكومة البريطانية . وبذلك فشلت اللعبة البريطانية الجديدة لتقسيم السودان ، بفضل التضال المشترك لشعبى وادى النيل .

الفصل الرابع

انقسام وحدة وادى النيل

(١) لمن ذهبت مغانم الاستقلال ؟

انتهت التجربة الديموقراطية الأولى فى السودان باختياره الانفصال عن مصر ! * وقد قامت هذه التجربة على أساس اتفاقية الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان بين مصر وبريطانيا فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، ولكنها لم تسر كما رسمتها هذه الاتفاقية ! * وكانت الاتفاقية قد رسمت قيام فترة انتقال لا تتجاوز ثلاث سنوات ، تؤدى الى حق تقرير المصير * ورغبة فى تمكين الشعب السودانى من ممارسة حقه فى تقرير مصيره فى جو حر محايد ، فقد نصت الاتفاقية على أن يتم فى هذه الفترة تصفية الادارة الثنائية ، ويحتفظ ابانها بسيادة السودان للسودانيين ، ويتمتع السودان فيها بالحكم الذاتى الكامل * .

وقد كانت الأدوات ، أو الوسائل التي حددتها الاتفاقية ، لتحقيق هذه الأغراض على الوجه الأكمل ، ثلاث : اثنتان منها لازالة مراكز التأثير على حرية وإرادة السودانين في تقرير مصيرهم ، والتي كانت تتمثل في سلطة الحاكم العام المطلقة ، والإدارة الثنائية ، والجيش الأجنبية . والثالثة ، وتتمثل في السلطة الشعبية التي تقوم في هذه الفترة ، وتتولى اتخاذ التدابير للشروع في حق تقرير المصير ، وهي البرلمان والحكومة الوطنية الخالصة .

وبالنسبة للأداة الأولى والتي كانت مهمتها ازالة تأثير السلطة المطلقة للحاكم العام ، فقد تمثلت فيما عرف باسم « لجنة الحاكم العام » ، وهي لجنة خماسية تشكلت من عضوين سودانيين وعضو مصري وعضو بريطاني وعضو باكستاني ، كان عليها ، وفقا لاتفاقية السودان ، أن تعاون الحاكم العام ، وتحد من سلطته المطلقة باعتباره السلطة الدستورية العليا في السودان .

وأما الوسيلة الثانية لتصفية مركز التأثير الثاني على إرادة السودانين ، وهي جهاز الإدارة الثنائية ، فقد تمثلت في « لجنة السودنة » ، التي نصت الاتفاقية

على أن تتولى مهمة تصفية الإدارة الثنائية ، عن طريق « سودنة » الإدارة والبوليس وقوة الدفاع السودانية ، وغير ذلك من الوظائف الحكومية التى قد تؤثر على حرية السودانين عند تقرير مصيرهم . وقد تشكلت هذه اللجنة من عضو مصرى وعضو بريطانى وثلاثة أعضاء سودانيين .

أما الأداة الثالثة لقيام السلطة الشعبية التى تتخذ تدابير حق تقرير المصير ، وهى البرلمان ، فقد تمثلت فى لجنة الانتخابات ، التى تشكلت من ثلاثة أعضاء سودانيين ، وعضو مصرى ، وعضو بريطانى ، وعضو أمريكى وعضو هندى . وكانت مهمتها الإعداد للانتخابات العامة لأول برلمان سودانى .

ووفقا لقانون الحكم الذاتى ، فقد تقرر أن يتكون البرلمان السودانى من مجلسى شيوخ ونواب . أما مجلس الشيوخ فيتكون من خمسين عضوا : ثلاثون بالانتخاب ، وعشرون بالتعيين . وقد قسمت دوائر الانتخابات لمجلس الشيوخ حسب المديرىات ، فتشكل كل مديريةية من المديرىات التسع دائرة انتخابية واحدة تنتخب عددا من الأعضاء يتناسب مع أهميتها . ويتم انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بواسطة جميع الأعضاء

السودانيين فى المجالس الحكومية المحلية ، وجميع
الأعضاء السودانين فى مجلس المديرية .

أما مجلس النواب ، فيتكون من ٩٥ عضوا يتم
انتخابهم جميعا على درجات مختلفة وفقا لدرجات نضج
السكان . فقد تقرر أن تجرى الانتخابات فى ٣٥ دائرة
من دوائر المديريات الشمالية بالانتخاب المباشر ، وفى
٥٧ دائرة من هذه المديريات الشمالية والمديريات
الجنوبية بالانتخاب غير المباشر على درجتين . كما
خصصت ثلاث دوائر للخريجين ينتخب أعضاءها خريجو
المدارس الثانوية وما فوقها ، وذلك عن طريق البريد .

على أن لجنة الانتخابات رفعت عدد الدوائر التى
تجرى فيها الانتخابات المباشرة من ٣٥ الى ٧٨ دائرة .
ورفعت عدد دوائر الخريجين من ثلاث الى خمس .

وفى شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٥٣ جرت أول
انتخابات برلمانية فى تاريخ السودان ، وقد حققت
فوزا كبيرا للاتحاديين الذين حصلوا على ٥١ مقعدا من
مقاعد مجلس النواب ، البالغ عددها ٩٧ مقعدا .
وحصلوا على ٢٢ مقعدا من مقاعد مجلس الشيوخ
الثلاثين . فى حين فاز حزب الأمة ب ٢٢ مقعدا من

مقاعد مجلس النواب ، و ٣ مقاعد فى مجلس الشيوخ !
أما حزب الأحرار الجنوبي ، فقد حصل على ٩ مقاعد
فى مجلس النواب ، و ٣ مقاعد فى مجلس الشيوخ .
وحصل الحزب الجمهورى الاشتراكى على ٣ مقاعد فى
مجلس النواب ، ولم يحصل على مقعد فى مجلس
الشيوخ .

وقد كان هذا البرلمان السودانى الأول هو
الخطوة الأولى فى سلسلة الخطوات لاقامة البناء السياسى
الجديد . فقد انعقد البرلمان بمجلسيه يوم أول يناير
١٩٥٤ لأول مرة واختار لرئاسة مجلس النواب السيد
بابكر عوض الله ، ولرياسة مجلس الشيوخ السيد أحمد
محمد يس .

وفى يوم ٦ يناير قام مجلس النواب بانتخاب مجلس
الوزراء ، فاختار السيد اسماعيل الأزهرى ، زعيم
الأغلبية ورئيس الحزب الوطنى الاتحادى ، الذى
نال ٥٦ صوتا مقابل ٣٧ نالها منافسه السيد محمد
أحمد محبوب . وفى يوم ٩ يناير أُلِف الأزهرى وزارة
سودانية حزبية من السودانين ، وأعلن الحاكم العام أن
هذا اليوم يمثل بداية فترة الانتقال .

كانت المهمة الكبرى للبرلمان السوداني الأول ،
وفقا لاتفاقية السودان ، هي اطلاق اشارة البدء لاتخاذ
اجراءات ممارسة حق تقرير المصير ، وليس مباشرة
حق تقرير المصير بنفسه . فوفقا لهذه الاتفاقية ، كان
على البرلمان ، فور التحقق من تمام عملية السوڤنة ،
وتهيو السودانيين لممارسة حق تقرير مصيرهم - أن
يعلن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير
المصير . وعندئذ كان على كل من مصر وبريطانيا أن
تسحبا قواتهما من السودان في مدى لا يتجاوز ثلاثة
أشهر من تاريخ الأخطار . وفي الوقت نفسه تضع
الحكومة السودانية مشروعا بقانون انتخاب لجمعية
تأسيسية يقره البرلمان ، وتجرى الانتخابات تحت
إشراف لجنة الانتخابات الدولية للجمعية التأسيسية ،
التي تتولى مهمتين أساسيتين :

أولا : تقرير مصير السودان ، كوحدة لا تتجزأ ،
سواء بالارتباط بمصر على أية صورة من الصور ، أو
الاستقلال التام .

ثانيا : اعداد دستور دائم للسودان يتفق مع القرار
الذى يتخذ لتقرير المصير ، ووضع قانون انتخاب
البرلمان .

على أن الأمور لم تسر وفق ما رسمته اتفاقية السودان . وفى يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٥ أصدر البرلمان السودانى قرارا يطلب فيه اتخاذ التدابير اللازمة لتقرير المصير، وبناء على هذا القرار تم جلاء القوات البريطانية والمصرية من السودان فى منتصف نوفمبر ١٩٥٥ . ولكن بعد ثلاثة عشر يوما فقط ، أى فى يوم ٢٩ أغسطس ، قرر البرلمان السودانى العدول عن الوسيلة التى رسمتها الاتفاقية لتقرير المصير ، وهى الجمعية التأسيسية ، واختار بدلا منها وسيلة الاستفتاء الشعبى المباشر . وطلب الى الحكومة السودانية اخطار دولتى الحكم الثنائى بهذا القرار لطلب موافقتهما ، فوافقتا عليه ، وعدلت المواد ١٠ و ١٢ و ١٣ من اتفاقية السودان لتحقيق هذا الطلب .

على أن المجلس عاد مرة أخرى ، ولما يمض على قراره الأخير بشأن الاستفتاء الشعبى المباشر ثلاثة أشهر ونصف ، فعدل عن هذا القرار ، وقرر أن يتولى بنفسه مهمة تقرير مصير السودان ! . وفى يوم ١٢ ديسمبر ١٩٥٥ أصدر قرارا يعلن فيه « باسم شعب السودان ، أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة » . وطلب من الحاكم العام أن يطلب من دولتى الحكم الثنائى

الاعتراف بهذا القرار فوراً - وفى يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٥٥ ، انتخب خمسة من رجال السودان البارزين ليكونوا أول مجلس سيادة سودانى يعل محل الحاكم العام وتتول إليه رئاسة الدولة .

وقد استجابت مصر لهذا القرار ، كما استجابت بريطانيا ، واعترفت الدولتان باستقلال السودان فى أول يناير ١٩٦٥ ، وأنزل العلمان البريطانى والمصرى من واجهة سراى الحاكم العام ، ورفع علم السودان ذو الألوان الثلاثة على واجهة القصر الجمهورى ، ايدانا باعلان ميلاد الجمهورية السودانية .

على هذا النحو جرت الأمور بعيدا عما رسمته اتفاقية السودان بالنسبة لتقرير مصير السودان - وقد حدث نفس الشئ بالنسبة للدستور الدائم - وهو المهمة الثانية التى كان على الجمعية التأسيسية ، التى لم يقدر لها أن تقوم ، أدائها - فلقد كان نتيجة لاعلان استقلال السودان على يد البرلمان السودانى ، أن انتهى العمل بدستور الحكم الذاتى ، فى الوقت الذى لم تكن الجمعية التأسيسية قائمة لوضع الدستور الدائم ! وحتى لا تحكم البلاد بدون دستور ، فقد اتفق على أن يصدر البرلمان السودانى القائم دستورا مؤقتا للعمل بموجبه حتى يتم

وضع الدستور الدائم - وهو ما حدث بالفعل، فتكونت لجنة فنية بوزارة العدل قامت بتنقيح قانون الحكم الذاتى ، واستبعدت منه المواد التى لا تتفق مع وضع الاستقلال ، وقدمت المشروع للبرلمان فى جلسة مشتركة، فوافق عليه وأصدره للعمل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

وهكذا قدر للبرلمان السودانى الأول أن يتولى عمل الجمعية التأسيسية فى مسألتين حيويتين تتصلان بمستقبل السودان السياسى ، وهما : تقرير المصير ، والدستور . وفى المسألة الأولى ، استبعد فكرة الاتحاد مع مصر فى أية صورة من الصور، أما فى المسألة الثانية فقد أضع على الشعب السودانى الفرصة للحصول على دستور دائم بواسطة جمعية تأسيسية يحقق له الاستقرار .

فقد تشكلت بالفعل لجنة قومية لوضع مشروع الدستور الدائم فى سبتمبر ١٩٥٦ ، على أن يعرض على الجمعية التأسيسية عند قيامها ، وقد قامت هذه اللجنة بوضع هذا المشروع ، وتقدمت به للحكومة السودانية فى ابريل ١٩٥٨ . ولكن الانقلاب العسكرى وقع فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ، فتوقف المشروع . وبذلك يكون

السودان قد خرج من تجربة الحكم الذاتى بدستور مؤقت
بدلاً من دستور دائم حسب اتفاقية السودان !

على كل حال ، فقد قدر لهذا البرلمان الأول أيضاً
أن يستمر بمجلسيه بعد الاستقلال بعام ونصف • وكان
من المقرر وفقاً لاتفاقية السودان أن تجرى الانتخابات
لقيام برلمان سودانى دائم ، وفقاً للقانون الجديد الذى
تضعه الجمعية التأسيسية التى تقرر مصير السودان
وتضع دستوره الدائم ، ولكن الجمعية التأسيسية لم تقم
للأسباب التى ذكرناها ، ولم تضع الدستور الدائم ،
وأصدر البرلمان الدستور المؤقت • وقد نص فى هذا
الدستور على أن تكون مدة مجلسى النواب والشيوخ
ثلاث سنوات ، على أن يستكمل البرلمان القائم بمجلسيه
هذه المدة منذ قيامه • ولما كانت المدة التى قضاها
البرلمان بموجب أحكام قانون الحكم الذاتى قد بلغت
عامين ، فقد كان معنى ذلك أن يبقى البرلمان قائماً لمدة
عام آخر ، على أن نفس الدستور المؤقت أجاز لمجلس
السيادة ، بناء على توصية مجلس الوزراء ، أن يمد
فترة بقاء البرلمان ستة أشهر أخرى ، وهو ما حدث
بالفعل • وهكذابقى المجلس بعد الاستقلال قائماً لمدة

عام ونصف ، انتهى فيها من اصدار قانون للانتخاب ،
وأنتهى أعماله فى آخر يونيو ١٩٥٧ .

وقد جرت الانتخابات للبرلمان الجديد فى ٢٩
فبراير ١٩٥٨ الى ٨ مارس ١٩٥٨ ، متأخرة عما قرره
الدستور المؤقت ، بسبب موسم الأمطار ، وقد تضاعفت
فيها الدوائر تقريبا ، فوصلت الى ١٧٣ دائرة . وقد
أسفرت عن فوز حزب الأمة هذه المرة بالأغلبية . فقد
فاز ب ٦٣ مقعدا مقابل ٤٤ للحزب الوطنى الاتحادى ،
و ٤٠ مقعدا لحزب الأحرار الجنوبي ، و ٢٦ لحزب
الشعب الديموقراطى . ولكن حظ هذا البرلمان لم يكن
كحظ سلفه ، فقد وقع الانقلاب العسكرى فى ١٧
نوفمبر ١٩٨٥ ، فألغى الدستور المؤقت ، وحل البرلمان،
وأنتهى التجربة الليبرالية الأولى .



والسؤال الآن : كيف يمكن تقييم هذه التجربة ؟
نقترح أن يتم هذا التقييم على ثلاثة مستويات :
المستوى الطبقي أو الاجتماعى .
ومستوى السياسة الخارجية
والمستوى الليبرالى .

وبالنسبة للمستوى الطبقي ، فيمكن فهمه اذا عرفنا التركيب الاجتماعي للبرلمان الأول والثاني . فقد كان يتكون بصفة رئيسية من عناصر قبلية ، تتمثل في نظام القبائل ، ومشايخ الخطوط ، والعمد ووكلائهم ، ورؤساء المحاكم الأهلية ، وعناصر بورجوازية تتمثل في رجال الأعمال التجاريين والزراعيين ، وعناصر بيروقراطية تتمثل في الموظفين السابقين .

وبسبب هذا التركيب الاجتماعي ، فان مفاهيم الاستقلال قد ذهبت الى جيوب هذه العناصر . فعلى الرغم من السودنة ، الا أن الإداريين السودانيين ، الذين حلوا محل البريطانيين ، كانت الكثرة منهم ممن تشربت العقلية الاستعمارية والمصالح الاستعمارية ، وبالتالي ظل جهاز الدولة دكتاتوريا بيروقراطيا معاديا للشعب وفي خدمة الطبقة الحاكمة . وبالنسبة للاقتصاد القومي ، فقد ظل القطن هو المخصص النقدي الرئيسي ، وظل الاعتماد في تصديره على انجلترا ، مما جعلها تتحكم في أسعاره .

وقد أخذت هذه الطبقة توجه التشريع في البرلمان السوداني لمصلحتها . فقد اعتمدت على الضرائب غير المباشرة التي كان عبؤها يقع على المستهلك . وأما

الضرائب المباشرة ، فلم تفرض منها سوى نوع واحد ،
هو ضريبة الدخل الثابت على جميع الدخل الثابتة ،
بما فيها دخول العمال وصغار الموظفين . ولم تكن
هذه الضريبة تصاعدية ! *

وفي الوقت نفسه ، أخذت هذه الطبقة ، التي تتكون
من رجال الأعمال وكبار الموظفين وكبار المزارعين ،
في الاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الدولة في
مجال الفروض الزراعية والعقارية والاعفاءات
الضريبية والجمركية ، في الوقت الذي رفضت فيه
الحكومات المتعاقبة اعفاء الطبقات الفقيرة من ضريبة
القطاعان وعوائد المدينة والدقنية والضريبة الشخصية ،
بينما عجزت عن تخفيض أسعار السلع الضرورية ،
وتركت المزارعين الصغار والرعاة نهبا لاستغلال
التجار ، وجمدت الأجور ، وزاد عدد العاطلين *

ورغبة في الحيلولة دون تكتل الطبقات العمالية
والزراعية الفقيرة ، عمدت هذه الحكومات الى تفتيت
القوى العاملة ، وتقييد حق المزارعين في تكوين
اتحاداتهم ، ومحاولة خلق الانقسامات في النقابات
واتحادات المزارعين *

أما المستوى الثانى لتقييم التجربة الليبرالية الأولى ، وهو مستوى السياسة الخارجية ، فهو لا يقل سوءا ، ويمكن تقييمه فى ضوء ظروف الحرب الباردة التى كانت قائمة فى ذلك الحين بين المعسكرين الكبيرين ، والتى حدث بشعبوب العالم النامى الى اتخاذ موقف الحياد الايجابى وعدم الانحياز .

فقد اتخذت حكومة السيد اسماعيل الأزهري ، فى مؤتمر باندونج ، موقفا متعاطفا مع دول حلف بغداد! . ثم وقفت أثناء العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ موقف التحفظ والبرود! . وكانت حكومة السيد عبداللّه خليل على صلة الود والصداقة مع حكومة العراق الملكية ، ولكن يقظة الشعب السودانى منعتها من الدخول فى حلف بغداد . كما وقفت موقف الاهمال للحركات الوطنية الافريقية ، التى كان لها آمال فى مساندة السودان . ثم تحدد موقفها أخيرا بقبولها المعونة الأمريكية المشروطة ، ووقعت اتفاقية التعاون الاقتصادى للانشاء والتعمير مع الولايات المتحدة فى مايو ١٩٥٨ فى غيبة البرلمان ، واستطاعت الحصول على تأييده بأغلبية ضئيلة .

على أنه من جانب آخر ، وعلى المستوى الليبرالى ،

يمكن القول أن التجربة السودانية قد مورست بشكل سليم ، وفق قواعد اللعبة الليبرالية من جانب جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . ويرجع السبب في ذلك بالدرجة الأولى الى أن السودان كان يتمتع بوضع فريد في البلاد النامية ، من حيث خلوه من أكبر عائقين في وجه الممارسة الليبرالية الصحيحة، وهما : الاستعمار والملكية المستبدة . وبالتالي ، لم يكن ثمة مبرر واحد لاساءة استخدام السلطة السياسية من جانب أية قوة من القوى السياسية في السودان مما يؤدي الى حكم دكتاتوري .

وعلى ذلك ، فقد كانت هناك حكومة تحكم ، ومعارضة برلمانية تراقب ، وتساءل ، وتسقط الحكومة بالطرق الدستورية . فقد سحب البرلمان ثقته من وزارة السيد اسماعيل الأزهرى في ١٠ نوفمبر ١٩٥٥ ، ثم اختاره بعد أربعة أيام لتكوين الوزارة الجديدة ، ثم عاد وسحب ثقته من هذه الوزارة في آخر يونيو ١٩٥٦ ، واختار السيد عبد الله خليل ، سكرتير حزب الأمة ، رئيسا للوزراء في ٥ يوليو ١٩٥٦ . وقد قدم هذا استقالة وزارته عند اجتماع البرلمان الجديد ، فأعاد المجلس اختياره لرئاسة الوزارة في ٢١ مارس ١٩٥٨ ،

واستمرت هذه الوزارة فى الحكم حتى قيام الانقلاب
المسكرى فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ .

ولهذا السبب كانت الحكومة تعمل بالاتفاق مع
المعارضة فى المسائل القومية الكبرى ، كما حدث فى
قرار مجلس النواب بالاجماع فى أغسطس ١٩٥٥ ،
الذى ترتب عليه جلاء القوات البريطانية والمصرية عن
السودان . وكما حدث أيضا فى قرار اعلان الاستقلال
فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ . ثم فى الدستور المؤقت سنة
١٩٥٦ ، كما استشارت الحكومة المعارضة فى معالجة
حوادث التمرد بالمديرىات الجنوبية فى أغسطس ١٩٥٥
عندما تمرد جنود الفرقة الجنوبية بالمديرىة الاستوائية،
وأرسلت الحكومة قوات من الشمال قضت على التمرد .

كذلك فقد تمتعت الصحافة السودانية أثناء تلك
التجربة بحرية مطلقة لم تشهدا البلاد من قبل . وقد
امتنعت السلطتان التشريعية والتنفيذية عن التدخل
فى أعمال السلطة القضائية عملا بمبدأ استقلال
القضاء ، وبذلك قام القضاء السودانى بدوره كاملا
فى حماية الصحافة والحريات العامة . وقد كان هذا
الانجاز أعظم انجازات التجربة الليبرالية الأولى .

(٢) المسئولية التاريخية عن سقوط وحدة وادى النيل

حتى ديسمبر ١٩٥٣ كانت اتجاهات الراى العام السودانى تؤكد وحدة وادى النيل • فى شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٥٣ أجريت أول انتخابات برلمانية عامة فى تاريخ السودان ، وقد أسفرت - كما ذكرنا - عن فوز كبير للحزب الذى ينادى بالاتحاد مع مصر ، وهو الحزب الوطنى الاتحادى ، فقد فاز بـ ٥١ مقعدا من ٩٧ مقعدا فى مجلس النواب ، وحصل على ٢٢ مقعدا من ٣٠ مقعدا فى مجلس الشيوخ • وبذلك بدت مسألة تقرير السودان لمصيره محسومة لحساب وحدة وادى النيل

على أنه بعد ثلاثة أشهر تماما ، أى فى أول مارس

١٩٥٤ ، كانت مظاهرات حاشدة تستقبل اللواء محمد نجيب هاتفة : « لا مصرى ولا بريطانى .. السودان للسودانى » ! . وبعد عام ونصف آخر ، أى فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ ، كان البرلمان السودانى يعلن باسم شعب السودان أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ! .

فما هى أسباب هذا التحول الخطير ؟ .

لقد ألقى الساسة المصريون وبعض الكتاب تبعه هذا التحول على الاستعمار وعلى حزب الأمة . فقد وصف اللواء محمد نجيب الصدام بين قوات البوليس ومظاهرات أول مارس ١٩٥٤ ، والذي أسفر عن عدد كبير من القتلى والجرحى ، بأنه « مجزرة دموية رتبها الحاكم العام ، ليفشل تنفيذ الاتفاقية ، ويظهر الأمر كما لو أن عداء قد انفجر ضد مصر فى السودان ، مستندا فى ذلك الى الانصار الذين قاتتهم فرصة النجاح فى الانتخابات ، فخرجوا يعلنون عن أنفسهم » .

ثم أشار الى دور حزب الأمة فى هذه المظاهرات ، فأورد الأحكام التى أصدرتها المحكمة العليا فى الخرطوم بإعدام عوض صالح رئيس تحرير جريدة الأمة ومدير دائرة عبدالرحمن المهدي ، وبالسجن المؤبد على الصحفى

على فرج المحرر بالجريدة ، وأربع سنوات على عبد الله
عبد الرحمن سكرتير عام منظمات الانصار ، وهى
الأحكام التى خففتها محكمة الاستئناف بعد ذلك الى
المؤبد بدلا من الاعدام ، وعشر سنوات سجن بدلا من
المؤبد . وقال : « وقد اعتبرت أن هذه المظاهرات هى
رفض من حزب الأمة للتجربة الديموقراطية التى ظهرت
نتائجها فى الانتخابات ، وليست موقفا ضد مصر » !

وقد اتخذ المؤرخ عبد الرحمن الرافعى جانب هذا
الرأى . فقد ذكر أن حوادث أول مارس ١٩٥٤ .
كانت نتيجة مؤامرة منظمة تم اعدادها بين الاستعمار
البريطانى وجماعة الانفصاليين أنصار المهدي ، وأن
أنصار المهدي جمعوا جموعهم على طول الطريق الممتد
من مطار الخرطوم حتى مشارف العاصمة ، وكانوا
يدقون طبول الحرب ، ويستعدون للاغتيال .

أما الكاتب أحمد حمروش فقد علل انقلاب الحزب
الوطنى الاتحادى على فكرة الاتحاد مع مصر ، بأن
اسماعيل الأزهري « كان ينادى بما لا يؤمن به ، حرصا
على كسب التأييد فى الانتخابات ، وكان يلتقى فى
رغبة الانفصال مع حزب الأمة » !

وفى الواقع أن جذور التحول فى الرأى العام السودانى ضد فكرة الاتحاد مع مصر ، تكمن فى الاتجاه الدكتاتورى لثورة ٢٣ يوليو ، وخشية السودانىين من الخضوع لحكم العسكريين . وهذا يضيف أبعادا أخرى لسلبيات الحكم الدكتاتورى الذى ظهر فى ذلك الحين . فلم تعد هذه السلبيات تقتصر على تصفية التجربة الليبرالية فى مصر ، والتى كان مقدرا أن تنطلق بكل قوتها بعد ازالة أكبر عائق فى طريقها ، وهو الملك فاروق - بكل ما ترتب على ذلك من القضاء على الحريات الفردية ، ومطاردة قوى التحرر الوطنى الديموقراطية والتقدمية على فترات طوال الثمانينة والعشرين عاما التالية - بل ان هذا الاتجاه الدكتاتورى كان العامل الرئيسى فى سقوط وحدة وادى النيل، التى كانت حلم الجماهير فى مصر والسودان .

وقد ظهر رد فعل هذا الاتجاه الدكتاتورى للثورة فى البداية فى تشديد الميول الانفصالية لحزب الأمة ، ثم انتقل الى الحزب الوطنى الاتحادى ليصرفه عن شعار الاتحاد الى شعار الانفصال . وبذلك تلاقى الحزبان على الاستقلال للسودان ، وتمثل ذلك فى قرار البرلمان السودانى يوم ٢٩ أغسطس بالالتجاء الى وسيلة الاستفتاء

الشعبى المباشر لممارسة حق تقرير المصير ، ثم قرار ١٩
ديسمبر ١٩٥٥ باعلان استقلال السودان . فقد جرى
ذلك كله بالاتفاق بين الحكومة والمعارضة .

وفى الحقيقة أن المخاوف من الحكم الدكتاتورى قد
دبت فى قلوب السودانين فى نفس الوقت الذى بدأت
فى قلوب المصريين ، وذلك حين أخذت الثورة تصطدم
بأكبر حزب جماهيرى فى البلاد ، وهو حزب الوفد ،
وأخذت الأحقاد السوداء على الوفد فى قلب سليمان
حافظ ، وكيل مجلس الدولة والأداة القانونية المنفذة
لارادة الثورة - تعبر عن نفسها فى شكل تصرفات
ارهابية تمثلت فى اعتقال كل من فؤاد سراج الدين
ومحمود سليمان غنام وبعض الشخصيات الأخرى ،
وبلغت ذروتها بالاعتراض على تولي مصطفى النحاس
رئاسة حزب الوفد ، على أساس أنه « دمل فى قلب
الوطن يجب أن يفتح » ! .

فقد أعلن زعماء السودان ، على اختلاف اتجاهاتهم
السياسية ، اعتراضهم الصريح على هذه الاجراءات ،
فكتب محمد أحمد محبوب مقالا فى جريدة المصرى اعتبر
فيه رأى سليمان حافظ مخالفا للقانون، وأدلى اسماعيل
الأزهري ومحمد نور الدين بتصريحات فى جريدة

المصري يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ يعارضان فيها الرغبة في استبعاد النحاس من رئاسة الوفد . وهكذا اشتركت القوى الوطنية الديموقراطية في السودان مع القوى الوطنية الديموقراطية في مصر في مقاومة الحكم المطلق .

على أن وجود محمد نجيب في رئاسة الجمهورية كان عاملا مطمئنا ، بفضل صلاته الوثيقة بالسودان ، مما انعكس أثره في الأغلبية التي حصل عليها الحزب الوطني الاتحادي في انتخابات نوفمبر وديسمبر ١٩٥٣ . وجاءت جولة صلاح سالم في أنحاء السودان في يناير عام ١٩٥٤ وزيارته المثيرة للجنوب ، التي رقص فيها رقصة الحرب مع أبناء الدنكا ، ثم زيارته لغرب السودان وشرقه ، لتضيف الى الآمال المعقودة على الاتحاد .

ولكن هذه الآمال لم تلبث أن خبت بعد أزمة فبراير ١٩٥٤ ، التي قدم فيها محمد نجيب استقالته من مجلس قيادة الثورة . فقد جاءت هذه الاستقالة في نهاية مرحلة من الحكم الدكتاتوري في مصر ، شددت فيها الثورة قبضتها على القوى الوطنية الديموقراطية والتقدمية ، عن طريق الغاء الأحزاب ، ومصادرة

أموالها ، والزج بمعارضيتها فى السجون ، والاصطدام
بجماعة الاخوان المسلمين وحلها فى ١٤ يناير ١٩٥٤ ،
واعتقال فريق كبير من زعمائها وعلى رأسهم المرشد
العام وزعماء الاخوان فى القاهرة والأقاليم .

فمع أن مجلس قيادة الثورة ، تحت انفجار الموقف
فى سلاح الفرسان ، والصدام بينه وبين الأسلحة
الأخرى ، وبسبب تحركات جماهيرية هائلة هددت
بأوخم العواقب - اضطر الى إعادة محمد نجيب على
رأس الثورة ، الا أن الكثير من السودانيين خشوا على
مركبهم أن يرتبط بسفينة مصر المتهتزة التى تسير فى
بحر عاصف ، وكان من الطبيعى أن يظهر أثر هذا
الشعور فى حزب الأمة بصفة خاصة ، فخرجت مظاهرات
أنصاره يوم أول مارس تستقبل محمد نجيب بهتاف :
« لا مصرى ولا بريطانى ، السودان للسودانى » .

وقد جاءت أزمة مارس ١٩٥٤ فى أعقاب ذلك
مباشرة ، حيث خاضت القوى الوطنية الديموقراطية
والتقدمية فى مصر نضالا مريرا من أجل الديموقراطية ،
انتهى نهاية مأساوية بمؤامرة ٢٦ - ٢٩ مارس ، وعودة
الدكتاتورية من جديد - لتضع السودانيين على مفترق
الطرق .

لقد بات واضحا أن مصر لم تعد تمثل بالنسبة للسودانيين النموذج الجدير بالاعتداء ، أو يفرض بالارتباط به . ففي الوقت الذي كانت شمس الليبرالية تغرب عن مصر ، كانت تشرق على السودان ، ولم يكد ثمة من فاعلية ترجى من انضمام كفاح الشعب السوداني الى جانب كفاح الشعب المصري للتخلص من الحكم العسكري في مصر ، فلقد سبق أن وضعت القوى السياسية السودانية - كما رأينا - أصواتها في كفة الديمقراطية ضد اجراءات سليمان حافظ ، ولكن أصواتها ذهبت أدراج الرياح . وفي وسط هذه المخاطر التي تهدد بوضع الشعب السوداني تحت وصاية ضباط ثورة ٢٣ يوليو ، لم تعد قضية الاتحاد مع مصر قضية تحرر ، بل قضية عبودية ! - صحيح أنها عبودية يشترك فيها الشعبان المصري والسوداني على قدم المساواة ، ولكنها عبودية ! .

وقد كان ذلك ما نقل الحزب الوطني الاتحادي من الاتجاه الوحدوي الى الاتجاه الانفصالي . فرفض اسماعيل الأزهرى هدية أسلحة عرضتها مصر في أوائل عام ١٩٥٤ ، وأوقف الصحف الاتحادية ، ورفض ارسال الضباط السودانيين للتدريب في مصر وأرسلهم

الى انجلترا • ورفض ما رصدته مصر من مبلغ ثلاثة
أرباع مليون جنيه لتنفيذ مشروعات ثقافية وصحية
 واجتماعية فى السودان • ثم سافر يوم ٨ نوفمبر
 ١٩٥٤ الى لندن حيث استقبلته الملكة ليزابيث ، وأقام
 له تشرشل مأدبة غداء ، وعقد اجتماعا مع لجنة الشؤون
 الخارجية لحزب المحافظين !

وسرعان ما أخذت الأحداث تدفع الى تدهور آخر
 فى العلاقات المصرية السودانية • فقد أقيل اللواء محمد
 نجيب من منصبه كرئيس للجمهورية بعد حادث المنشية
 المشهور ، الذى اعتدى فيه أحد الاخوان على حياة
 عبد الناصر • وقدم وفد سودانى على رأسه اسماعيل
 الأزهرى ومحمد نور الدين الى القاهرة لمنع محاكمته •
 ومع أنه أفلح فى ذلك . الا أن سقوط هذا الرمز من
 رموز وحدة وادى النيل قطع خيط الأمل الذى كان
 باقيا فى تحقيق الوحدة • ومن الغريب أن محمد
 نجيب قد نبه خصومه الى ذلك ، فحين جاء عبد الحكيم
 عامر وحسن ابراهيم ليبلغاه خبر اقالته ، قال لهما :
 « أنا لن أستقيل الآن حتى لا أصبح مسئولا أمام التاريخ
 عن ضياع صلة السودان بمصر ، أما اذا كان الأمر
 اقالة ، فمرحبا ، لأنكم تعفوننى من مسئولية لم يعد

يحتملها ضميرى » ! • وقد كان نتيجة لذلك أن ألف اسماعيل الأزهرى لجنة لدراسة شكل الحكم المقبل ، وقد انتهت هذه اللجنة الى قرار بالتخلي عن مسألة الاتحاد مع مصر • ووافقت الهيئة العامة للحزب على ذلك •

وعند هذا المنعطف الخطير تتحدد مسئولية صلاح سالم ، المسئول عن شئون السودان • فمع كل الجهود التى بذلها لوضع السودان على طريق التخلص من الاحتلال البريطانى ، الا أن الوضع الجديد كان يتطلب دبلوماسية تفوق بكثير قدرات ضابط من ضباط ثورة ٢٣ يوليو ! •

فلم يكد صلاح سالم يتبين انقلاب اسماعيل الأزهرى والحزب الوطنى على شعار الاتحاد مع مصر ، حتى توهم انه يتعامل مع حزب من الأحزاب المصرية التى ألغتها ثورة ٢٣ يوليو • فلم يتردد فى الدخول فى صراع شديد مع اسماعيل الأزهرى ، وحاول تأليب بعض أعوانه ضده ، ونجح فى جمع ٨٩ عضوا من ٢٣٦ ، هم مجموع الهيئة التأسيسية للحزب ، تحت زعامة محمد نور الدين ، لاتخاذ قرار بفصل اسماعيل لأزهرى • كما عمد الى استخدام الأموال وسيلة للاقناع . اجتذاب زعماء القبائل والطوائف والأحزاب ، وأثار

الجنوبيين ضد الأزهرى كوسيلة من وسائل الضغط ،
ونشر بعض الحقائق القديمة عنه .

ولكن اسماعيل الأزهرى واجه التعدى بأسلوب
مثير ! ، فيقول الكاتب أحمد حمروش انه خطب فى
أحد لقاءاته بالجماهير السودانية قائلا : « ان لحم أكتافى
من مصر ، وقد دخلتها لايسا حذاء كاوتش ، ولكن هل
يرضيكم أن يحكمنا صلاح سالم والعسكريون فى مصر »
وصرخت الجماهير : « لا .. لا » .

وكان على صلاح سالم أن يدفع ثمن أخطائه وأخطاء
ثورة ٢٣ يوليو . وجاء يوم الحساب فى اليوم السابق
لقرار البرلمان السودانى ، الذى طالب فيه بجلاء القوات
البريطانية والمصرية من السودان تمهيدا لتقرير المصير .
فقد طلب صلاح سالم انعقاد مجلس الثورة يوم الخميس
٢٥ أغسطس ١٩٥٥ لمناقشة الموقف فى السودان ،
وحضر الاجتماع كل من اللواء صالح حرب وزير
الحربية الأسبق والأستاذ خليل ابراهيم ، لاعطاء صورة
عن الموقف فى السودان . وقد قاما بشرح الموقف ،
موضحين أن قيام مصر برشوة كثير من السياسيين
السودانيين والمشتغلين بالسياسة هناك كان له أثر سىء
على أغلبية الشعب السودانى ، حتى أصبح الشك يتناول

كل شخص يتعاون مع مصر ، لاعتقادهم أن وراء هذا التعاون رشوة • وهذه الصورة السيئة جعلت الكثيرين ممن يؤمنون بالاتحاد مع مصر يبتعدون عن التعاون معها درءا لهذا الشك • وذكرنا أن نور الدين ، الذى تعتمد عليه مصر هناك . ضعيف وليست له شخصية والمثقفون حوله قلة لا تذكر • وخلصا من ذلك الى أن الأمل فى اتحاد مصر مع السودان قد أصبح ضعيفا للغاية ، وليس هناك من حل غير اعلان استقلال السودان •

وفى نفس اليوم شرح صلاح سالم الموقف من وجهة نظره ، فأعطى مجلس قيادة الثورة صورة سوداء لما يجرى فى السودان ، وخاصة فيما يتعلق بثورة الجنوب هناك ، والدم الذى أريق بين الشماليين والجنوبيين • وذكر أن ما حدث من اراقة دماء قد التصق به على أنه هو المتسبب فيه ، وكان يخشى أن يقوم الشماليون بالانتقام من المصريين الموجودين هناك • وأبدى رأيه باعلان استقلال السودان بقرار من جانب مصر ، حتى يظهر هذا الاستقلال كأنه منحة من مصر ، بدلا من أن يأخذه السودانيون قسرا عند تقرير المصير • ثم قدم

استقالته لمجلس قيادة الثورة على أساس اعلان استقلال
السودان .

وفى اليوم التالى دعى أحمد قاسم جودة ، الصحفي
بجريدة الجمهورية ، بطلب من أنور السادات ، لاعطاء
صورة لمجلس قيادة الثورة عما لمسه فى الخرطوم أثناء
زيارته الأخيرة . وقد روى أن سمعة مصر هناك أصبحت
سيئة للغاية بسبب الرشوة التى تعطى وتبذل لكل
انسان حتى فى الشارع - على حد قوله ! - مما دعا
الناس الى الشك فى كل من يتكلم أو يدعو الى الاتحاد
مع مصر . وقال ان المسئولين السودانيين يهاجمون
مصر بأقسى الكلمات فى العضلات الرسمية وحتى فى
البرلمان السودانى نفسه ، وأن كل المسئولين قد ساءهم
مهاجمة مصر لاسماعيل الأزهرى فى الصحافة والاذاعة
المصرية ، وقد أضر ذلك بالعلاقة بين البلدين . وقال
أحمد قاسم جودة ان الكل فى السودان أصبح يدعو الى
الاستقلال ، وأن نور الدين ، الذى لا يزال واقفا مع
مصر ضعيف ولا شخصية له ، وأن جيهته فى البرلمان
السودانى لا تتعداه هو وشخص واحد فقط . وأشار
من طرف خفى الى أن السودانيين قد فقدوا الثقة فى
صلاح سالم ، واقترح أحمد قاسم جودة بأن يصدر بيان

من عبد الناصر يصرح فيه بأن مصر لن تتدخل فى شئون السودان الداخلية ، وأنه يهم مصر أن تكون على علاقة طيبة باخوانهم السودانيين .

وقد استدعى مجلس قيادة الثورة كلا من عبدالفتاح حسن ، نائب وزير الدولة لشئون السودان ، وحسين ذو الفقار صبرى ، عضو «لجنة الحاكم العام» بالسودان ، لشرح الظروف التى جعلت الحزب الاتحادى السودانى يتحول من دعوته الى الاتحاد مع مصر الى الدعوة الى الاستقلال . فأثار هذان كل النقاط السالفة الذكر ، وانتهيا الى أنه أصبح لا أمل هناك يرجى فى الاتحاد ، بل سيطالب السودانيون كلا من مصر وانجلترا باعلان استقلال السودان يوم ٢١ نوفمبر ، وهو اليوم المحدد لجلاء كل من الجيش المصرى والجيش البريطانى من السودان . واقترح عبد الفتاح حسن اعلان مصر استقلال السودان فوراً ، حتى يصبح وكأن مصر هى التى أخذت هذه الخطوة قبل تقرير المصير لاثبات حسن نيتها ، ولإعادة الثقة بين البلدين ، بدلا من أن يحصل السودان على استقلاله رغم ارادة مصر ، وعلى أن تقوم مصر بعمل ميثاق وطنى مع كل زعماء السودان يتم فيه

الاتفاق على مياه النيل وعدم ارتباط السودان بأية معاهدات أو أحلاف عسكرية مع أية دولة أجنبية .

على هذا النحو أصبحت المسألتان المطروحتان أمام مجلس قيادة الثورة في أواخر أغسطس ١٩٥٥ هما :
استقالة صلاح سالم ، وإعلان استقلال السودان . وقد قبل المجلس استقالة صلاح سالم ، على الرغم من اعتراض عبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم ، على أساس أن « صلاح لم يكن الا منفذا لسياسة المجلس في السودان ، ولم تكن تلك السياسة سياسته هو ، وان كان قد أخطأ في التنفيذ! » .

أما مسألة إعلان استقلال السودان من طرف مصر ، فقد رأينا أن جميع الآراء التى تحدثت أمام مجلس قيادة الثورة قد أجمعت على ضرورة ذلك ، اثباتا لحسن نية مصر وتوطيدا لعلاقتها بالسودان . ولكن المجلس رفضها لسببين سوف يقف التاريخ عندهما طويلا :

أولهما - أن وسائل الاعلام المصرية كانت تضلل الرأي العام فى مصر ولا تشرح له حقيقة ما يدور فى السودان . وعلى حد قول عبداللطيف البغدادى : « كان الرأي العام فى مصر يعتقد أن الاتحاد سيتم فعلا كما

تشير وسائل الاعلام عندنا » ، وبالتالي « فالأمر يستلزم ضرورة القيام بعمل تمهيدى يسبق هذا الاعلان المقترح ، حتى لا يصدى الرأي العام عندما يفاجأ بهذه الحقيقة » .

وفى هذا الكلام ادانة كاملة لوسائل الاعلام الموجهة من سلطة الدولة ، لأنه لو كان مسموحاً للصحف بحرية الكتابة ، لتابع الرأي العام المصرى ما طرأ من تحول فى السودان بالنسبة لقضية الوحدة ، ولقامت الثورة بهذه الخطوة المفيدة التى تصحح أخطاءها .

ثانياً - ما عبر عنه جمال عبد الناصر من أن ذهابه الى السودان ليعلن من هناك موافقة مصر على استقلال السودان ، وحتى يصبح هو بطل استقلال السودان - كما طلب صلاح سالم - سوف ينتج عنه « خسائر لشخصه داخل مصر » ! . وكان مما قاله انه « من الأفضل له فى مثل تلك الحالة أن يذهب الى الكونغو ولا يعود الى مصر بعد أن يعلن هذا الاستقلال » ! وكان عبد الناصر قد أبدى رغبته فى تولى مسألة السودان بنفسه ، ثم تراجع عن ذلك ، لأنه - على حد تعبيره - موضوع فاشل ، وهو لا يحب لنفسه أن يصبح فاشلاً ! .

وهكذا أفلت مجلس قيادة الثورة فرصة اعلان

استقلال السودان رغم قناعته الكاملة باتجاه السودان
الى اعلان هذ الاستقلال ، فكان هذا الخطأ أكبر
أخطائه .

ومع ذلك فلعل السودان لو كان قد تريث قليلا في
اتخاذ قرار الانفصال ، لما اتغذه على الاطلاق ، اذ
سرعان ما أسفرت ثورة ٢٣ يوليو عن وجهها التقدمي
والوطني بتأميم قناة السويس ، وما سبقها من صفقة
الأسلحة الروسية ، واحتلت بذلك مركز الزعامة في
العالم العربي ، وأصبحت نقطة جذب قوية لحركات
الوحدة العربية . وكانت وحدة وادى النيل أجدر
بالسبق بين جميع الوحدات التي عقدتها مصر .

الفصل الخامس

النزعة الشوفينية وتزييف التاريخ

[يحتوى هذا الفصل على رسالة من قارىء سودانى لمجلة
الوادي تتضمن نقدا لدراسة الدكتور عبد العظيم رمضان ، وردا
من الدكتور رمضان على هذا النقد] •

(١) لا ٠٠ يا دكتور رمضان ! *

بقلم : محمد الأمين المختار

أرجو أن تسمحوا لي بتوجيه كلمة قصيرة ، يدفني
الى كتابتها ما لمست من تلوين وتفسير وتزييف لتاريخ
السودان على يد كاتبكم الدكتور عبد العظيم رمضان -
لا فض فوه :

لقد شبعنا يا هذا من رواياتك التي تصور تاريخ
هذا البلد وكأن أبناءه لم يخطوا حرفا فيه ، وكأن دماء
ذكية لم تسق أرض هذا البلد . كيف يتسنى لك أن
تصور لنا هذا التاريخ وكأنه جزء ثانوى وتابع لتاريخ
مصر - مع كامل احترامنا لدور الشقيقة مصر فيه -
وما يخرج به القارئ لمقالاتك المسرحية هو انه لولا

(*) الوادى فى أغسطس ١٩٨٠ العدد ٤ السنة الثانية .

نضال المصريين ضد الانجليز في سبيل هذا البلد
- هكذا - لما نال هذا البلد استقلاله ، ولما بقى السودان
موحدا شماله وجنوبه ، وقبل هذا وذاك ، لما برزت على
أرض الواقع القومية السودانية • وكل ذلك من أجل
« سواد عيون » الأشقاء السودانيين ، وكأننا لم ندرس
في المدارس عن دوافع الفتوحات المصرية والتركية
للسودان ولم نقرأ عنها في أسفار المؤرخين ، أين يا أيها
الدكتور العزيز دور الثورة المصرية العظيمة التي
أخرجت القومية السودانية للوجود ووحدت البلاد
تلقائيا منذ قرن من الزمان بلا معاهدات توقع
ولا مفاوضات تدار ، بالحس الوطني فحسب !

السودانيون في رأيك كانوا حتى تاريخ الاستقلال
قصرا أقامت مصر من نفسها قيمة ووصية عليهم وعلى
مصالحهم ، فقد جعلت في إحدى مقالاتك من نضال على
عبد اللطيف وعبد الفضيل الماخذ جزءا تابعا ونتيجة
وليس سببا لنضال الساسة المصريين المزعوم من أجل
استقلال هذا البلد ، ونحن لا نرى في ذلك النضال
المزعوم الا تكالبا لضم السودان الى مملكة مصر تحت
تاج فاروق المعظم • والعظمة للمولى ، لا يقل بشاعة

ولا يختلف عما سواه من ألوان الاستعمار الا في ديانة
ولسان المستعمرين .

•
اننا أمة ذات تاريخ زاخر منذ قدم التاريخ ، لقد
كانت لنا ممالكنا القديمة والمتوسطة والحديثة - بنته
ومروى وسنار ودارفور . ولكن مجريات الأحداث
السياسية في العالم في مطلع هذا القرن هي التي جعلت
من السياسة المصريين يتطلعون الى ضم السودان الى بلادهم،
ليس بدوافع الجيرة والاخاء في الدين واللغة والتاريخ
المشترك ، ولكن ليكون عمقا دفاعيا لهم في أوقات
الشدة ولضمان الوارد السنوى من مياه النيل والتوسع
في أراضيه وفيافيه الشاسعة عندما تضيق رقعة وادى
النيل بما رحبت ، ويقينى أنه لايزال هنالك من السياسة
المصريين حتى اليوم من يتحسر على ضياع السودان
وانقلابه على السيادة المصرية من أمثال الباشا فؤاد
سراج الدين . وكنت أربأ بالدكتور عبدالعظيم رمضان
أن يكون تقييمه للسودان والسودانيين هكذا ، تبعاً
ورعايا مصر .

كفاك يا هذا تزييفا وتشويها لتاريخ هذا البلد
أكثر مما فعلت فقد أدميت النفوس وأنت تحسب أنك

تخدم قضية التكامل ، لسنا ولم نكن فى يوم من الأيام
قصرا وتبعنا ولا رعايا بهذه الصورة الشائعة ، ولا أملك
أن أسترسل فوق ذلك .

أختتم خطابى بالتساؤل ، أليس هنا لك من الدين
خرجتهم جامعاتنا فى السودان من يحملون درجات
البكالوريوس والماجستير والدكتوراه والأستاذية فى
البلد من ينهض الى حمل لواء تصحيح ما جاء به وشوه
به الدكتور عبد العظيم رمضان تاريخنا ، ونحن أبناء
ملوك الزمان . هذا والله لا يصح ودعوة التكامل
لا ينبغى أن تصير قميص عامر آخر .

يا أبناء السودان من المؤرخين ، اننى أستغيث بكم،
مما يطالنا به د. عبد العظيم رمضان !

ورحم الله امرئ عرف قدر نفسه

والسلام عليكم

محمد الأمين المختار

الخرطوم

رئاسة مجلس الوزراء

(٢) النزعة الشوفينية لا تخدم السودان

بقلم : د . عبد العظيم رمضان *

ترددت كثيرا قبل أن أرد على الرسالة التي نشرتها مجلة الوادى فى عدد يوليو الماضى للسيد محمد الأمين المختار ، برئاسة مجلس الوزراء بالخرطوم ، والتي اتهمنى فيها بتزييف وتشويه تاريخ السودان . فالرسالة لا تتحدث عن مقال معين من مقالاتى التى كتبتها فى « الوادى » ، حتى يمكننى الرجوع الى ما كتبت فى هذا المقال والتحقق مما اتهمت به ، وانما تتحدث بصفة عامة عن جميع المقالات . كما أنها لا تورد أنموذجا واحدا للتزييف الذى قمت به لوقائع تاريخ السودان ، وتصحيح الكاتب لهذا التزييف من واقع الوثائق، وانما

(*) الوادى فى أغسطس ١٩٨٠ .

تتحدث عن انطباع عام • وقد تعودنا - نحن المؤرخين -
على أن نقارع الحجة بالحجة ، والدليل بالدليل ، ولا نقارع
انطباعات بانطباعات ! •

على أنى قررت أن أرد لثلاثة أسباب : الأولى ، أننى
شعرت بأنه من حق السيد محمد الأمين المختار على ،
وقد تابع مقالاتى ، أن أرد على ملاحظاته ، تجاوبا
وتقديرا • ثانيا ، أن القارئ هو فى الحقيقة المرآة
التي يرى فيها الكاتب نفسه ، ويعرف أخطائه
وصوابه • وحين يتيح أحد القراء الفرصة مشكورا
للكتاب ليرى نفسه ، فانه يستحق الشكر ، ويستحق
الرد على تساؤلاته • ثالثا ، أننى شعرت أن السيد محمد
الأمين المختار قد يكون محقا فى انطباعاته التى سجلها
فى رسالته ، وأننى قد أكون بالفعل قد سلكت مسلكا
شيفونيا من حيث أردت أن أكون قوميا ! ، وفى هذه
الحالة فان المسألة تحتاج مراجعة مع النفس •

ولكن كيف يمكن أن أكون قد سلكت مسلكا
شيفونيا وأنا أخدم قضية قومية ؟ - ربما يرجع السبب
فى ذلك - اذا كان اتهام كاتب الرسالة صحيحا - الى
الصورة المشوهة التى رسمها الاستعمار البريطانى
لمصر فى عيون اخواننا السودانين ، والتى تركت فى

مشاعر بعضهم آثارا حقيقية تجاه اخوتهم المصريين
فلعل الرغبة فى ازالة هذا الغشاء الظالم الذى وضعه
الاستعمار ، وتصحيح الصورة المشوهة ظلما وعدوانا ،
هو ما وجه اهتمامى - لا شعوريا - الى ابراز دور
المصريين فى مساعدة اخوتهم السودانين على الاستقلال ،
ولم يوجه اهتمامى الى ابراز دور السودانين ، لأن
القضية الاخيرة غير واردة ، ونضال السودانين من
أجل حريتهم واستقلالهم هو الأصل فالحرية لا توهب
وانما تؤخذ ، والنضال السودانى من أجل الاستقلال
فوق كل تشكيك أو جدال .

على أن الخطأ الذى يقع فيه الكثيرون حقا ، هو
فهمهم لقضية الحرية والاستقلال ، وقضية القومية
والوطنية فى ضوء المعطيات الحالية ، وليس فى ضوء
المعطيات التاريخية . وتوهم الكثيرون أن هذه المفاهيم
لدى كل من المصريين والسودانيين فى أوائل هذا القرن ،
هى نفس المفاهيم التى يؤمن بها المعاصرون . وهو أمر
غير صحيح .

وعلى سبيل المثال ، فان مصطفى كامل زعيم وطنى
يحظى باحترام واعجاب وتقدير مواطنيه ، ولكننا لو
ناقشنا مفهومه للوطنية والقومية والحرية والاستقلال ،

بمعيار العصر الحاضر ، لحكمنا عليه بالخيانة العظمى ! .
فقد كان ينادى بتبعية مصر لتركيا ، ويرى أن الدولة
العثمانية هي صاحبة السيادة الشرعية على مصر ،
ويعتبر كل من يطالب بانفصال مصر عن السيادة التركية
مارقا وخائنا . ذلك أن التمسك بسيادة الدولة العلية
فى ذلك الحين كان هو الوسيلة لاظهار بطلان الاحتلال
البريطانى ، واخراج الانجليز من مصر ، وفى الوقت
نفسه ، فان التمسك بهذه السياسة يعنى الولاء للجامعة
الاسلامية التى كانت أمل الشعوب الاسلامية فى
الوحدة ، ووسيلتها لمقاومة الغزو الاستعماري الأوروبي .
وكان الاحساس العام أن الانفصال عن الدولة العثمانية
هو أقرب طريق للوقوع فى قبضة الاستعمار نهائيا .

وكذلك الحال بالنسبة للأحرار العرب فى المشرق
العربي ، الذين خاضوا النضال للتخلص من الخليفة
عبد الحميد الثانى العثماني . فقد كان قصارى جهدهم
فى أوائل العشرينات يتمثل فى المطالبة بالحكم الذاتى
فى اطار الدولة العثمانية . وظل هو المطلب حتى انعقاد
المؤتمر العربى الأول فى مارس ١٩١٣ ، حين قرر أن
الأمة العربية انما تريد أن تستبدل بشكل الحكم الفاسد
الذى يكاد يودى بالدولة العثمانية حكما يقوم على قاعدة

اللامركزية ، ولا تريد حكومة تركية أو عربية ، وانما حكومة عثمانية تساوى فيها جميع العثمانيين فى الحقوق والواجبات • وهذا المفهوم فى ضوء المعايير الحالية للوطنية والقومية والحرية والاستقلال يعد خيانة عظمى ، لأنه يتمسك بالسيادة العثمانية على الشعوب العربية ! •

وبالنسبة للسودانيين فى العشرينات والثلاثينيات والأربعينيات ، فان الوطنية والحرية فى نظر الغالبية الساحقة الواعية منهم ، لم تكن تتحقق بالانفصال عن مصر ، وانما بالاتحاد مع مصر • لأن القبول بالانفصال عن مصر يعنى بالتالى القبول بانفصال شمال السودان عن جنوبه ، كما يعنى انفصال نضال الشعب السودانى عن نضال الشعب المصرى من أجل الحرية والاستقلال والتخلص من الاحتلال البريطانى ، وكل هذا لحساب الاستعمار وليس لحساب الاستقلال •

ومن ثم ، فلم يكن المصريون وحدهم هم الذين كانوا يطالبون بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، « تكالبا منهم على ضم السودان الى مملكة مصر » - كما يقول الأخ محمد الأمين - بل كان السودانيون أيضا يطالبون أيضا ويلحون فى هذا المطلب ، لأنه كان

الوسيلة الوحيدة للتخلص من الاحتلال الجاثم على صدور كل من المصريين والسودانيين على السواء .
وعندما خرجت مظاهرة طلبة المدرسة الحربية في الخرطوم في صباح أحد أيام السبت من شهر أغسطس ١٩٢٤ ، كان الطلبة السودانيون يرددون الهتاف بحياة فؤاد الأول ملك مصر ، وبالحرية وسقوط الاستعمار .
ويمكن للأخ المختار الرجوع الى المؤرخين السودانيين للتحقق من أن هذا الكلام ليس فيه تزيف لتاريخ السودان . وقد كان بسبب هذا العمل من جانب طلبة المدرسة الحربية أن زج الانجليز بهم في السجن وألحقوهم ببقية سجناء الثورة السودانية في كوبر .

وقد اتهمنى كاتب الرسالة بأنى زورت تاريخ السودان حين جعلت نضال على عبد اللطيف وعبد الفضيل الماظ جزءا تابعا لما أسماه « نضال السياسة المصريين » وليس « نضال الشعب المصرى » .
وقال .انى جعلت من مصر قيمة ووصية على السودانيين وعلى مصالحهم ! .

اما أن نضال السودانيون كان تابعا لنضال المصريين ، فهذه مسألة تحددها تواريخ الثورات . فقد كانت ثورة

المصريين فى سنة ١٩١٩ ، وكانت ثورة السودانين فى عام ١٩٢٤ ، وكانت لها جذور فى عام ١٩٢٢ تتمثل فى حركة على عبد اللطيف . ولم أكن أنا الذى أتبع نضال السودانين لنضال المصريين ، وإنما كان السياسيون السودانيون يسلمون بذلك ، لأنه حقيقة تاريخية لا مماناة فيها . وقد كتب الأستاذ أحمد خير فى كتابه الهام عن «تاريخ حركة الخريجين وتطورها فى السودان» أن حركة اليوزباشى على عبداللطيف . كانت فى مجموعها صدى سودانيا للحركة التحريرية التى نهض بها المصريون فى الشمال . وكانت ترمى لاشراك السودانين على مرأى ومسمع من العالم فى نضال وادى النيل ضد الاستعمار البريطانى ، وتسجيل سخط السودانين واعتراضهم على بقاء الانجليز فى شطرى وادى النيل . وكان شعار السودانين كما كان شعار المصريين آنذاك : « تحيا مصر » . وربما كان الأخ محمد الأمين المختار أكثر وطنية من الأستاذ أحمد خير المحامى ، ولكنه ليس أكثر سودانية منه ! . وإذا كانت هذه هى الحقيقة التاريخية . فمن منا يزيّف تاريخ السودان ؟ .

لا حاجة اذن لحساسية السيد المختار مما قد نكون

قد أبرزناه فى مقالاتنا من نضال المصريين ضد الانجليز فى سبيل السودان - فمفهوم الوطنية والقومية والحرية والاستقلال لدى كل من المصريين والسودانيين فى ذلك الوقت ، كان يختلف عن مفهومه الحالى . ومن حسن حظ المصريين والسودانيين أنه كان يختلف ، فلو انفصل نضال الشعب السودانى عن نضال الشعب المصرى ، لكانت لذلك آثاره الحتمية لحساب الاستعمار .

نعم من حسن الحظ أن مفهوم السودان للحرية فى تلك المرحلة التاريخية كان يعنى الوحدة لا الانقسام . وليت الأمة العربية لم تبطل بداء الانفصال الذى أصاب السودان بعد ذلك ، اذن لما تحولت الحدود الكرتونية التى وضعها الاستعمار بينها الى حدود خرسانية بفعل أبنائها ، ولقامت فى الشرق الأوسط دولة عربية كبرى ترث مكان الدولة العثمانية فى التصدى للاستعمار ، وتكرس امكانياتها لخدمة شعوبها ، بدلا من التفتت الحالى الذى أصاب شعوبنا بالهوان ، ومكن المصهيونيين من رقاب شبابنا ، وألحق بنا ثلاثة هزائم فى ثلاثة حروب متوالية .

ولكن الكثيرين فى السودان ، وفى مصر ، وفى كثير من أنحاء العالم العربى ، سعداء بانفصالياتهم ،

ويرون فى هذه الانفصالية منتهى الحرية والاستقلال ،
مع أنها فى حقيقة الأمر لا تتعدى حرية الحكام واستقلال
الحكومات ، لا حرية الشعوب العربية واستقلالها ،
والأخطر من ذلك حين يريد البعض - كما يفعل الأخ
محمد الأمين المختار - تأصيل الانفصالية على حساب
التاريخ وعلى حساب كل الحقائق التاريخية ، فيتحدث
عن الأمة السودانية كما لو كانت تعيش فى منطقة غير
المنطقة العربية ولا تربطها بشعوبها ما تربطها من
روابط وصلات وثقافة مشتركة ونضال مشترك ولغة
مشتركة ودين مشترك . فهو يرفع نغمة الفخر بقوميته
السودانية عاليا بقوله : « اننا أمة ذات تاريخ زاخر
منذ قدم التاريخ . لقد كانت لنا ممالكنا القديمة
والمتوسطة والحديثة : بنتة ومروى وسنار ودارفور » .
ليت الأخ محمد الأمين المختار تحدث عن القومية العربية
ووحدة شعبى وادى النيل ، والروابط والصلات
والنضال المشترك لشعوب هذه المنطقة ، بدلا من الكلام
عن القومية السودانية والقومية المصرية وعلاقات
السيطرة والتبعية بين شعبى وادى النيل ! .

ومن الغريب أن الشعب السودانى بالذات ربما
كان أكثر شعوب المنطقة العربية حاجة لاعتناق مفهوم

قومى واسع لقضايا الوطنية والقومية والحريه والاستقلال . فلو ان هذا القطر الشاسع الغنى بالخيرات والثروات المادية والبشرية كان جزءا من دولة عربية كبرى ، لما تعطلت طاقاته الانتاجية كما تتعطل الآن بسبب نقص رءوس الأموال الاستثمارية نتيجة ايثار رءوس أموال البترول العربية الاستثمار فى بنوك الولايات المتحدة وأوروبا بدلا من استثمارها فى تنمية السودان ربقية أوطان العالم العربى .

وهذا يجعلنا نقول ان النزعة الشوفينية الحالية التى تسود كثيرا من الأوساط السودانية ، هى نزعة مؤسفة للغاية ، لا تخدم أهداف السودان ومصالحه . ومن سوء حظ السودان ، كما أنه من سوء حظ الشعوب العربية جمعاء ، أنها تنقل الأيديولوجيات عن الغرب بعد فوات الأوان ، وبعد أن تكون قد استنفدت أغراضها وكسدت فى بلادها . فقد نقلت الليبرالية بعد ظهور عيوبها ومخاطرها وبعد أن برزت الاشتراكية . ونقلت القومية الضيقة بعد ظهور عيوبها ومخاطرها أيضا ، وبعد بروز الاتجاهات الوحدوية فى دول أوروبا الغربية التى جعلت منها الآن وحدة اقتصادية متكاملة جديدة بالاحترام . ولا نستطيع أن

ندين المشاعر القومية الاقليمية فى اى بلد من البلاد
العربية ، ولكننا ندينها بكل شدة اذا هى اتخذت شكلا
يقطع الطريق على وحدتنا الكبرى ، ويتناقض مع
القومية الأم وهى القومية العربية ، واذا هى استخدمت
سلاح التاريخ فى تشويه العلاقات بين الشعوب دون
فهم للحركة التاريخية الكبرى وخصائصها المميزة ،
ذلك أن أية اساءة الى الماضى هى فى الوقت نفسه اساءة
الى الحاضر ! •

مرجع الكتاب

(أولا) مصادر أصلية

ء - وثائق رسمية :

— تقرير السير الدون جورست عن « المالية والادارة والحالة العمومية فى السودان سنة ١٩٠٨ »

(مطبعة المقطم ١٩٠٩)

— تقرير الفيكونت كتشنر عن « المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٣ »

(مطبعة المقطم ١٩١٤)

— الحكومة المصرية ، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية، المجلد الأول سنة ١٩٢٥

(المطبعة الأميرية)

— رئاسة مجلس الوزراء : قضية وادى النيل مصر والسودان الدكتور عبد الزايق أحمد السنهورى

(المطبعة الأميرية ١٩٤٩)

– الكتاب الأبيض المصرى عن « القضية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٤ ،
(المطبعة الأميرية ١٩٥٥)

– الكتاب الأخضر المصرى عن « السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى
١٢ فبراير ١٩٥٣ »
(القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٥٣)

– مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على
معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى .
(المطبعة الأميرية ١٩٣٧)

– مجلس النواب : مجموعة مضابط الهيئات النيابية الأولى والثالثة
والرابعة والخامسة (١٩ مجلدا) .

٢ – مذكرات ومصادر معاصرة :

– محزون : ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية
(الاسكندرية ١٩٣٥) .

– محمد نجيب : كلمتى للتاريخ (القاهرة ١٩٧٩) .

– مذكرات عبد اللطيف البغدادى (المكتب المصرى الحديث
١٩٧٧) .

(ثانيا) دراسات

– ابراهيم محمد حاج موسى ، الدكتور : التجربة الديمقراطية
وتطور نظم الحكم فى السودان ، رسالة دكتوراه فى الحقوق
(جامعة القاهرة – كلية الحقوق ١٩٧٠) .

- أحمد حمروش : مصر والسودان كفاح مشترك (دار الهلال ١٩٧٠) .
- أحمد خير : كفاح جيل ، تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان (القاهرة ، دار الشرق ١٩٤٨) .
- أحمد رشدي صالح : مسألة السودان (القاهرة ، بدون تاريخ (١٩٤٥ - ١٩٤٦ ؟) .
- داود بركات : السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية (المطبعة السلفية بمصر ١٩٢٤) .
- عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ (القاهرة ، دار الكاتب العربي ١٩٦٨) .
- عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨ (مجلدان) (بيروت ١٩٧٣) .
- عبد العظيم رمضان : الجيش المصري في السياسة ١٨٨٢ - ١٩٣٦ (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .
- عمر محمد عبد الله : معركة البرلمان السوداني (القاهرة ، مطبعة التحرير ١٩٥٤) .
- محمد سليمان : اليسار السوداني في عشرة أعوام ١٩٥٤ - ١٩٦٣ (مكتبة الفجر - وادمدي - السودان - مطابع سجل العرب بالقاهرة ١٩٧٠) .
- محمد عمر بشير : جنوب السودان ، دراسة لأسباب النزاع، ترجمة أسعد حليم (القاهرة : ١٩٧١) .
- محمد فؤاد شكري ، الدكتور : الحكم المصري في السودان (القاهرة ، دار الفكر العربي ١٩٤٧) .

— محمد فؤاد شكرى ، الدكتور : مصر والسودان ١٨٢٠ - ١٨٩٩
(دار المعارف ١٩٥٧)

— مكى شببيكة . الدكتور : السودان عبر القرون (بيروت ، دار
الثقافة ١٩٦٥)

(ثالثا) مراجع أجنبية

١ - وثائق غير منشورة :

— مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن مصر والسودان،
والمصورة بالميكرو فيلم بكلية آداب عين شمس .

— Public Record Office, 438, F. O. 407-217. (1237-6-16)
Egyptian Army.

٢ - مصادر معاصرة

— Comer, The Earl of Morderm Egypt (London 1911).

— Wingate. Major F.R., Mahdism and the Egyptain Sudan.
(London 1891)

من أهم أعمال المؤلف

- ١ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦)
(القاهرة : دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .
- ٢ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) -
مجلدان .
(بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .
- ٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر ، من ثورة يوليو الى
ازمة مارس ١٩٥٤ .
(القاهرة : مكتبة مديولى ١٩٧٥) .
- ٤ - عبد الناصر وازمة مارس .
(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .
- ٥ - الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

- ٦ - صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) .
(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .
- ٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) .
(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .
- ٨ - الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثور ٢٣ يوليو .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨١) .
- ٩ - المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الاحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩) .
(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .
- ١٠ - الإخوان المسلمون والتنظيم السرى .
(القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .
- ١١ - الصراع بين العرب وأوربا ، من ظهور الاسلام الى انتهاء الحروب الصليبية .
(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
- ١٢ - حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
- ١٣ - مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر .
(القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .
- ١٤ - تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .

- ١٥ - العزوة الاستعمارية للعالم العربى ، وحركات مقاومة .
(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٤) .
- ١٦ - مصر فى عصر السادات .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .
- ١٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .
- ١٨ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ ، (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .
- ١٩ - اكدوبة الاستعمار المصرى للسودان (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .

مع آخرين :

- ١ - مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق .
(القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .
- ٢ - تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع د^و يونان لبيب رزق و د^و رءوف عباس .
(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٣ - تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع د . يونان لبيب رزق
و د . رءوف عباس .

(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

كتب مترجمة :

١ - تاريخ النهب الاستعماري لمصر (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تأليف
جون مارلو .

(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦) .

الفهرس

٥	تقديم
٢١	الفصل الأول : محاذير في كتاب تاريخ السودان : . .
٢١	١ - محاذير في كتابة تاريخ السودان . . .
٢٦	٢ - ردود سودانية
	٣ - ليست وصاياه ، بل فرط حرص على تاريخ
٤٨	السودان
٥٧	الفصل الثاني : أكلوبة الاستعمار المصري للسودان : . .
	١ - الفتح المصري للسودان في ضوء الاستعمار
٥٩	الحديث
	٢ - وحدة وادي النيل بين المدارس السياسية في
٧٢	مصر قبل ثورة يوليو

الفصل الثالث : دور مصر فى استقلال السودان : . . . ٩٣

١ - لعبة فصل الجيش السودانى عن الجيش المصرى . ١٠٣

٢ - لعبة الحكم الذاتى فى السودان . . . ١٠٧

٣ - لعبة تقرير المصير للسودان . . . ١١٩

٤ - لعبة تقسيم السودان . . . ١٣١

الفصل الرابع : انفصام وحدة وادى النيل . . . ١٤٧

١ - لمن ذهبت مغانم الاستقلال ؟ . . . ١٤٩

٢ - المسئولية التاريخية عن سقوط وحدة وادى

النيل ١٦٥

الفصل الخامس : النزعة السوفيتية وتزييف التاريخ : . ١٨٣

١ - رد سودانى ١٨٤

٢ - النزعة الشوفينية لا تخدم السودان . . ١٨٩

- مرجع الكتاب ٢٠١

- من أهم أعمال المؤلف ٢٠٥

صدر من هذه السلسلة

- ١ - مصطفى كامل فى محاكمة التاريخ
د. عبد العظيم رمضان
- ٢ - على ماهر اعداد رشوان محمود جاب الله
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة
اعداد : عبد السلام عبد الحليم عامر
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة
د. محمد نعيان جلال
- ٥ - غارات أوربا على الشواطئ المصرية فى العصور الوسطى
عليه عبد السميع
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر
لمعى المطيعى
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي
د. عبد المنعم ماجد
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية
د. على بركات

٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل
د. محمد أنيس

١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية
محمود فوزى

١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية
شكرى القاضى

١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير
د. نبيل راغب

١٣ - أكتوبية الاستعمار المصرى للسودان
د. عبد العظيم رمضان

العدد القادم

مصر فى عصر الولاة

دكتورة سيدة اسماعيل كاشف

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٤/٨٢٢٠

I.S.B.N 977-01-4088-0

يتصدى هذا الكتاب لتفنيد مفهوم أراد الاستعمار البريطاني أن يزرعه في شعور السودانيين وهو وجود استعمار مصرى للسودان متناسيا أن مصطلح الإستعمار إنما هو مفهوم يقتصر على الاستعمار الأوروبى لشعوب العالم الثالث منذ مطلع العصور الحديثة ويرتبط بظهور الطبقة الرأسمالية الأوربية ولايستخدم فى وصف التوسع الذى تقوم به أى دولة إسلامية داخل العالم الإسلامى .
وفى هذا الضوء يعالج هذا الكتاب طبيعة الفتح المصرى للسودان وطبيعة العلاقة بين الشعبين : المصرى والسودانى والدور الذى لعبته مصر والسودان كما يحارب النزعة الشوفينية التى يرى مؤلف هذا الكتاب أنها تضر بمصالح ومستقبل السودان .

03
Bibliotheca Alexandrina



0334123

مطابع الهيئة المصرية العا

٢٧٥ قرشا